



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: مجموع

مؤلف: علام حلّی^س

شماره کتاب: ۴۲۳ مسکود

اندازه: ۲۱۸۱۲

تاریخ تصویربرداری: فرار ۱۲۸۹



۴۴۴

۲۱ x ۱۳

۱۹۱۵ x ۱۰



۴۳۳

کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة

۱

المکتب

حکمة العبادین

مجلد شصت و نهم
ایضاح شصت و نهم
الاحوال الحیة فی الدار الآخرة

للعلاء نجم الدین ابی الحسن علی بن محمد الشهید بریل الکاتبی القرونی

۲۵۱ - ایضاح المقاصد من حکمة عین القواعد للعلامة
المؤید بن یوسف بن علی بن محمد الحلی
و فی الشرح الموسوم
بایضاح المقاصد من حکمة عین القواعد

للعلاء علی الاطلاق آیه فی العالمین جمال المله و الحق الدین حسن بن یوسف الحلی

و من الشروح دینی شرح
حکمة العین ایضاح شرح جمال الدین
از لایحه در وصف الحلی و شرح لایحه
و لایحه فی الفوائد و شرح لایحه
و لایحه فی الفوائد و شرح لایحه
و لایحه فی الفوائد و شرح لایحه
این نسخه شریفه عزیزه چهار ل و چند مایه پس از وفات حضرت علامه کاتب شریف
۲۳ ←

شرح حکم العین ج ۲
 جلدی که در این شرح
 العین
 از حضرت رضا کاشانی
 در شهر اصفهان
 در سال ۱۰۵۵

کتابخانه کتبی
 شماره ۴۲۳
 هدیه آقای محمد مشکوفا
 (مقتضی از آقایان و جنابان)

از فرود در این دفتر
 از بزرگ
 سیرت ابدی این عالم
 در این دفتر
 در این دفتر

اصول الفیه
 در این دفتر
 در این دفتر
 در این دفتر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى الحق والهدى إلى النور
والإيمان المتواتر العالم القادر الأول والاخر والباطن والظاهر
ما أولاه من المقادير واداه من الملائكة مستقلا ان كبر من عظم الخلق والخلق على
امر الله الاول والاخر محمد المصطفى وعترته الامام جلاله المومنين والوارث
والصالح العظم من الصابرين والكبار امين بعد هذا كما اوضح العاصم
حكم من التواضع في حقه ما اجد شيئا المصطفى انما الاعظم في العلم والخلق
على من لا ياتي في قوة الله تعالى فخر ان لم يكن من الله ان يمشي
استبهم من سبيله وارضيت فيه عن من دلائله وامرنا اشارة حكمة الى ما يقو
من الابدادات ونحيط من الاعتراضات معقبات على وجه الوجود انه خير من غيره
قال الكتاب الاولي العلم الاولي في مقالات المتكلمين الاولى في التوحيد
وفيه مباحث الاول في الوجود والعدم فتصور وجودي يبيح في الوجود جرمي
وتصور جرمي المقصور باليد يبيح في الوجود جرمي في المراتب العلم القوي
فيه جرمي والوجود ولو احدث من غير ان كان له او عوارضها وقد حوت
الحكمة القديمة باخ في العلم على الطبيعة كقول النفس في الحكمة
او لا ثم تستقل عنها الى المعقولات اما المصنف فانه ابتداء المتقدم
في نفس الامر اذا لم توجد في عقل المتقاربات والاقبال الى اكثر العلوم انما يقين في هذا
العلم وقدم البحث عن الأمور العامة لانه المعروف لانها كالحج من الكثرة وقد
البحث عن الوجود لانه امرها وزعم البحث عن مقابله عقبيه واعلم ان
في هذا البحث مسائل المشكك الاولى ان تصور الوجود والعدم في هذا
من المطالبات الغريبة عن البرهان وقد استدل المتأخرون على بطلان اعتراضها
وقد استدل المصنف هنا ما ذكر في السور الذي هو ان تصور وجودي يبيح في الوجود

المطلوب في وجودي منه وتصور جرمي المقصور باليد يبيح في الوجود جرمي
والناتق على اليد يبيح في التصور او الى بان كثر يبيح في تصور الوجود يبيح في العلم
ان المطالب اوضح من هذا الدليل فان كل ما قل تصور الكون الانعيا وان
حقيقته على هذه المقدمات مع ان لنا ان يقول ان لا وف بتصور وجودي
الحكم يقوت الوجود كما هو للماحية فهو مسلم لكنه لا يتفق بذاته تصور الوجود
المطلوب في الوجود في التصور على المقدر غير متعارف وان لا وف تصور كثر في تصور الوجود
لمتنا لكن تمنع كون الوجود المطلق في رايه فان لم يكن بعد العلم كونه
مشكوكا وقد نازح فيه طاعة واعلم ان الحكم لا يبيح في الوجود جرمي
المسألة الثانية في ان الوجود مشكوك قالوا مشكوك في الوجود لان الاعتقاد
بذاته لا يعتد بالخصوصيات بل بطلان الخصال التي في الوجود والعدم ضرورة
ان الواقع في مقابلة الوجود وجود خاص ج وما صاع انتما الى الوجود
والثاني ما علم امت الاول فلا اذا اعتقدنا ان الممكن الوجود ممكن الوجود
بجزم الوجود اليقيني اذا اعتقدنا ان اليقيني واجب الوجود زال اعتقاده ممكن الوجود
و لا يزول الاعتقاد بوجوده واما الاخران فظاهر ان قول الحق افاضل منها
فالقول عليه الاول ان الوجود معق احد مشكوك في الوجودات الممكنة والوجود
لكنه متفاوت في بقاء اشد في الضم والافتقار والاولوية وعدما مكملا مشكوكا وجامعا
دميرا الماهية مشكوك في بقاء ان كل موجود نفس حصة ما يقابلها من غير ان كثر
هناك معنى مشكوك وقد استدل الاول بوجوده في المصنف مستقلا في الاول
اما اذا اعتقدنا وجوده ممكن جرمي الوجود بيبه فاذا اعتقدنا ان هذا اليقيني
ثم اعتقدنا انه ممكن في الوجود حقيقة كونه واجبا وحلا لنا اعتقاد
خصوصية كونه حكما ونعتقد تارة انه جرمي ثم في الاعتقاد خصوصية كونه في
و يعتقد كونه معضدا واعتقد بالخصوصيات الوجود ما في مع الامر ان غير
ان يحدد لنا اعتقاد جرميه فكل الوجود مشكوكا في هذه الخصائص او لو كان
نفسه لا زال اعتقاد الاول اعتقادها المشكوك

لا بد من العلم بالوجود
لا بد من العلم بالعدم
لا بد من العلم بالمشكوك

انما قسم الشيء الى الوجود والعدم وهذه قسم خاص في العقل باعتبار
وانما قسمه الى الوجود والعدم في مقابل الوجود والعدم في مقابل الوجود
لا وجود خاص لو كان وجود كل شيء نفس حقيقته لم يقع القسم الخاص فاما اذا
قلنا زيدا فاما ان يكون موجودا او معدوما وكان وجوده يميزه عن الوجود غيرهم
وجب في القسم ذكر الوجودات باسمها ليست المحرقة جميع الاقسام المال
انما قسم الوجود الى الوجود والممكن ومورد التقسيم مشترك بين الاقسام والوجود
يقبل الانقسامان كون فردا او جملة الوجود هذه القسم لعدم شركة الانقسام
مع جميع الاقسام والعقل يقبل قولنا الموجودات اما واجبة او ممكنة لولا الشركة
لما صحت التسمية قال الشارح الاولى ممنوعة لاحتمال كون كل ما فيه ممكنة اما
عليها وبكون قيام بعض افرادها بنفسه وهو الوجود الواجب فلا يحكم
به الاعتقاد به الى اعتقاد الخصوصية وكذا الثانية لان المقابل للعدم كماله
هو وجوده الخاص بها اما ما ذكره لبيان ان الوجود لا ينفك عن الوجود
لفظيا ولهذا لا يرد الى اعتقاد الوجود به الى اعتقاد الخصوصية وعلمت صفة
بطلان ما في الشريعة الثالثة اقول اعتد على المصنف هذه الوجودية
تلقاها من معتبرات الخرافة الاولى في نفس الوجود الاول انما يمنع
زوال اعتقاد الوجود عند زوال اعتقاد الخصائص لانه يمكن حصوله وانما
يلزم ذلك لو كان وجود كل شيء نفس حقيقته وانما على تقدير ان يكون وجود كل ممكن
زائدا عليه ووجوده واجبا لوجوده نفس حقيقته قاربا بانه يعني عارضا لغيره
وممكن كل وجود محال لغيره من الموجودات في كنهه فلا يكون زوال الاعتقاد
عنده زوال اعتقاد موهبة الخرافة فاما قدس صوابا في صفة لما عارض
خاص بها لم يرض زوال تلك الموهبات مع بقاء الموهبة التي هي
علمنا الشريعة ومع انه لو لم يكن الوجود مشترك كالزوال اعتقاد به لولا
اعتقاد الخصائص لكن يمنع بطلان ما في الامكان فلو انشأ اللفظ
فلا يرد الاعتقاد به الى اعتقاد الخصائص وهذا الوجود في غاية
القسم

الضعف اما ذكره في جميع الشروط فلا تناوب في الملازمة بين
زوال اعتقاد الوجود عند زوال اعتقاد الخصائص وبين تقاضا اشتراك
الوجود الملازمة بين زوال اعتقاد التقديرات لوجوده الا واجبا وممكنا
اكتفى بتقديره الى اعتقاد الخصائص وبطلان تقاضا اشتراك الوجود لغيره زوال
الاعتقاد الموجود عند زوال اعتقاد الخصائص وبطلان اشتراك المصنف
قوله ان لا يرد كماله لورده وعلى ما قلناه لا ينافي ذلك لان عند زوال
اعتقاد الخصائص فتبقى المصدق لوجود الخصائص الزائرا فاما ما ذكره في المنع
من بطلان ما في الضعف ايضا انما يرد به الى اعتقاد الوجود زوال اعتقاد اللفظ
واللازم ذلك اذ الحاكم وجود المصنف عند وجود المصنف اما كماله فهو المصنف
لا يثبت لفظه وتقرير الوجود على الوجه الذي انما يمنع عدم كماله من الوجود
مشتركا لا انما اذا قلنا الشيء الى الوجود بوجهه وعدمه كقولنا الشيء الى الوجود
اذ المتألم لعدم كل ما فيه هو وجوده الخاص وهذا ايضا ضعيف لان عدم الاعتقاد
على تقدير اخله فالوجود ظاهر فاما اذا قلنا زيدا اعلان كماله مدونا وانما
ان كماله هو وجوده بوجهه صلبا لعقل ما في القسم وهو ان يكون وجوده وجودا
بوجهه خالده وهكذا الى ان ينتهي العقل الى جميع الموجودات وينبغي ان يكون المقابل
هو وجوده الخاص بها اذ ان كماله وجوده عارضا لغيره فكم ايضا مقابله وان
استفيد به دليل خارجي امتناع وجود الشيء لغيره ونوقد العقل في الحكم الى
ان يحصل ذلك الدليل ونرى علم قاطعا ان كماله لم يضر بما لنا من الدليل ونرى
على الوجه الثالث انما هو الوجود القسم هو الوجود الذي في هذا اشار المصنف بقوله
وعلم منه ضعف ما في الشرط الثالث لان قسم الشيء الى الباقية ونسب المساو
والذهب وهذا ايضا صعب لان القسمين هما واردة الى الشيء لان المراد قولنا
الموجودات ان كمالها او ممكنا ان نسبة الوجود الى الماهية اما ان يكون واجبا
او ممكنة ولا يرد به ان اطلاق لفظ الوجود على الماهية لانه كمالها او ممكنا
وهذه الاعتراضات انما نشأت من عدم التفصيل في اللفظ

ان السواد بالوجود في ان كان هو المتصور كما ان السواد
 استلزامه بالشيء على نفسه وان كان غير واجب بل لا يلزم له
 نسبة بغير العلم والمعلول بالوجود الذهني في المتصورات
 فالاحكام الثبوتية التي ليست بها على ثبوتها ان ادعى ثبوتها
 لان الحكم عليه بالوجود الخارجي يمكن ان يكون موجود في الخارج
 مثلي الوجود الذهني وان ادعى ثبوت الذهني كان مستلزما
 لا يقال المراد ما هو لم يتم مستلزما بانقضاء الحق فيكون
 فيهما لا نمانقول منكر الوجود الذهني لا يكلم بالثبوت ولا في ثبوت
 الوجود المطلق بغير الخارج عنه وقول وان كانا لا وجود لهما
 الاذهان الى غير ذلك فان على الوجود الذهني وتفرقه ان كان على الطبيعة
 اعني كقائمه لثبوتها غير ما توجد كليت واجبة في الوجود موجودة وليس وجودها
 في الخارج والذات كانت صحت اذ كل موجود في الخارج مستحق لثبوت من الشيء
 بل كل واحد كسبب الشيء كسبب اذ المستحق قد اخذ فيقيد الشئ وفي هذا ما كان
 اراد بانكفاؤ المعنى الحادث فيكون حسبه التي طبعه هو موجود في الخارج
 وكونه لا ينفك في الوجود وهو التجهل بسبب وجودها في الخارج وان اراد كفاؤ
 مع قيد العمى كان هذا الكون طلق على هذا الفصل كفاؤا واعلم
 ان كلف بالوجود الذهني اضمحلت هذه الوجود قال لا يقال لو حصل الكرامة
 والبرودة ان كليت ان في ذهني لم لا يتقارن الفقد وان كان للذهني حاد
 وبارد اعلم ان ثبوت لا ضل في حق المنفصل الامور الى كليت وان لم اقصا
 التصور في ذهني والكرامة والبرودة وتقول لذهني لما قولك ان
 لا يمتنع على وجود الذهني من غير في الوجود من غير الوجود
 ان الكرامة والبرودة ان كليت من غير وجود في الوجود من غير الوجود
 لا يمتنع على وجود الكرامة والبرودة في الوجود من غير الوجود

ما استلزم في الخارج والبارد ما حصل في الكرامة والبرودة وهو
 من ثبوت كليت في الوجود من ثبوت الكرامة والبرودة في الوجود
 بل كليت في الوجود من ثبوت الكرامة والبرودة في الوجود
 وما راد فان الطبيعة الثابتة انما تنفك في الكرامة والبرودة
 كذا الطبع الملمة تنفك البرودة بشرط وجودها في الخارج
 كذا ان من حاد وبارد لان الموت لا يلقى وجود في وجودها
 الكرامة والبرودة انما هي في الوجود في الوجود في الوجود
 فانما علم فطنا وفروحا ليقول بين صلو الكرامة ومطلق البرودة والحاكم بالثبوت
 بينهما انما حكم بذكر غير مستوطاف وجود في الوجود في الوجود
 ان كليت من ثبوت الكرامة في كليت في الوجود في الوجود
 الامور يمكن به لوجودها في الوجود في الوجود في الوجود
 مستلزم لاجتماع المنفصل في وجود الكرامة والبرودة في الوجود
 ان الموجود انما هو صورة الكرامة والبرودة لا في الوجود في الوجود
 في كرامة الكرامة والبرودة في الوجود في الوجود في الوجود
 مسيان كرامة البرودة في الوجود في الوجود في الوجود
 ببحث عن الكرامة والبرودة في الوجود في الوجود في الوجود
 ان كليت في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 البارد هو الذي حصل في طبيعة الكرامة والبرودة في الوجود في الوجود
 غير قابل لما تنفك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 انما هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 فان صورة الشئ ومثاله في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 انما هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بقسمها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 فانهم لا ينفك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

ان السواد بالوجود في ان كان هو المتصور كما ان السواد
 استلزامه بالشيء على نفسه وان كان غير واجب بل لا يلزم له
 نسبة بغير العلم والمعلول بالوجود الذهني في المتصورات

ليست ثابتة عندهم وان اخرج الشك الذي هو مسلم ولا يتم طلبهم وقد
 ذكرنا في كتابنا ان كل متغير فاد منه جميعه ووجه عند المسألة السابقة
 في ان المعدوم لا يعاد قال المعدوم لا يعلو مع عوارضه في وقت اخر ولا
 رأيت من اختصاصه بالوقت الذي كان موجودا فيه لكونه من عوارضه في كل
 الوقت الذي في وقت اخر والوقتان زمان واحد محال اقول اختلفنا هنا
 فذهب جماعة الى ان المعدوم يمكن عود وذهب اخرون الى ان المتغير والمصنف
 خفي عن هذا العمل وقالوا لا يعاد مع عوارضه في وقت اخر وهو شكي كذا اعلت
 خالفنا في بعض عوارضه او جميعها ولم يرد احد من الامر واستدل على عود
 بان لو انشأ مع جميع عوارضه انشأ مع اختصاصه بالوقت الذي كان موجودا فيه
 ابتداء فكذلك الاختصاص من جملة العوارض لكن اعلت فكذلك اختصاص في وقت
 مستلزم وجود ذلك الوقت في وقت اعلت ان اختصاصه بذلك الوقت ثبت
 الموجود وذلك الوقت وسبق له وجود التثبت بعد المنسبين لوجود زمان
 في زمان اخر محال لا يستعاض به كون الزمان زمانا وهو محال فيه ضرورة ان الزمان
 عبارة عن مقدار الحركة ولا يلزم من عود الحركة المعينة وهو مقدارها المميز
 وهذا التثبت المعينة الى تلك المقدار كون الزمان زمانا لا يقال نحن
 او جينا هكذا حيث قلنا انه لا يعلو مع جميع عوارضه في وقت اخر ولا يمكن ان
 انشأ في وقت اخر مع جميع عوارضه الى من جعلتها الزمان لم كون الزمان زمانا
 انما نقول انه لا يغير عوارضه ان المعدوم لا يعاد مع وقت في وقت اخر ولا حكم
 في لفيه احد لظهوره في حاجته الى ذلك النقص قال وحاشا للامام
 عن القائلين بهذا القول وجها احده ان لوصف اعلت لوصف انصاف
 بالمكان لعوده وهو محال لان الامكان صفة وجودية فاستحال انصافه بعد
 ان لا يسلخ لو امكن عود لا يمكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء
 ممكن ان يعاد مع ذلك ان يكون مبتدئا من حيث انه معك في العدم

بان

يمكن عود لا يمكن عود مع مثله والله حي الاستدلال بعدم التباين
 اقول لما ذكرنا الاحتجاج على ما ذهبنا شريفي في ذلك القائلين
 بمقتضى عقولهم بالاعتراض على وجه الوجه الاول ان المعدوم لا يمكن
 اعادة ذلك كان موجودا حال ما فرض معدوما وان كان بالضرورة فكذلك المنفرد
 بيان ان شرطه ان كان النور امر جوهري على ما يأتي في زمان ثبوت الامكان
 وسمي قيامه بذاته وبغير ما نسب اليه فيجب قيامه بالمعدوم وقد قلنا ان
 ثبوت الصفة يستلزم ثبوت الموصوف فكون المعدوم موجودا لعل ما فرض
 معدوما هذا خلف والشرطية التي ذكرناها اجماعا في المصنف
 لان المنفرد فيها عين لما في الكثرة ونقرا اننا لا يمكن ان يكون المعدوم
 لا يمكن اعلت الوقت الذي وجد فيه ابتداء لوجهين الاول انه من جملة شئ
 وانما اعادة من جملة المعدومات الممكنة وان كان العود مستلزما لما كان الذي
 نعم لعموم العلة ولو امكن عود الوقت لا يمكن عود المعدوم مع ذلك الوقت للوجوب
 المذكور في الثاني ما لم يطلوا ان كان مبتدئا معادلا انما كونه معا ولا فظاير واما
 كونه مبتدئا فلا بد وجب في الزمان الذي وجد فيه ابتداء كمن الحكم على الشئ بما لا
 ولا يمكن الحكم بالمتقابلين وهو محال الثاني لو امكن عود مع ان وجود
 لا يتلوا مع لا تقع الاختيار بينه وبين الاذ كذا المثل لا يحتاج كقوله
 بالامعارة والاختيار بالاعتداء قال وفيها فظاير انما لا يمكن ان العكس
 ان الامكان مع وجوده وان لم يكن عودا لا يمكن عود الوقت الذي وجد
 فيه ابتداء وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن لعل كل معدوم ولا فظاير انما لا يمكن
 عود كائنها ووجد ان يمكن عودها معا فمقتضى ان يكون كسليم ما ذكرنا
 ان عود مبتدئا هو حيث ان معاد وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن ذلك الوقت
 معادلا واما الثالث فله فظاير في العدم المذكورة وانما يثبت
 ان لا يمكن وجود مثل وهو موقوف على قولنا ان لا يمكن ان يعلو على الوجه

انما سلم ان لا يمكن صفة وجوده ومثيلة البعث فخرج امتنع بحال ثابت
 واجبا فاشاق للمعذور به وعلى الثاني ما لم ينشأ من الملازمة من امكان وجوده
 واما كان الوقت الذي فيه انبأ او تأمل في ذلك لو قلنا بامكان وجوده في معدوم
 ونحن انما ادعينا امكان العمل لتعلق العدميات وهذا المنع ليس بحجة لما ذكرناه اولاً
 لكننا امكان وجوده مما يمكن ان نسلم انه كونه من حيث انه ممكن وانما لم يكن ذلك
 يمكن في كل الوقت متعدياً له كونه مستمداً وهو صنفاناً فضاء موجود في الزمان لا في الزمان
 قبله ومعنى المبتدأ هو هذا فيكون مبتدئاً بهذا الاعتبار ومعاداً من حيث التقدرو
 الوجود ما يمنع به ممتنان يقال يجوز ان يكون مستمداً من حيث يتبعه في الوجود
 في صفة المتتابعين على شيء واحد وعلى الثالث بمنه الشبهة القابلة بانه لا يمكن
 معوده لم يقع الامتياز بينه وبين غيره لان هذا انما يتم ان لا يمكن وجود مثله
 وهو ممنوع وليس بحجة لان طبيعة تلك الشئ قابلة للوجود والامكان والعمل
 ابتداء ووجود ما يمنع به ان يتلوه لان في الامتياز يكون احدهما كالوجود سابق
 دون الآخر قال **الحجة** اعلى امكان العدمية لا يمنع فذلك امتناع ان
 كان لا يكون وجب ان توجد اصله وان كان في غير مكانه بحسب ذاته ممكن الوجود
 وجوابه ان الامتناع من امتناع وجوده الثاني ولا يلزم من كونه في الامتناع
 لما هو متوال في وجوده اصله بل لا يلزم منه ان لا يوجد بالوجود الثاني بالوجود
 المطلق قال **الاجاب** واما حجة المتكرون في ضرورة القول
 اخرج القائلين امكان العمل المقدم بانه لو امتنع عمله لكان ذلك امتناعاً
 ان كونه في امكانه لا يكون له في الواقع فان كان الاول كـ ان كونه في نفسه متعدياً
 لذلك لان كل ما هي صفة امتناع الوجود في اشياء كونه مشتركاً تحتها في الامتناع
 وكان وجودها المبتدأ متمتعاً وفرضنا هو موجود هذا خلف وانما
 الامتناع هو صفة المطلق اذا لما هي لا يمكن عملها في الوجود وهو العدم
 ولا يتصور امتناعه في نفسه بل لا يمكن ان لا يكون في الامتناع فاما انما دعينا

2
 بخج

امكان العدمية انما هي في الذات وان من غير خارج وامتناع المصطلح العدمية
 امتناع معوده اعني وجوده الثاني بعد الوجود السابق للمعذور بالعدم والعدم
 من امتناع امتناع الوجود الاول الى الذات فلا يلزم ان لا يمتنع لذاته ولا يمتنع
 ان امتناع الذات في الوجود خاص ونحن نسلم ان الذات لا يوجد بالوجود الثاني
 حلقاً ولا يلزم ان لا يوجد بالوجود المطلق فهذا المنع ليس بحجة لان وجود الثاني
 كما لو وجد البسطة والآن لم تغاير الوجودات بالذات باعتبار الازمنة وهو محل
 بالضرورة وتكون الوجودات في عدم فساد الوجود البسطة لا تحسم ايضاً
 فاذا في الغاي من الوجود في ذاتي وان خلفاً بقا دس وكل ما يلزم احدهما
 له خزان حكم المتساوي في القول واما شك في كون الامكان لا يمتنع في الامتناع
 فكما يشهد للوجود المبتدأ كذا ثبت للمعل قال **محمد** القول الذي قد يخالف في
 لا يمكن العود الى القدرة وعدمه لان الحكم بامتناع العود ضروري
 انما سمع في وقته للامتياز في العدميات قال **المعذور** فيه فقدرة امتياز
 لان عدم العلة والشرط لا يوجد عدم المعلوم المشروط ولا يمكن وجوده
 لا يوجد ذلك وعدمه في الوجود على ما يتحقق حصوله في الخوف وعدمه
 لا يصح ذلك القول **الاجاب** الملاكات تتفاوت فيما بينها وبينها
 بقدرها في ذاتها في ذاتها خارج فانه ليس في الخارج شيء من هذه ولهذا الجواب
 عنه بشئ في جوابه وانما ليس على وقته التقدير والامتناع الذي هو
 ان عدم العلة والشرط يصار لعدم المعلوم المشروط وعدمه في عدمه
 في وجوده في الوجود في عدمه ان يصح ذلك وهذا لا يمتنع
 في العدميات قال **قال الشيخ** العدم المطلق العلم في نفسه
 في الملاكات وهو لا يلزم لان هذا القول اجاب عنه المطلق
 ومن اشياء ما يعلم لم يعلم اضافة الى عدمه فاعلم المضاف اليه في ذاته
 وما يعلم بانه في ذاته لا يعلم ان لا يكون في الوجود المطلق

منه ر

المتصور لا يكون المطلق لعدم الكادج الذي هو اللائق في الخارج وعدمه
 الذي هو اللائق في الخارج وان عدمه الذي هو اللائق في الخارج
 بعرض لعدم اللائق في الخارج ان لا يكون في الخارج الذي هو اللائق في الخارج
 يمكن التيقن من غير الاخر اقول قال الشيخ ابو علي ان عدم المطلق لعدم الكادج
 عنه لا يشاء اليه هو اشارة عقلية وانما يعلم ويجزئه عدم المضاف الى الملكة هو لعدم
 الخاص وهذا ظاهر فان لا اخبار انما يكون عن شيء ثابت في الوجود والعدم انما يتحقق
 بمقتضى اللزوم كذا هذا مستند في عدم المطلق فانه لا صورة له معلومة تبادر
 باعتبارها والمصدق اعتنى عليه ما ذكره في التيقن لا رادى وهو جبال القول
 ان هذا اخبار عن لعدم المطلق فانه لا يمكن عنه فقد اجزى عن لعدم المطلق
 ان لا يكون لعدم المطلق له لم يكن معلوما لم يعلم المضاف لان لعدم المضاف هو
 عدم المطلق ما خضعه الاضافة الى الغير فاذا كان المطلق غير معلوم لم يكن
 اضافة معلومة فالعدم المضاف لا يكون ان يعلم ان بعد العلم بعدم المطلق
 لا يجوز منه وذلك ضعيفان الاول فلو ان لعدم المطلق قد يوجد حيث
 هو عدم مطلقا عن هذا الاعتبار وقد يوجد ختصاصا وقد يكون عليه هذا الاعتبار
 والاول معلوم ومحمى عنه والثاني غير معلوم ولا يمكن عنه والاعتماد بعد التيقن
 الاخبار وفي معنى التيقن باعتبار الاول لا يتناقض الاختلاف الموصوفين
 وانما التيقن لان لعدم المطلق لوجوه من غير فلا يتوقف معرفة المضاف
 عليه فان التركيبية الجزئية من خواص الوجود ثم ان المصدق فرما اختلافا في
 هذا المقام وهو ان لا يكون احد من عدم المطلق الذي هو اللائق في الخارج
 والعدم الكادج الذي هو اللائق في الخارج في الكادج والعدم الذي هو اللائق في
 في الذي هو صورة في الذي هو علم بها كذا واحد منها ولا يستلزم في قول لعدم
 الذي هو الذي هو اللائق في الذي هو لا يتوقف في الذي هو في الذي هو
 محقق الاشياء، ولعلها حتى تعدد منه ولا يقول ان اللائق في الذي هو

المصدق
 الذي هو الذي هو متناهي من كماله التيقن من غير الاخر وبين الاخر في قول المصدق
 ان عدمه الذي هو الذي هو المتناهي من كماله التيقن من غير الاخر وبين الاخر في قول المصدق
 وهو الذي هو المطلق ليقا قال عدم المطلق ما هو انما نقول ان الماهية له
 حتى جاز عنه بما هو المسئلة العاشرة في نفي الواسطة بين الوجود والعدم قال
 بولواسطة بين كون الشيء موجودا وبين كونه معدوما وبعضهم اثبت واسطة بينهما
 بالمال وفلسه ظاهرا لان العلم ما ذكرنا من المقدمة ضروري اقول انما جازعنا من
المتكلمين بالثبوت واسطة بين الوجود والعدم وسبق بالمال الى معنى الوجود
 لا توصف بالوجود ولا بعدم فيما فيها الذات وقد يتبين في كتاب المناهج تفريغ
 وبيان فله طلب من هناك للمصنف البقا في قوله ان الضرورة وهو حق
 فان العلم ما ذكرنا من المقدمة العاشر بان الماهية لقان يكون موجودة او معدومة
 ضروري قال العلم الثاني في الماهية ان لا يكون شيء حقيقة هو بها هو في معان
 لجميع ما عدلها لا في كانت او مقادير فالفرسية من حيث هي وسبق لا واحد الا واحد
 على ان يكونا واحد كما دخل في من هو بها بالواحدة صف مصحوة اليها يكون الوحدة
 معها واحدة وكذلك الله واحدة اذا انفقت اليها كانت معها لا واحدة فالفرسية
 من حيث هي فرسية لبيت الالفرسية لقول هذا البيت سمي على ما يلي
 المسألة الاولى في نفي الماهية عن حمولها اعلم ان الماهية من حيث هي
 مغايرة لكل ما عدلها من اعتبارات سواء كانت لادع الماهية او للوجود او مغايرة
 حتى ان كون الماهية ماهية من الاعتبارات اللاحقة بالماهية وهي من
 المعقولات الثانية وموضوعها هو المعقول الاول وهو الذي يتصوره فاذا
 اخذت الفرسية من حيث هي فرسية لا باعتبار كونها واحدة ولا باعتبار كونها
 لا واحدة ولا باعتبارها بعد ما اخذت الفرسية من حيث هي كانت مغايرة
 للواحدة ولا لمصدق على الكثرة ومغايرة للواحدة ولا لمصدق على الوحدة

على ان يتصور اعتبار ذلك في نفسه اليها كما وجود قائم بفعل الماهية مع الوجود
 او لبعض احوالها لم يعقل الامكان واذ لم يعقل الوجود لم يعقل الحاجة الى السبب
 واذ انقضت الحاجة انتفى ايجال المصنف فم غير هذا المعنى وانما على ما فهم
 ثم اعترضه ونقروا استدلاله ان السبب لو كان محمولاً كان فكلما اذ المتصور
 هو الامكان والناظر الى الوجود لا يمكن ان يكون بالشيء قراء وجوده اوسع
 والتمس ان ياطل انما الاول فلو كانت حقيقة نسبة الوجود الى الماهية فكل من
 نسبة الوجود اليها لم يكن متافراً عن الوجود وذلك لان الوجود لا يمكن ان
 لا يتوقف ما على الوجود قال الشيء يكون وجوده اجاب المصنف منع الكون فان التمه
 انما تم على تقدير كون الامكان وجودياً انما على تقدير كونه محتملاً فلا بد ان
 مستغنى عن العمل في نفسه بالذات قبل وجوده ولا يبعد وهذا الاعتراض
 لا يرد على ما قد تقدمه القوله واذ كان هذا مياً لانه لا يعقل الاضافه الى شئ
 فلا يعرض للوجود منزه اقال واجبة من زعم انه محمول ان لم يكن
 من البسائط ولو لم يكن بسيطاً محمولاً لم يكن المركب محمولاً ضرورة وجوده كقول المصنف
 عند كقول البسائط وذلك لوجوب نفي المحمولات بالكلية فيه وطول ان يكون
 محمولاً بان يكون حصول وجوده لما هيته محمولاً او انضمام البسائط بعضها الى البعض
 محمولاً اقول الحقيقة من زعم ان البسائط محمولة بانها لو لم تكن كذلك
 المركب محمولاً وذلك لتلزم نفي المحمولات والتمس ان ياطل ان لا يكون
 ان لما هيته والوجود واستجاب الوجود الى الماهية بسائط فارتكبت متقدمة
 عن البسائط كانت الماهية الموجودة متقدمة عن البسائط لو وجودها كقول المركب
 مقدم كقولها رده وادعى انه المصنف يجوز ان يكون المركب محمولاً فانه متقدم
 بسائطه ان لم يحصل الوجود للماهية بالفاعل (فقداء البسائط بعضها الى
 البسائط) فانه لا يفسد حصول الوجود للماهية لو كان ذلك لما عليها الا
 بسيطاً غير محمول على ما من وكان غير النقص الذي قد رده المصنف وهو اعتد
 البسائط

ببساط راجع بحروص الحاجة للمركبة كذا البحث في الاثبات المسألة الثالث
 في نسبة الوجود الى الماهية ونسبة بعضها الى البعض الحاجة والاستغناء قال
 وادعى انه انما تلتزم من رده وان كقولاً بعد كقول كمال الوجود فانما هي الماهية
 واحدهما عيناً وهذا قول الماهية المركبة معلول لكل واحد من احوالها
 ومنه قوله ايها الفقهاء المعلول الى علته القاضية والعلة متقدمة بالذات على المعلول
 فتشبه كمال الماهية انما يكون بعد كقول احوالها ولما كان عدم العلم على عدم المعلول كان
 عدمه ان جزؤه كان متقدماً على عدمه فكذلك الماهية بعد ما عمل احد احوالها كان
 هو الوجود الخارجي ولما كان الذي هو حقيقة هذه ومثاله كان وجود الماهية
 في الذهن افاضاً متوقفاً على وجود جزائها ليجب فيه وعدمها متوقفاً على عدم احوالها
 كان قبلها كان كمالها متوقفاً على كمال الوجود في العلم مني قال ولكن المتقدمة
 ليعتق الوجود متقدماً عن سبب جديد وهذا الاستغناء ان اعتبر في الوجود
 المعنى يقال الشيء على السبب وان اعتبر في الوجود الذي هو في الوجود السبب
 ولا يستغنى عن السبب من كماله بل يتقدمه لان الشئ هو كماله على تقدم
 والاول معلول الحصول وطول الحصول من الحصول المتقدم فان حصول الماهية
 حاصلها مما وعين متقدمة عليها وتعلم منه انه لا يزم من قول الوصف غشاً عن
 السبب كماله وكذا بين الثبوت كونه جزئياً اقول لما ذكر ان كماله متقدم
 في الوجود الذي هو في الوجود كماله من كماله وهو الاستغناء عن السبب كماله
 السبب الماهية والسبب الماهية انما متضمن من السبب كماله وعناظاً فان
 الاستغناء عن الشيء لا يقتضي الاستغناء عما هو متقدمه وهذا الاستغناء قد تقدمه القوله في الوجود الحاد
 في الوجود الذي هو في الوجود كماله من كماله وهو الاستغناء عن السبب كماله وعناظاً فان
 السبب الماهية والسبب الماهية انما متضمن من السبب كماله وعناظاً فان
 الاستغناء عن الشيء لا يقتضي الاستغناء عما هو متقدمه وهذا الاستغناء قد تقدمه القوله في الوجود الحاد
 في الوجود الذي هو في الوجود كماله من كماله وهو الاستغناء عن السبب كماله وعناظاً فان

والوجود الحاد
 قد تقدمه القوله في الوجود الحاد

في ضمن المركب ثم العقل رتب المركب الى الفرد فكله بالعلم والوجود فانه
 بانفرد. مسألة الخامسة في الاجزاء المتداخلة والمتباينة قال
 وزجرا الماهية ان كان بعضها اعم من البعض متى تدخله ولا تنسأ به والمتداخلة
 ان كان بعضها اعم من الآخر مطلقا فان كان العام متوقفا بالخاص من هو قايه هو
 كما يكون في التقاطع فانه متوقف بالتلفظ لكونه جسا له ومتوقفا وان لم يكن متوقفا
 فهو كالوجود الموقوف على المقولات العكس لان الخاص متوقف بالعام فهو كالنوع الذي
 المقوم لحواصة التي لا يوجد الا فيه وان كان كل منهما اعم من الآخر من وجه فهو كالجوهر
 والابيض وامّا المتباينة في كونها شيئا اما بعلية الفاعلية كالطاقة فانه اعم لقائه من غيره
 بالاعمال وبالقورية كالانطواء جملته اما لانه في التخييلية التعمد او بالمال
 اذا جعلته اما للتعبد التي لا تفرق او بالعادة كالطعام فانه اعم لحاقه بتدقيق
 بها واما لمعلولاته كالوزن والكالق بالانكشاف والاعمال ولا يميز بها ان كان
 حسمه او اضافية او متزجج والاول اما ان يكون كلهما مقتبسة كالعنبر في كونه
 الاحاد او مملعة اما معقولة ككلمة الجهم من الهيولى او الصورة او نحو ككلمة كونه
 من اللون والشكل والاما كالقرب والابعد والمائل كالبرق والشمس في كونه
 ماهية نوع من النسبة اقول مسألة اذ افينا بعقولنا في الماهية الى البنفسج
 فاما ان يكون مسموعا لولا والتا مسموعا منه والاول يعني عند الخلد خوفا
 الخاص كنه العام والمتداخلة اما ان يكون العموم مسموعا مطلقا او من جهة الاول
 يسمى العام جسا للخاص ان كان العام متوقفا بالخاص موصوفا كالكبر
 فانه متوقف بالصفة وموصوفا اذ يقال حيوان بالانطق وان كان العام متوقفا
 بالخاص صفة فهو كالوجود المقوم بالمقولات العشر وموصوفا لها اذ يقال
 جوم موجود وان كان الخاص متوقفا بالعام فهو كالنوع لان جيرا كالانسان
 المقوم لحواصة التي لا يوجد الا فيه كالقرب والابعد فانهما انهما من
 الانسان ومقومان له هذا اذا كان العموم مطلقا وان كان موصوفا

فهو كالجوهر لان السواد لا ينفك عن العنبر وركب منها حمصه وامّا المتباينة
 هو نوع كنه. الشي اما بعلية الفاعلية كالطاقة فانه اعم لقائه من غيره
 او الصورة كالانطواء اذ جعل اسمها لا ينفك عن المتعبد كالقوة كماله
 في ان ينفك او بالمالية كالانطواء اذ جعل اسمها للتعبد التي لا تفرق فان لا تفرق
 كمالها للتعبد او بالعارية كالطعام فانه اعم للحلقه التي يتوقف بها واما لمعلولاته
 كالوزن والكالق فانهما اسمان للفاعل باعتبار الخلق والوزن فيهما ان كان
 علة ولا معلول واما ماله ان يكون كلهما حمصه او كلهما اضافية او متزجج
 والاول اما ان يكون مقسمة كالعدد المركب من الاحاد او مملعة اما معقولة
 كالهوية او الصورة او كونه كنه كنه كل في الحلقه فانهما مركبة منه فاد
 مسموعان والاما كالقرب فانه مركب من قريب وكذا لا يبعد والاما
 كانه وفان له اجزاء حمصه كالكتف واصافة وهي النسب كالحاصل للشيء التي
 باعتبارها حصلت صورة الترموية اذا كتبت لرس كفا في حق ماهية الترموية
 دون اعتبار النسبة قال مسألة الماهية ان كانت فاعلا محله في الحقيقة وحركا
 يجب ان يكون موجودا لان حركته الموجود موجود وان حصل باعتبارها في التقبانية
 كما يكون ولا ينفك وان كان حركته موجودا لموازنة كنهها من الموجود والمعدوم
 كالجسم والاربع اقول مسألة من الماهيات ما وكبها العقل ونفسها العقل
 ومنها ما هي في انفسها ذات وحقائق من غير اعتبار المقنن والاما موهما
 الترموية الماهية كالانسان الترموي ونفسها من الاول ومثل هذه يجب ان يكون
 اجزا لوجودها لانها موجودة توجب الوجود كنه ان يكون موجودا ولا ينفك
 موهما هي الا باعتبارها كاد اذ كنه ان كنه ماهية من الشيء وهما كالكبر
 والابيض ومثل هذه الماهيات لا يجب ان يكون اجزا لوجودها اذ ان كنه
 لم ينفك عن وجودها في الاعيان فجاز وكبها من الموجود والمعدوم كالجسم
 الذي احزجوه عن عدم العلم كالا على الذي احزجوه عن عدم العلم

المسئلة الثالثة في كثر النفا قالوا الماهيتان المشتقتان بعين الوجود
اذلا مختلفان في الباقي كان ما به الاتفاق غير ما به الاختلاف والاولى كثر النفا
هو الفصل اقول الماهيتان اذا اتفقتا في بعض اجزاء واختلستا في
الباقي كانا مركبتين من اجزاء المشترك والجزء المميز استحال ان يكونا لشيء واحد
عيني بل به الاختلاف يلزم ان يكونا معارف الوجود بالضرورة ولا نفى باشتراك الجزاء
و اتفاق وجود وجود واحد بالتحقق الماهيتين فان تلك معلوم بطلان
فيه ان يكونا لشيء واحد كمالا مساواة للجزء الاخر مثله وهو اضاف في كنهه
عرفت هذا فانما الجزء الذي فقت الشركة في كنهه كايكون انما يقع
به الاختلاف في الفصل كما تاطقوا الصاهل ومعاراة الحقيقة فاصح ان لا تتغير
الماهيتان في كنهه في بعض الوجود من العوارض وقد تنوع الماهيتان
في كنهه وتختلف في العوارض ولا تتغير شي من تلك التركيب على ما قال
قال الشيخ ان الفصل على وجوده يكونا لشيء واحد فانما ما به
الاجزاء الفصل وان لم يكن على استحقاق كنههما على الاخر فليس كذلك
وجوابه مع الشرطية الاولى ان لا اذ بالعلل المحتاج اليه الثانية ان لا اذ
بها العلة الثالثة جواز ان لا يكونا متماثلين في كنههما محتاج الى الجواب
مع التركيب اقول اذ في التركيب هو على ان الفصل يكون على
وجود الحقيقة من كنهه لانه لا يلزم احد الطرفين اما استحقاق كل من لجزء من
الاخر واما كونهما على الفصل والقيمان باطلان لما اذا اختلفا في التركيب
حينئذ لا تماثلان في بعض اجزاء المركب من الكماله الى تسوية الاجزاء
الماهية فلا تتساوى وجودها في جميع صورها كنهها لعلها تتخصص مع
ايقاع جودها والباقي طر بالضرورة فكذا المقدم والجزء
قد سطر على الوفاء الشاهد من خلق على الفتح لانه لا يكونا لشيء واحد
او جزء معلنة فلا يمان لوجود في كنهه لانه لا يكونا لشيء واحد في

احدا من على كنهه من عدم جواز ان يكونا الحقيقة على تاقص ولا يلزم وجود الفصل
ايضا وجبت ولا يلزم من بقاء كنهه بهذا المعنى المستغنى وطول الشرطية
الاولى ان كان المراد من الامر الثاني فكذا كما ايضا جواز ان يكونا الحقيقة على تاقص
كما طلب ولا يلزم من بقاء الاستغناء العلة التاقص على ما في هذا كله جسط
نستأمن عدم فهم كلام ابو علي ونفسه من عدمه ان يكونا لشيء واحد
فمنه لا ينفصله التي ينفذه ويعينه والمبهم ان يكونا لشيء واحد المتعين
فانه لا ينفصل في وجوده لما ينفذه كان كنهه المعين على كنهه المعنى قال
قال الشيخ في ابطاله في الشرح ان لا ينفصل الفصل من كنهه لانه ليس على كنهه
و الفقه الثاني فصل الجسم النباتي مع ان الجسم من غير العوارض
ان كلام الشيخ في الماهية الحقيقة وما ذكره من اعتباري بقاء الجسم النباتي بعد
التفريق عنه من غير اقول اخرج من قوله ان لا يكونا لشيء واحد
حيث انفصلت من كنهه ان كنهه لاجزاء فان لا يكونا لشيء واحد مع كنهه هناك
بعض من الجسم وفصل هو الايضاح مع ان الفصل هنا كنهه ان كنهه الفصل لا يمارض
و العارض لا يكون معه منه وايضا التفريق النباتية فصل الجسم النباتي مع
ان لا يكونا لشيء واحد النباتية ووجود الجسم ولو كانت علة لم يوجد مع عدمها وهذا
غير وارد على التبعين ان كنهه الشرح في الماهية الحقيقة لانه لا ينفصل من كنهه
و كنهه من الذات و الجسم الايضاح ليس لانه محصل في التعيين من كنهه من الجسم الايضاح
بما يحويه من كنهها المظهر من ذات كنهها وهي الفصل فلا يحاز او اما الجسم
النباتي مجتمع بقاءه بعد ذلك الفصل النباتية مع قال الماهية النباتية
بعض الذاتات لانه لا يختلف في كنهه بل على التركيب استباح استباح الماهية
انما هو لاجزاء المشترك اقول الماهيتان اذا اشتهرتا في بعض الذاتات
وختلفتا في البقاى كانا مركبتين كالاجزاء الحقيقة الشاهد كنهه لانه
وهما مختلفتان في كنهه والردية وهما لا زمان لانهما من الماهية النباتية
على اختلاف الماهية

لهم اذا افقوا بالعلم يخرج الى الشخص فاما اذا افقوا ليرى
فيه مرة فاه اعلنا الله الاذان العالم فمرة ايضا فاه اعلنا الله الاذان
العالم الروح او انه الذي في كنهه الى يوم كذا في موضع كذا لم يندثره ايضا
فعل ان تبيد الكلي الى لا ينفي الشخص ان الشخص اما ان يندثره
فانه يوجد شخصان من نوع واحد واما ان يكون بواسطة الوضع كالاشخاص
المتعددة من الانواع المختلفة قال الشيخ اننا في الوحدة والكثرة
الوحدة معافاة للوجود لان الكثرة من حيث انه كثر من وجوده وانما من الكثرة
من حيث انه كثر بولاده وللشخص ايضا لان البيضا في رجلي ذلك وسنة
وما زالت متويزة ولا كان المتزوايدا وفيه طرق قولنا هذا الذي
مسا بالمشكل الاول في ان الوحدة معافاة للوجود وللشخص الواحد
والكثرة من المقولات الابدائية وقد ذهب قوم من القدماء الى ان الوحدة
في الوجود لا تنقسم لما يعتقدون ان كل موجود واحد حكمه بالكلية مما يفتقر الى التوابع
ومو خطا لان الكثرة من حيث انه كثر موجوده لا شيء من الكثرة من حيث انه
كثير بولاده وهو منح من اشكال الثالث حكما جوتا وهو على الوجود معافاة
وذلك يدل على تفاوتها والوحدة ايضا معافاة للشخص لان البيضا في رجلي
ذلك وسنة ولم تزل يوتنه احدى شخصه والا كان المتزوايدا لما
الحكم الواحد على حكم الكثرة فيكون في رجلي في رجلي في رجلي في رجلي
بعد التهمة وقد ظهر انما يمنع بقا الجسمية بعد الانقسام والتقسيم
سواء في الكثرة في كنهه انما لا ينافي في ان الوحدة وجوده
من ان هو انما لا ينافي في انما هي انما هي قال وفي وجوده
بجارية من جهة الكثرة لان كانت معدمية كانت الوحدة وجودية
والمتعددة خلاصة وان كانت وجودية تلزم من بالامر بالعدم او بالعدم
لما كانت الوحدة معدمية لم يكن معدما مطلقا ولا معدم الى كنهه كانت

بحشة
وحدة
وكثرت

تا

يبتعد عما للوجود والعدم من لولا كانت معدما كانت معدم حايقا بلها ومتابها لهما
موا الكثرة فالمقابل لاسم في الكثرة اما ان يكون وجودية او معدمية فان كانت وجودية
وعلى متفوتمة بالوحدات لزم تقويم الامور الوجودية بالعدمية بالوحدات
وان كانت معدمية كانت الوحدة معدما للعدم وعدم العدم ثبوت في فكل الوحدة
ثبوتية والتقدير انها ليست بثبوتية هذا اختلفت بطلان كونها معدمية
فكثرة وجودية وفيه نظر لولان كثر الكثرة من الامور الاعتبارية التي لا
يوجد في الوجود لان الحاجة فلا يلزم ان يكون معدما ثبوتيا في كنهه كما في
الاشقان ونقيضه قال وزائد على الماعية والاشقان كانت اما نفسها او
داخلتها فهم وبما اطلنا في وجوده ولان الوحدة تقابل الكثرة في السواد
لانها بلها اقول ذكر على ان الوحدة من الامور الزائدة على المية
وهي من الاول انما لم يكن امة عليها كانت اما نفس الماعية او غيرهما
والاشقان اطلنا الماعية في باب الوجود من لولا كانت الوحدة نفس الماعية
لزم ان تقو ركنها ماعية تقو ركنها واحدة وان كان قولنا التوابع كثر باطل
ليطلق قولنا التوابع الواحد كثر ولما كانت جوتا من الماعيات كانت جوتا لها
لانها ج اسم الذي اشقان فيما ز بعضها عن البعض فهو واحد ففسر الفصل
الى فصل اخر لان لاجل الوجود تعالى منتقى الى الفصل لاندراج تحت الواحد
فانما من جهة احد الاشقان ان الوحدة تقابل الكثرة والتوابع لا
تقابل الكثرة ومع من شك في ان الوحدة ليست التوابع قال الاشقان
لما كانت وجودية كان لها وحدة اخرى ولزم التسلسل ولا يمتد الى الابد
بوحدة الماعية المركبة لان قائم بكل جزء ومنها ثم قائم بالاشقان الكثرة
وان قائم بكل جزء ومنها شيء منها ثم انقسامها وان قامت بجزء واحد فان
صفها الماعية قائمة بغيرها لا تافق قال اما الاول فانما اشقان التسلسل
مستوحش اذ لا بد من سلم الحكم بولادتها بما بالمعية من شيء الى شيء

ذكر اعترافنا بكونها وجودية وانما على كونها زائدة على الوجودية
 على قدر كونها وجودية ونفترض الاول انها لو كانت وجودية لكانت
 واحدة لان كل موجود فله خصوصية وتعين لا تشاكه غيره فيها وذلك
 هو معنى الوحدة فيعلم ان هذه الوحدة وحدة اخرى وتسلل ولغزيبا
 انها لو كانت زائدة على الماهية لكانت وحدة الماهية المركبة اما ان
 فائمة بكونها ومنها وموحد لا يستحال قيام العرض للواحد بالمال المتعدد
 واما ان ينفرد بالجوهر على معنى ان كل واحد من اجزاء المخل على قدر
 من الوحدة وموحد والآن بين الوحدة وحدة لا يشاكه غيره وموحد
 ولا تفسد ان كل واحد وحدة تلك الاشياء المركبة واما ان ينفرد
 من الماهية ولا يشك في ان يكون حقا بل لا يفسد قيام صفة الماهية بغيره
 اجماع وهذا محال لا يعقل قيام لصفته بغيره لوصف واجاب
 تنق الاول بمن سلطان التسلسل منها وموضع صفته لان تلك الوحدات
 مرتبة لا لها صفات وموصوفات وموجودة معا لان وحدة الماهية
 وانما يكون موجودا لو كان لها وحدة اخرى فيتحقق شرط التسلسل محال
 واوجه هذا المنع الان يقول ان التسلسل من طرف العلول جائز وقد
 يتشابه لوان الوحدة من الامور الاعتبارية تنقطع بانقطاع الاعتبار
 لكونه كذا فاني دعوا من كونها وجودية فله وجه لهذا المنع اليه واجاب
 عن الثاني بمنع اجماعه ان كل في الماهية من حيث هي وهو صفة لان الماهية
 المركبة انما هي من حيث اعتبارها وحده فكون الشيء في ذات النفس الا ان
 في احوال ان يقال اجماعا اذا اجتماعها حصلت الامة الاجتماعية
 وحصل المركب بواسطة وحدته وان يفسد بانقسام المركب لانها لا تكل
 فيه من حيث هو منقسم بل من حيث هو عرض الهيئته الاجتماعية لتلك الاجزاء
 قال وفي عرض الامة لا يمنع قيامها بالعرض لا متناه صام اجماع
 بالعرض

فانما هو
 على العرض
 والوجود
 والماهية

وهذا هو
 الوجود
 والماهية
 على الماهية

اقول كل موجود يمكن فاما وجوده واما عرض قد نشأ ان الوحدة
 ولا يكون ان يكون وجودا لا يعارضه للعرض اجماعا لا يعقل جوده العرض وال
 لزم ان يكون فبقى ان يكون عرضا وهو ظاهر المسألة الملك في قيام الواحد قال
 والقسم اذا كان وحدة من جهة فجهة كثرة تعين جهة وحدة جهة الوحدة
 انما مقوم له عارضه فان كانت مقومة فان كانت مقومة في جواربها فهو
 الواحد بكنهه ان كانت على مختلفات اختلفت في النوع ان كانت على متفقاتها
 وان كانت مقومة في جواربها شي هو فهو الواحد بالفضل وان كانت عارضة
 الواحد بالموضوع كالآلة والافعال وبالحول كالقصر والشم وان
 لم تكن مقومة ولا عارضة فهو كالنقائس التي لا يثبت الثقل في البند كشم الملك
 الى المدينين فجمه الا كماليت معومه ولا يعارضه للشيئين بل للشيء الملك
 اما الواحد بالشيء فان لم يكن قابلا للمقارنة لوجوده ان كان موجودا
 لا انقسام منقسمها وان كان غير فهو النقص وان كان له وضع والافاض
 المتعارف ان قبل النسخه فان كانت اجزائه متشابهة فهو الواحد بالانقسام
 معناه ان يكون له القسمة لذاته كالمقدار والغير كالجسم البسيط وال
 فهو الواحد بالاجتماع وكل منهما ان حصل له جمع ما يمكن فهو الواحد
 بان اجتماع وكل منهما ان حصل له جمع ما يمكن فهو الواحد بالانعام وهو
 اما وضعه كالدرهم الواحد او وضعه كالس الواحد وان لم يحصل له جمع
 ما يمكن فهو الكثير اقول الوحدة طوعا من حيث الاشياء حتى
 لما قابلها كالكثرة ولغتها يقال وحدة واحدة وكثرة واحدة وهي
 لا يحل عروضا للكثرة من حيث هي كثرة بل لا بد من تعاقب الكثرات
 لا متتابع صرف المساو على ذات واحدة من جهة واحدة فاذن
 الكثير انما يدعى له الواحد اذا كان له جهة اخرى جهة الوحدة اما ان
 كثر مقومه لجهة الكثرة او عارضة فان كانت مقومة فاقسامها ط

موجود

انها اما ان مقال في جواب ما هو في جواب ايتا هو الاول والامان بمعرفة
 بالحكمة او متقنة فالاول اودح بالجنى كالتحليل الانسان والفرق في الحيوانية
 والشكل الواحد بالقوة كالتحليل في وجوده في الانسان والاول بالفضل
 كالتحليل في وجوده في الناطق والذات عارضة فلهما فاما الاول ان
 جنة التحليل موضوعا للمعنى كالتحليل الثاني والفاصل هو ليس على الانسان
 في معروضهما وهو الانسان هو موضوع لما اذنتك الانسان كالتحليل
 انشاء ان كبر جنة التحليل هو موضوع كالتحليل الناطق والاشياء في محل الوجود
 عليهما وان لم تكن جنة الوحدة مقومة بلغة الكثرة والعارضة ليس الواحد
 بالعرض كما قال نسبة النقص الى البس كقضية الملك الى المدينه فان جنة التحليل
 وهو التثنية ليست مقومة للثبوت في العارضة بل للنقص والمكافاة التثنية
 بالعرض هذا كله اذا كان الواحد عارضا لعدد كثره واما اذا كان عارضا
 لشئ واحد فانه يقال له الواحد بالشئ فان لم يكن قابلا للقسمة وجها
 فهو الواحد كقضية ثم ان لم يكن الموضع هو الانقسام منه في الوجود
 فهو نفس الوحدة فان مفهوم الوحدة كون الشئ انقسم فاذا فرض الواحد
 عارضا لهذا المفهوم فهو نفس الوحدة وان كان هناك مفهوم اخر فان كان موضع
 فهو التقطع فان التقطع لها مفهوم ورا كونهما شائعين منقسم الى
 ذ ارض فهو المفارقة لا لغير فان لم يكن له ورا كونه شائعين منقسم
 غير في موضع وان كان الواحد والشئ قابلا للقسمة فان كانت الانقسام التي
 تحصل بالقسمة متشابهة فهو الواحد بالاتصال سواء كانت بقوله القسمة
 لذاته كالمقدار فانه لذاته قبل الانقسام والقياس والغيره كالجسم البيضا
 فانه منقسم الى جزاء متشابهة مع اذ واحد بالشئ كقضية لا انقسم للثبوت
 بل بواسطة المقدار وان كانت الانقسام مختلفة كالبدن المنقسم الى
 الاعضاء المختلفة فهو الواحد بالاحتمال والفرق بين الاول والثاني

ان الانقسام الاول موجوده بالثبوت لان المقول هناك شئ واحد وفي الما من وجوده
 وليست متشعبة وان كانت متشعبة وكل واحد من هذه في حصول جميع ما يمكن
 هو الواحد بالتمام وهو اما وضعي كالعدم الواحد او رضائي كاليد الواحد او
 طبعي كالانسان الواحد وان لم يحصل جميع ما يمكن فهو الكثرة فانه متشعبة شئ اخر
 تحلته الكثرة **المسألة** الزاوية في ابطال التحليل **والجواب**
 والامان لا تخد ان لا تنما بعد التحليل ان يقام وجود فيهما اما ان وجودا
 او احدهما من التحليل ان المعلوم لا يثبت بالمعروف والوجود اقول
 التحليل قد يطلق كالمجاز على ضرورة الشئ شائعا اما ان يعلم
 الطر صورة نوعية او كيفية او ان يحصل صورة مجموع نوعية او مزاجية
 كافي الوقت وهذا ان المقيدان حازان وطول كج كقضية على صورته الشئ
 شائعا اخر من غير خلط وليس وهذا فاما يشهد العقل بطلان ان جامع
 القديس هو اليه وقد ابطالنا ما لقم في كتاب الزمر والذليل على ابطال
 ان الشئ في التحليل فان يقام وجوده بطلان التحليل فهو اثنان لوجوده وان
 عدما او عدم واحد من التحليل فان المعلوم لا يثبت بالمعروف والموجود هو
 ظاهر **المسألة** الحامدة في العدد **الجواب** اما ان اعداد اوطال
 وليست ما هيها نفس كنهها بعد ابطالها يكون جملا او قد كثرها تا او غير
 وكونها اعداد ازا لا عليها وليس العدد عبارة عن عدد الوحدة لكونه
 من الوحدات التي هي امور وجودية اقول **الجواب** بوجوه اعداد
 في الخارج فان كانت اعدادا متشابهة او متشابهة لا شئ في وجودها واما ان
 زيا دتها على المعدادات بقول الجوز ان عمر العدد نفس ما هيها موصوفه
 لانه عرض للموصوفه وهو كان نفس موصوفه كان جوهرا ورضا
 معا وهو باطل بالضرورة وكذا عرض للموصوفه كالجسم كالحلقة كالتشابهات
 والكميات موصوفه فوجب ان يكون العدد ذللا على المعدادات فانما ان يكون

والجواب
 انما هو
 في جواب
 ما هو في
 جواب ايتا
 هو الاول
 والامان
 بمعرفة

في زمان واحد واما قد بان تحك الحكمة وازمانا في مكان جليل من صحت
 وتمايز فائدة منهما في كذا فان كان المتضادان وجوديين فاما ان يعاد احدهما
 بالساو الى الاخر وسما المتضادان كالنوع والبنوة وان لم يعاد احدهما
 بالقاص الى الاخر فبما الضدان كالسواد والابيض فتدرك في كذا
 بينهما عانة الخلاف وان كان احدهما وجوديا والاخر عديميا فاما ان يقتل السواد
 بينهما بالنسبة الى موضوع فالوجودي منهما اما ان يحسم هذا الموضوع
 كالأكثري لونه كالاخضر او كجانبه كالثقل او كالجيد كالجوار
 فلما العدم والمملكة كحسان او كعدمه كالموضوع كالبوقت الذي كجوله فيه
 ومما العدم والمملكة المشهور ان فسلية اللحية عن الطفل ليس عده ملكه بهذا الاعتبار
 فالعدم والمملكة كالحقوس اعم منهما كجانب المشهود والنقض بالكلية ان لم يمتد
 التقابل فكذلك لا في السلب متفاد للموجود مطلقا من هذه النيات الى موضوع
 قابل في السلب الزجاري كقولنا زيد يصير زيدا ليس يصير قال وهو امر
 كاذب في نفسه وما هو المصالحات كجوزان كذا اما المتضادان العدم والمملكة
 فخلوا لكل منهما واما ان الضدان عديمي العدم والمملكة وجوده ايضا اتفاد
 بالوسط كالقانون او خلقه عنه ايضا كالشفاق اقوالا في تقابل السلب
 والاحكام وبين تقابل غيرهما كخاصته لا يوجد في غيره ومع كذا ب احدهما لا
 معنى فاما لا يجوز كذا فيهما لا يجوز خلقه لكل منهما فسلية النوع لا يمتد الى
 معا كذا فيهما او المتقابلات فان المتضادان كجوز كذا فيهما اذ يجوز خلقه لكل
 عنهما فسلية النوع والبنوة عن ذات واحدة ولا يمتد الى كل من
 احكام النوع وسلبها عن تلك الذات وكذا العدم والمملكة فانه صدر عن
 الجدار عليه البصر والعلم لعدم بقوله للبصر وكذا الصدق سلبها عن السواد ان
 اعتبرنا الجنب البعيد ولا يصدق خلقه الجبار اليم وسلبها عنهما ما فاشا
 ذلك حيث اشرطنا في العدم مستعدا في الملكة ولم تشرط في السلب وكذا
 الضدان

خور كذا فيهما معا اما عند عدم الحمل فاما لو فرضنا عدم الجسم كذب السواد والابيض معا
 لعدم الموضوع واما عند وجوده الحمل فاما لا تقا به بالوسط كالقانون المتوسط بين كذا
 السواد والابيض لا يبارد لصدق عليه سلبها فكذا بان معا عليه والخلق بالوسط
 كالشفاق كالحق عن الاحمر والاصفر المتوسط بين السواد والابيض صدق عليه سلبها
 فكذا بان معا عليه قال وتكون احدهما الضدين لا زاما للموضوع وقد لا يكون
 اما ان كسح خلقه لكل منهما كالحق والصدق عد من لا نقول بالحالة الثالثة او
 يكون ح اما ان لا يحل ضدا في كذا لثقل لا ثقل ولا خفيف ولا كحل
 ولا كحلوا اما ان يمتد عند باسم محمل كالقانون وسلبها طرفين كقولنا ان السواد والاحمر
 اقوالا احدهما الضدين بعينه فدلزم الموضوع في الموجود فانه يمتد عن كذا السواد
 للقانون وقد لا يكون احدهما بعينه لا زاما بل يكون احدهما لا بعينه لا زاما فلا يجوز خلقه لكل
 عنهما كالحق والمطلوب لم يمتد حاله فانه متوسط بين الحق والصدق والمطلوب لا يكون
 احدهما بعينه ولا بعينه لا زاما بل يجوز خلقه لكل منهما واما ان لا يحل
 متوسط بينهما كالتقال لثقل لا ثقل ولا خفيف وليس هنا حاله متوسط بين
 الثقل والحق او كحل حاله متوسط فاما ان يمتد عنهما باسم محمل كالقانون
 فانه متوسط بين كذا البارد او سلب الطرفين كقولنا فله في العمل الاجام
 مع اتفاد بالمتوسط بينهما قال لا يقال للمقابل من حيث انه مقابل
 والسواد من حيث انه سواد ضد المصاوات فتم جعله في النوع من المضاف
 والبناء فسيما انه اما نقول الضدان العدم والمملكة اخطا في التقابل
 وغيره اخطا في التقايف والسواد من حيث انه سواد ضد سلبها في
 وغيره مضاد له فالتضاد غير التقابل وغير التقايف نعم التقابل عن
 لها لمعارضه واحدا المتقابل من حيث انه مقابل والسواد من حيث انه ضد
 فالتقابل لا يقتضي عرض لهما كجانب الذات والتضاد كجانب الغايب
 لا امتناع في كذا في اعم من عين او مقابلة له كجانب الذات الحق كجانب الغايب

اقول — هذان شيان لا يرددهما الله تعالى ولا جابوا عنهما وتزولان
ان يقال انهما من حيث انهما مقابلان في المضاف فان المقابل انما يقابل
شئين كمنه يكون حضا للمضاف الذي هو اعم منه وتزولان ان يقال
السواد من حيث انه ضد للابيض مضاف اليه فالنقضاء من حيث انه تقابل
من المضاف فلا يكون قسما له وتزولان جواب عن الاول انما لم يقل ان المقابل
من حيث انه مقابل فلا يكون حضا لما هو اعم منه فالنقضاء من عدم والمملكة توعلا
من المقابل وليا نوعا للمضاف وعن الثاني ان السواد من حيث انه سواد
من حيث انه سواد لا يصدق عليه من حيث انه سواد انما مضاد
للبياض فالنقضاء غير المتضاد وغير المقابل نعم النقضاء يعرض للسواد
والمقابل من حيث عارض موضعهما انما السواد والنقضاء يعرض له من حيث
عارض موضع النقيض له وانما المقابل من حيث انه يعرض له المقابل فالنقضاء يعرض
للمقابلين بالذات والنقضاء يعرض لهما بالعرض وكذا النقيض عارض للنقضاء
بالذات والنقضاء يعرض لهما بالعرض لا امتناع في كون الشيء اعم من
الذات والذات لا حق كالعارض وان جنى الجنى اعم من الجنى بالذات والحق
اعتبارا بحسب الخاصة العارضة فكذا هنا المقابل بحسب الذات اعم من المضاف
والحق اعتبارا بالنقضاء كذا الاستيعاب في كونه الشيء مقابلا لغيره بحسب الذات
والحق باعتبار عارضه لا يثبت في الذات من المقابل للثبوت في الذات
والحق باعتبار عارضه لا يثبت في الذات من المقابل للثبوت في الذات
وسواء حق باعتبار عارضه لا يثبت في الذات من المقابل للثبوت في الذات
من هذه الاقسام بل ان الواحد من حيث انه مكيا لا يقابل الكثير من حيث
انه مكيا فالنقضاء يعرض لهما لا يتعارض لهما حينئذ
الواحد مقابل الكثير لا امتناع صدقهما على موضوع واحد من جهة واحدة
ولس يقابلان بالذات بل بالعرض فانهما لو تقابلا بالذات لكانا من

سواد

الشيء

احده الاقسام وليس كذلك فان الواحد مفهوم الكثير والسبيل الى انهما
لا يستقيم احدهما بالآخر وكذا العدم والمملكة وايضا ليس هما احدهما بعد كذا
سببا للآخر باولى من العكس كذا الحد النقيض لا يقوم بالآخر لعدم الاولوية وكذا
احد المتضادين لا يستقيم بالآخر لان المفهوم متقدم والمضاف متأخر فلم
التقابل الا لعارض وموان الوجود موضوع له انه مكيا له عارض للكثير المتكثير
له انه مكيا له عارض وموان الوجود موضوع له انه مكيا له عارض للكثير المتكثير
المكيا له والمكيا له من حيث الذات فعارض النقيض باعتبار موضوع العلية
والمعلوية قال — ولا تقابل بين الاعداد امتناع كون العدم المطلق مقابلا
للعدم المطلق والمضاف يكون جزائيا وكذا المضاف مقابلا للمضاف لصدقهما
على كل مقام لهما اقول — الاعداد لا تقابل لان العدم انما هو طوقا
مضاف فالعدم المطلق لا تقابل لعدم المطلق لانه مع فلا تقابل ولا تقابل
المضاف لانه جزاء عنه فان المضاف هو المطلق قيد الخصوصية والجزء لا يقابل
الكل والعدم المضاف لا تقابل للمضاف لانها يصدقان على كل ما عاين ملكتهما
قال — والاضداد منها ما يقع عليهما النفاق كالسواء والابيض منها
ما لا يقع كالحركة والوسط واليه فانه لا يند وان تومت طهما سكونا لا اضداد
لا يمكن اجتماعهما في ذات واحد بل متضادين جدا مما انتفى لافترقتهما ما يقع
عليهما النفاق بغير ان يكون وجودهما معا فالحاجه كالسواء والابيض
فانه متى عدم السواد لم يكن جردا لبياض وعرف ان متوسط بينهما ونفسا
ما لا يقع عليهما النفاق ولا يمكن جردا احدهما عقيب عدم الآخر كالحركة
الوسط والجزء لا يند فانها ضدان لا يكون نفاقتهما ولا يجوز وجودا كحركة
الوسط عقيب انهما الحركة اليه لان كل حركتي متضادتين لبدء منهما من
سكنهما محلها وسياحيان انهما قال — البعث الراجع الى الوجود
والامكان والاحتياج في مفهوم (الاحتياج عدمه لانه فهو الواجب لذاته وان

الاحتياج عدمه لانه فهو الواجب لذاته وان

الاحتياج عدمه لانه فهو الواجب لذاته وان

اشنع وجوده لذاته فهو المتع لانه وان لم يكن كل منهما لذاته فهو المتع لذاته
ولكل واحد منهما اول الوجود في الخارج اما الذي كان من الموجود
ما هو مركب ولا تركب يمكن انفساده الى اجزاء واما الاول فليس له المكنات
الموجودة ممكنة فلما علمت تامة موجودة ومعنى لا يكون ان يكون نفسها ومظهر
ولا داخلية فيها لتتوقفها على كل واحد من اجزائها فلا شيء يكون منها على تامة
طافق موجود خارج عنها والموجود الخارج عن جميع المكنات الموجودة
واجب لذاته اقل في هذا البعث سأل المسألة الاولى في قيمة الماهية
بالنسبة الى الوجود واثبات الوجود على ما علم ان في الاشياء
الى الوجود والممكن المتع ضرورة يشهد بها العقل فان كل منهما اما ان
يسمى ذات وجود الوجود وهو الوجود لذاته ووجود العدم وهو المتع لذاته
اولا يسمى شائعا وهو الممكن لذاته وكل واحد من الوجود لذاته والممكن لذاته
وجود في الايمان اما وجود الممكن فظاهر فان عنهما موجودات كثيرة مركبة
وكل مركبة ممكن لان كل مركبة مفترقة الى جزوه وكل مفترق ممكن اما وجود الوجود
فله في حقا من جودا بالضرورة فاما ان يكون اجبا او ممكنا والاول المطعون اما
اللا فله في الممكن لانه من موق بالضرورة لان صفة وجوده وتقدم اليه على التواء
مستحيل فيجب احدهما على الآخر لا محذور فان كان اجبا فهو المطلوب وان
كان ممكنا فليكن العلم اليه فاما ان ينتهي الى الوجود وهو المطلوب فاما ان
يدور وهو محال لان العلم متقدم على المعلول فلو كان المعلول بعد لم تقدم الشيء
ما يشتهى من هو ما طرأ واما ان يسلسل وهو محال لان حله المكنات الغير
المتماهية الموجودة ممكنة لانه لا فقدان الى اجزائها
وكل ممكن فله على تامة فله على تامة موجودة فاما ان يكون له على
الاساس نفسها وهو محال لا سقالات كونه الشيء على نفسه او وجوده وهو محال
لان الجملة متوقفة على كل واحد من اجزائها لا كونه شيء واحد منها على

تامة

الاجزاء

تامة لان الجزء الذي فرض على معناه لبعثه الاجزاء ان الجملة متوقفة على ما في
فله كونه يكون المذموم على تامة هذا خلف واذ لا معنى ان يكون الشيء الجملة
نفسها وما يعود داخل فيها فبقى الخارج عنها والخارج عن جميع المكنات
ممكن اجبا لانه لو كان ممكنا لكان له خلا فيها وقد فرضنا خارجا عنها
هذا خلف والخارج عن جميع المكنات يكون اجبا لذاته قطعا المسألة
الثانية في تحقير الوجود وكونه ثبوته قال اذ اثبت ذلك علم
ان الوجود هو استحقاق الشيء الوجود لذاته والوجود لذاته له هذه
الصفة فلا يحتاج في وجوده الى غيره وهذه الصفة معلولة الاول الى الثاني
وهو استحقاق الشيء العدم لذاته والمتع له هذه الصفة فلا يحتاج في وجوده الى غيره
واعلم ان المتع ليس له ذات يقتضي العدم ولا تقود ذات يستتبع ان لا يكون له وجود
في الخارج ولا له كان هو استحقاق الشيء لذاته لا استحقاق الوجود والعدم
منه ذات والممكن لذاته له هذه الصفة فصاح في وجوده وعدمه بالضرورة
لان الذات اذ لم يسع الوجود والعدم لم يتصرف باحدهما الا بامر مغاير هو على
له وهذا حكم ضروري قد توقف بعض الاطراف فيه لعدم فهم الممكن واما الخارج
الى التمثل فليكن الميدان قال والوجود متفلسف الوجود مكوونا
وهو نفس ما جبهه واجب الوجود واولا كان داخل فيها او خارجا عنها والاول
تسعى الشك والما في تقدم الصفة الوجودية على وجود الحاجة لتقدم الوجود
على الوجود اقول الوجود ماكد الوجود مستحيل ان يكون عدما محال لان

الشيء لا ساكد تنقيضه يكون شوقا في المستندة متسلسلات الوجود في
تامة تسر او لا باستحقاق الشيء للوجود مكوونا فاما ما جبهه والوجود والاضا
مضاه من المضامين فكيف جعله الآن على تامة ملما نرى كونه الوجود مستند الى
صفة متدعى له كانه وهذا كله خبط فاس من عدم الصعود والاعمال التي هي
على الاحوال كما جبهه اذا عرفت هذا فليكن الحق ان الوجود من الصفات

المنة
 وجوده لا يثبت ان لو كان ثبوتها كان زائدا على الماهيات الالهية بين المنة والوجود
 والمنة من شئ مغايرة لها وانه ان كان مغايرة للمنة كذا ما واما للوجود اقل الوجود
 ومما اذا علمنا خصوصية ومباينة المنة ان يكون ما به الامتياز بوجوده غير ما به
 المنة وجوده الى ما هيته ان كان لا مكان يمكن عليه العدم فكون الواجب يمكن العدم
 لان الواجب انما هو واجب بهذا الوجوب فاذا لم يكن له الوجود فخرج الواجب عن كونه
 واجبا فمضى ممكن هذا خلف وان كان الوجوب كان للوجود وجوب وجوب فوجوب الوجوب
 ان كان له اقل ما هيته تسمى وان لم يكن له اقل ما يكن الوجوب زائدا والمقدرة انه زائد
 على ما به الاله ان شاء ان الوجوب لو كان ثبوتها وهو سابق على الوجود فان المنة
 انما يوجد بعد ان يجب لها الوجود فالوجوب سابق فكون المنة تامة قبل ثبوتها الموصوف
 ومما يلاحظ ان الاله ان كانت بغيره كانت المنة تامة بغير الموصوف ومما يلاحظ
 ان ما يعتد بها ان لم يكن صفة هذا خلف المانع ان الوجوب لو كان ثبوتها كان
 زائدا على الماهية خارجا عنها لانه من باب الالف والاضافات بين الماهية وجودها
 والمنة مغايرة للمنتهين ممكن الوجوب ممكن ان المنة منقولة الى المنتهين
 ممكن وجوده من غير ان يكون متحقق بوجوب الوجود للعدم فانه
 لا يوجد الوجود بوجوبه وانما يجب لوجوب العدم والعدم هذا الماهية فكلها وجوب
 بغير هذا الوجود ومما يلاحظ ان التسلل والاشتراك في كماله كماله كماله كماله
 عن الاول ان الوجود نفس الماهية لما تقدم من انه لو كان لا يلزم توكيد الواجب
 او تقدم المنة على الموصوف فكون مشاركا لساو الموجدات في الوجود ومما يلاحظ
 انما يثبت على ما يكونه غير زائد على موصوفه سلمنا ان التسلل انما هيته
 لو كانت ممكنة ان كان الواجب ممكنا فان امكان المنة لا يوجد امكان الموصوف
 فجاذا ان يكون الوجوب ممكنا والواجب على وجوده ما لا يمكن ان
 التسلل هما محال فانه يجوز ان يكون للوجوب وجوده الى ما لا يتناهى وهذا الوجود
 فهاهنا السقوط اما الاول فلا فاما قد بينا ان الوجوب لو كان ثبوتها كان
 من قبيل الالف والاضافات فانه كونه ما هيته مستقلا بالمفهومه فليس هو
 من قبيل الالف من حيث هو بل هو من قبيل الالف من حيث هو بل هو من قبيل الالف

الاعتبارية لا تحققها في الخارج، ولا لزوم القسور لإخراج الواحد من
والثاني تبعه، باطلاً لهذا المقدم ثم إن المصنف لما استدرك على قوله ثبوتاً مستند
على أنه نفس ماهية واجب الوجود لا أمر إزاداً عليها، ونقصاً عنه لو كان مغايراً لما هي
لأن الخارج من الماهية أو خارجاً أو القسور باطلان لما الأول فلا يستلزم الأمر كمن ادعى
فله كجوابها، أمّا الثاني فلا أنه لو كان خارجاً عن الماهية كان منفصلاً عنها
قيامه بذاته، وهكذا استلزم تقدم الصفه الوجودية على وجود الماهية بالذات لأن
الوجود مستند على الوجود فالماهية كوجوده كقول الصفه الوجودية لو تقدمت
على الذات لكانت قارية بغيرها ومستغنى عنها، والى كماله فكذا المقدم قال
لا يقال لو كان الوجود ثبوتاً لكان له على الذات كونه نسبة بينهما وبين الوجود
سواء في الوجودات في الوجود وخالفها في الماهية فوجوده غير ماهية
فما هيته أن لم يسلط الوجود لما هيته كانت ممكنة العدم فالواجب أيضاً
وإن استحققت فاستحقاقه أن كان زائداً لزوم القسور وإن لم يكن زائداً لم يكن موجب
ثبوتاً زائداً أو منفصلاً عنه ولا أن استحقاق الوجود سابق عليه فلو كان ثبوتاً
لزم ثبوت الصفه للموصوف قبل ثبوته ولأنه لو كان ثبوتاً لكان خارجاً عن الذات
لكونه نسبة بينهما وبطل الوجود ووجوب مفاعلة النسبة للتبيين في غير مكان
فلا يمكن إلا الوجود على فلما هيته وجوب قبل هذا الوجود وأنه محال باجيب

منقول الأول بان الوجوب نفسا لا جهة لما يتبين من مخالفة لما هو المحذور
 بما مر على حاشائه لكن لا نسلم أن التسلل اللازم على تقدير ان استحقاقها
 للوجود يكون فلا بد محال وعن الملا منع الشطوية ايضا وما ذكره لاساها
 وهو ان الوجوب له فهو ممتنع ومعد ومسلم فلا نسلم ان التسلل لا يجب
 معاقبة التفتة لكونها من المتبني خرجها عن طاعتها لئلا يوجب التفتة
 له نسبة الكل واحدا من التفتة ولكل التفتة معاقبة لكونها منهن ما دخل
 في مجموع التفتة اقول اعترض على ما ادعاه من بوز الوجوب شيئا

ما انما حقيقة ما كان في محنة قيامه من غير هذا فان

الغزالي
قوله
فمنه
العلم

وانه مثا كل غير من الموجودات في الوجود كنه يجعل ما ساهه عدسافاته
 كون عدينا على فقد موكونه ثبوتنا وموحيالات الاله فلا تالم في حمال الموصوف
 على قد موكونه امكانه صفة كانت على ادعنا ان امكان الصفة متبعي حوال مفادها
 للذات ومو ظاهر فهو خلق الذات عن تلك الصفة فلا يكون الوجود موصوفا بالوجود
 ح يكون مكنيا ومو ظاهرا اما الثالث فلا في تلك الوجوه صفات وموصوفا
 مستتب وموجودة معا فمسل على عدم التسامع فيها والجواب عن الثالث وهو
 انه لو كان ثبوتنا لازم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوت الموصوف مانع من رتبة
 فال لازم ح كنه ثبوت الصفة قبل ثبوت الموصوف ثبوت الصفة للموصوف
 قبل ثبوت الفرق ظاهر هو هذا الجواب روي جرافا فان الصفة قبل ثبوت الموصوف
 كالاشتراك في الاله مطلقا لا متناهي قياها به انها والاله لم يكن معه وصف
 لا متناهي قياها صفة الشيء بغيره والجواب عن الثالث لو كان هو سال كان
 خلقا على الذات فيجب له وجوب على المنع من الشوطية ايضا فانا لا نسلم انه لو
 كان ثبوتنا ان خارجا عن الذات قول لو كان ثبوتنا ان نسبة والاشتراك
 قلنا فمتبع صفة نسبة سلمنا كونه نسبة لكونه نسبة لكونه نسبة لكونه نسبة
 عن كل من المتبنيين فان مجموع النسب من حيث انه مجموع في كل واحد من النسب انة
 بمجموعه غير وهو النسب التي على مجموع النسب وهذه الجواب في غاية الروعة
 فان منع كونه نسبة اخر له فلو جوب عن معنونه فان المفهوم من الوجود نسبة
 بين امرين فان جعل الوجود شيئا اخر فلا يمتد من مائة والنسب في حوز النسبة
 من النسب منع الامر روي معلوم القمق في الفرة قاضية بان
 النسبة بين النسب مفاوة لها والمثا الثاني ذكره ليعين كنهه فان مجموع النسب
 وان كان نسبة لكنه من حيث هو لا خلق في النسب لا يكون موصوفا باليهام من حيث
 موصوف اليها كونه خارجا عنها وعدم النسب اقصا ايراد هذه النسبة ايضا
 المسألة الثانية ان الامكان هل موصوفا قال اما لا

لا

الاله الواسع

فاحق الامام على لانه عدينا لانه لو كان ثبوتنا لساوي بغيره في الثبوت وما يره بالمتبع
 فوجوده بغير ما هيته فاقا لها بالوجود ان كان واجبا كان واجبا لذاته وان لم يكن معها
 لا شراط وجود الامكان بوجوده وان كان مكنيا لانه لو كان اخر لم يتسلسل الا
 الى امكان لا بجل لذاته ولان الامكان لو كان ثبوتنا وهو مستند على جود المكني لم تقدم
 الصفة على الموصوف ان بقوله وقياها بغيره ان ثبوت النسب والاله نسبة بين النسبة
 والوجود فلو كان ثبوتنا لازم تاتح على الوجود وموصوفه لا تمنع امتناع التسلسل
 المذكور امتناع قيام ما هو صفة للشيء بغيره في زمان هو قبل زمان جود الموصوف
 وامتناع تقدم ما هو قبل الانتساب الى عين كنه الذات على ان قول استد
خو القدر لا روي على كنه الامكان بغيره ثبوتنا من ثبوت الاول انه لو كان ثبوتنا لازم التسلسل
 او وجوب المكني والسالي لسمه باطلا لعدم سلبه بيان الشوطية لو كان ثبوتنا
 لازم التسلسل كانا وبالعين من الموجودات في الوجود وممتازا عنها بخصوصية
 وما يرا اشتراكه عن ما به الاختيار فما هيته بغير وجوده فاقا فما هيته
 موجودة ان كان مكنيا لازم ان يكون الامكان مكنيا اخر وتسلسل وان كان
 واجبا كان الامكان واجبا وموحيالات صفة فتفقوا الى الموصوف والاله تسلسل
 وجوب المكني لذاته لان الصفة مشروطة بالموصوف وما هو مشروط في الوجود لذاته اولى
 ان يكون واجبا لذاته فكون المكني واجبا لذاته لا يخلو في الشايع ان الامكان
 مستند على وجود المكني فان الشيء مكني موصوفا لوجوده فلو كان ثبوتنا لازم
 احد الامرين ومو اما تقدم الصفة على الموصوف او قيام صفة الشيء بغيره ان ثبت
 البعد للملك ان الامكان نسبة بين الماهية والوجود فلو كان ثبوتنا ان
 متاخر لعين الوجود ضرورة توقف النسبة على وجود المتبنيين لكن الامكان
 مستند على اعراض على الاول مانع من وطلان التسلسل المذكور لانه من قبل
 المصطف على الشايع بالمتن من امتناع قيام الصفة بغير الموصوف في زمان
 تسلسل زمان جود الموصوف وعلى السالي مانع من امتناع تقدم الامكان

التعلق بوضوئنا القسبة بين المهيبة والوجود على الوجود بل هو ان يكون متعلقا بالوجود
 على الوجود و متعلقا بغيره باعتبار وجود القسبة وهذه الاعتراضات ساقطة
 بالكلية اما الاول فلان الامكانات المتصلة متوقفة على بعضها فمتوقفة
 صوفيات وهي موجودة معها موجودة في طائفة التسلل المحتجب اما
 الثانيان الصفة لا تعمل قاطعا بين الموصوف قبل وجود الموصوف وبعده التي
 في غير وجود الصفة تغير الموصوف قبل وجوده وبعده وانما قال هذا الخطأ
 من عدم العمل بالكم القدماء فانهم حكموا بوجود الملة قبل القدرة الكلية
 لحدوثها امكان تلك الصورة وهذا الامكان لا يتكسر الا باليد ارجع الى الحقيقة
 الى الملة فانها قبل وجودها كانت ممكنة ان يحدث فيها الحادث مستعدة له
 فتوهم ان هذا الامكان صفة لذلك الحلة وانه موجود في الملة مع مضاف له
 قبل وجود الحادث وهذا الذي فهمه الحكماء كقولهم اما الذي هو خطأ ايضا
 ان الامكانات تعلق القسبة على ما ذكره من انه استحقاقه الشيء لا استحقاقه
 الوجود والعدم واما ملزم لها وعلى العدم والاعتقاد بقوة قبل ثبوتها المتغيرين
 كيف يعتقد تقدم امكان الوجود على الوجود في الخارج قال واجتبه الشيخ
 على كونه ثبوتيا بل لم يكن ثبوتيا لم يكن الشيء في نفسه ممكنا لانه لا فرق بين قولنا
 لا امكان له وبين قولنا امكانه لا غير باء متعلق بالامتناع العدمي يكون
 وجوديا واكبر ان هذا من الشيخ منع عدم الفرق بين التوهم المذكور فان
 الاول نفي الامكان بالكلية والثاني ثبات الصفة مع عدمه بل مع ما مناهة
 ومما ذكره يعني ان يقال بل هو كونه متعلقا بالوجود الذي يكون قد صا
 هكذا ذكره الاسام وهو معارضة لا محالة اقول ارجع الى القائلين
 يكون الامكان ثبوتيا بوجهين الاول ما ذكره الشيخ ابو علي وهو ان
 الامكان لو كان بعد ثبوت الفرق بين الامكان وبين الامكان في المعنى متناهية
 وقوع التماثل في الخصومات ووجه لا يكون الشيء في نفسه ممكنا وهو باطل لان

ان الشيطان انما يتوهم وجوده
 مع ان الشيطان لا يتوهم وجوده
 العلة والعلول حال
 في هذه الاشياء
 انما هو في هذه الاشياء
 ما يتوهم وجوده
 انما هو في هذه الاشياء
 في هذه الاشياء
 في هذه الاشياء
 في هذه الاشياء

نفي ان يكون وجوديا الشان ان الامكان متعلق بالامتناع والامتناع هو
 يكون الامكان ثبوتيا ان متعلقا بالعدم ثبوتيا واكبر ان هذا من
 متعلق لان الفرق بين نفي الامكان وبين الامتناع في النفي قال الاول
 نفي الامكان وعدمه والثاني اشارته الى ثبوتها ما كان عديم الامكان
 وثبوتها متناهية وعن الهاد ان الامكان كان متعلقا بالامتناع كما ان الامتناع
 وهو وجودي فان نفي متعلق بالامتناع العدمي كونه وجوديا متعلقا
 الوجوب الثبوت كونه عديميا وهذا الجواب في القول الذي هو معارضة
 لا محالة اما الكل فوان يقال للمقابل الامتناع عدم الامتناع وهو شموله
 لا من الوجوب والامكان متعلقا بالعدم يجوز ان يكون متعلقا بالوجود
 وعدمه المسئلة الرابعة في كيفية خروج الامكان للماهيات قال
 وكيف كان انما معنى الممكن اذا اختاراه من قطع النظر عن وجوده ومقداره
 ان يخرج الى وجوده كان اجيبا وان لم يخرج منه كان مستحالا اقول
 الامكان سواء كان وجوديا او عدميا فانه عارض لغيره وانما بعض لغيره
 قطع النظر عن كونه كذلك لغيره موجودا او معدوما وجودا او معدوما لموجودا
 لذلك الامكان لان الموجود من حيث انه موجود يجب ان يكون موجودا او محال
 عليه عدم الامتناع الاتصاف بالثبوت فاذا صدق صحتها امتنع الوجود
 ممكنه امكان الوجوب ينافي الامكان المعدوم من حيث انه معدوم بل هو
 معدوم ما يستلزم عليه الوجود لا امتناع اجتماع الثبوت والامتناع فان الامكان
 فاذن الشيء من حيث انه موجود او معدوم لا يعرض له الامكان في وجوده او في عدمه
 للمهيبة خلق المهيبة متغايرة عن الوجود او عدمه المستلزم للمنافاة بالذات
 وهو الوجود والامتناع وانما اثره في الوجود والعدم كونهما متعلقين
 لذلك الامكان لان الامكان قد يوصف للمهيبة بالقسبة الى وجود شيء او
 او عدمه فلا يشترط فيه خلق المهيبة عن وجودها او عدمها قال ومعرفة
 كونه ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لغيره والاول اعلم لان

لما هو
 الامكان
 في هذه الاشياء
 في هذه الاشياء

لان المفارقات يمكن جودها لذاتها وتتبع حصولها الغيرها اقول الممكن
 قد يكون ممكن الوجود في ذاته من غير اعتبار العدم كما كان جود الجسم في ذاته وقد
 يمكن الوجود لغيره كالنمواد الجسم والقوة للخلق والذات للشيء من الثاني
 فان كل ممكن لغيره فانه ممكن في ذاته لا يحتاج كونه اجبا الى ذاته او مستلزما لذاته
 وليس كل ممكن لذاته ممكن لغيره فقد لا يكون اجبا لغيره كالصود والتمريض وغير
 مستعنا لغيره كالمفارقات فانها ممكنة لذاتها وتتبع الحصول لغيرها فان
 المجزوء يتبع عليه المقارفة المسئلة الخامسة في كنهية تحلن الكمالات قال
 والامكان اللازم للماهية ان كان كافيا في زمان وجودها من ايجز الوجود
 لذاته او عنه وعلى مقتضى ان كانت معدومة موجودة بدو واحد والآن فوفقا على
 شرائط فكوله امكان احدها الامكان اللازم للماهية والامكان الاستعداد
 التام الذي يحصل عند حصول الشرايط وارتفاع الموانع اقول الاشكال
 قال بالاشكال ان على الذات في اللازم للماهية الممكن من حيث هو والاشكال
 يقال في مقامه الوجوب والاستحاض وهو اعتبار عقلي امر ذهني لا يتحقق
 له في الخارج والاشكال الامكان الاستعدادي وهو الذي بعده قول الحاصل
 وقيل ان كنهية والاضيق والفرق بين المقابل والبعيد وهو الذي يقال
 المقابل الوجوب والاستحاض هو كنهية الحقيقة وقد اختلفت في حقيقة
 انحصار قد مضى اليه انه اذا عرفت هذا فهو الامكان الذي ان
 كان كافيا في زمان الوجود عن حوزة الحسنى واجباله جوده كالحاصل الاول
 او توقفه ايضا على شئ بعينه او اوجب عنه كالي استعداد في ذاته دون الوجود
 بدو ام الموهبة ان لم يكن الامكان الذي ان كافيا اقول في شرايطه من
 حصول قابل لوجوده او غير ذلك من شرايطه فيكون هذا الممكن في زمان
 احصاء اللازم للماهية والامكان الاستعداد التام الذي يحتاج اليه
 جميع الشرايط وارتفاع الموانع وهذا هو الوجود لا يتبع على الوجود في
 فانه ميبلا بيان في وجوب الوجود في محارافه لا يجب دوله انما هو

نظر الى الماهية

نظر الى العلة الموجبة له دون النظر الى الماهية

الاقبال

ينفك

قال هذه الشرايط هي الاحمال مسئلة مسبوقه بحوادث اخرى الى نهاية الممكنة
 فاما في غير ما للعلم الموجبة الى العمل بعد عدها عند ذلك انما يكون حكمة اقول
 لما كان مستقدا في حكايا كان متوقفا على شرائط حكاية والآن مقتضى وقت
 دون اخر وتلك الشرايط الحكاية مسبوقه اخرى حكاية لان الموهبة التام في تلك الشرايط
 ان كان قديما بالزم قد يحتاج وحيثما حكاية وان كان محذورا فاجب القول يكون
 الحوادث عين شاهدة لتكون كل سابق موقوفة للعلم الى حصولها بعد كانت بعيدة
 عنه وهذا انما يكون حكمة متقطعة دالة وهذا الكلام عدها باطلا لان كل شرط
 حكاية اما ان يكون شرايط الوجود او بعدهم والا فلا يتلزم وجوده ما يتلزم في
 دفعة واحدة مع انها مترتبة وقد بحال ليطول التسلل والنتائج مستمرة
 قدم المشهور ان بعد الشرايط حاصلا قبل حروث وكذا البعث في كل حكاية فانها
 لكانت على فاسطو جودها فليعلم وجوه حوادث استتالي في كل حكاية دفعة من
 باطل لما تقدم وان حكاية الحركة لا يمكن وجودها دفعة واحدة بل بعد ما
 فيلزم وجود الحوادث قبل الحركة كما وجد بعده لا يقال الشرايط التي لا يحق
 لا تافقوا العلم الذي كان بعد السابق بل كان له حكاية كمال الحق
 قال ولا بد لتلك الحوادث من كل ليقتضي استعداد وقت دون وقت وحوادث
 دون حكاية وذلك الحاصل هو الملكة وكل حكاية فله ملكة حكاية سابقة على
 اقول قد بينا الخلاف في هذا الزم كان الاستعدادي وجوديا والاقبال
 به ارجح والحوادث مادة سابقة عليه لان امكانه سابق عليه وبموجب
 قيامه بذاته فلا بد له من عمل والحكاية معدوم فيكون قيامه به فلا بد من عمل اخر
 هو الملكة ليكمل فيها ذلك الاستعداد ويحقق الاستعداد في حكاية دون حكاية
 بوضوح دون حكاية باعتبار ذلك الحاصل في كل حكاية فله ملكة حكاية وعمره
 سابق على حكاية هذا الكلام عندنا باطل لان الامكان لا يمكن ان يكون له حكاية
 هاهنا في ان عينه فلا امر في كل ملكة حكاية في كل حكاية فله ملكة حكاية
 متعقبات عند الفاعل يمكن بعد ذلك عند حكاية في حكاية

قال — والممكن وجوده عند وجود العلة السامية لوجوده ولا يمتنع
 فبقا بغير وجوده في وقت دون قاصر فاخصاص وجوده باحد النوعين ان كان
 لا يمكن تخلفه عن العلة السامية علة تامة بل جزوا هذا خبره ان
 الممكن لا يمتنع لوجوده ولا العدم وانما يمتنع باحدهما من خارج معهما فاذا
 فرض كل ما توفقت عليه الوجود من شرط او ذوال مانع موجود او غير موجود ذلك
 لا يمتنع على امكانه كان اختصاصه بالوجود وقت وجوده دون ما قبله او بعده
 ان لم يستدل في مرجح خارج عن العلة السامية كان جعله من مرجح ومحال
 وان استدل في مرجح اخر لم يكن ما فرضه علة تامة علة تامة هذا خلقه وهذا الكلام
 على اطلاقه عندنا باطل فان الموت انما يرد ام اوفه معه لو كان موجودا اما
 اذا كان محذورا فلا قال — وعلم منه انه ما لم يجب لم يوجد فمتنع ان
 كبر مع السبب السام كمولاه ولا يجوز ان يكون لحدوثه اولى به لذاته وانما هو
 التبعي لان الطرفين لاخر ان متنع وقومته كان في طرف الاول من متبعا الى احد المتعينين
 وان لم يكن فو قد حصل ذلك الاول في سبب تلك الطرف فلا يكون ذلك الممكن كذا
 في حصصها اقول — لما بين ان الممكن اجد عند الوجود العلة السامية
 لزم منه انه ما لم يجب الممكن لم يوجد لانه لا يوجد الا بالمتبعا ان ما عينه
 لا يصح الا تصاف باحد الطرفين فاذا فرض الموت السام فان كان معه متنع من مرجح
 عن حد الامكان لا يقر في احتمال وجوده لا متالام التجميع من مرجح مرجح
 هذا الامكان فان لم يمتنع الى الوجوب فهو المصالح لزم منه انه الى ان وجوده متنع وجود
 الطرف المرجح فلو فرض وجوده في وقت ما خصص احد النوعين في وقت دون الآخر
 ان كان لا يمكن تخلفه لزم توحيده الممكن لا يمكن تخلفه وان كان لا يمكن تخلفه
 الموت السام تا ما هذا خلف اذ عرفت هذا فقول لا يجوز ان يكون احد الطرفين الممكن
 اولى به لوانه كيف لا يمتنع الى احد الطرفين لانه لو كان اولى في وقت الاول في ان
 لم يكن وقت الطرف المرجح كانت الاول في وجوده هذا خلف وان لم يكن جاز
 ووجهه في وقت وجوده الاول في وقت فقميص احد النوعين في وقت دون الآخر
 ان

والممكن لا
 لا يجوز
 كان الممكن

ان لا يمكن تخلفه لزم توحيده الممكن لا يمكن تخلفه وان كان لا يمكن تخلفه
 على عده يجب فذلك الطرف فلا يكون ذلك الممكن كذا في حصول الاول في وقت
 فرضا ما كذا هذا خلف قال — وكل ما بين فهو ممكن في غير وقت واحد بل
 سابقة على وجوده وهي وجوبه في زمانه عن علة السامية والثانية متناقض مع
 وهي الضرورة المشروطة بشروط المحل لا يتلو شي من الموجودات عن هذه الضرورة
 اقول — قد يقال ان الممكن ما لم يجب لم يوجد ولا يتناقض في كل موجود فانه بالضرورة
 موجود حال كونه موجودا لا متعالة اتفاقا بالعدم في فبقا اتفاقا بالوجود
 وقد يمكن فرضه على الاطلاق فلا ضرورة ان احدهما سابق عليه وهي وجوبه
 عن علة السامية التي باعتبارها بالوجود والسام متناقض عنه وهي التي حصلت
 لا بعد عن الوجود وهي الضرورة المشروطة بشرط المحل فان لا ان كان لا يجب ان
 يكون متعالة لولا فرضه كانه وجبه ان كبر كاتبا وهذا الذي لم يحتمل
 لا يكون عنهما قضية فعلية فان كل ما فرضه الوجود فانه واجبه له الوجود حال
 فرض الوجود له قال — ويقتضي الامكان للممكن اجد والاتجار زواله عنه
 فهو ان غلب الممكن اجد او مستغنا اقول — كل واحد من السبب السام اعني
 نسبة الوجوب والامكان في الاستغناء الممكن ان كانا متعالتين اليه لا يستغنا (فتلزم
 التبعي من الامكان في ذلك او لا يستغنا في الثاني الى الوجوب في الثاني او غير ذلك الا
 يمكن اعتبارا من الوجوب الثاني الى غير من السبب وهذا حكم ضروري قال —

الوقت الحاسن احدثت والقدم قد يراو باكثر من وجهين فلو فرض وجوده في زمان
 فلهذا التفسير لا كبر الزمان حال تارة قد يولد به (احتياج الشيء الى وجوده
 الى غير ذلك اما الحاجة اولى ثمم والقدم معيان متعالتين في المعنى كذا
 اقول — في هذا البحث مسائل اولي في كسوع ما جبه احدثت والقدم اعلم
 ان كذا عند الزمان طلق على معنيين احدهما كذا في الزمان وهو كذا
 وجوبه بعد العدم في زمان معنى وهذا الازمان لا كبر الزمان حال تارة

الوقت كذا في الزمان

طاعة عند شرف

في هذا البحث مسائل اولي في كسوع ما جبه احدثت والقدم اعلم
 ان كذا عند الزمان طلق على معنيين احدهما كذا في الزمان وهو كذا
 وجوبه بعد العدم في زمان معنى وهذا الازمان لا كبر الزمان حال تارة

لاستحالة ان يكون الزمان زمانا في الذات وهو كونه الشيء محتاجا في وجوده
 متواردا تحت تلك الحاجة لو لم تقدم وكذا التقدم له معيانا احدهما الزمان في وجوده
 كونه الشيء ليس بمتواردا لعدم في الزمان للماضي والماضي كونه الشيء غير محتاج الى غيره
 وهو التقدم الذاتي قال — وكول للمركب في قضي ذاته الاستحقاقية للوجود
 والعدم لذاته متواردا في الذات لا وهو متقدم على استحقاقية لاجزائه من غير ان
 ما بالذات اقدم مما بالغير اقول — انما كان المحتاج الى الغير كونه الذات معنى
 الكدوث متواردا في وجوده ومنتزعا من جمل اقسام البقية البقية بالذات
 فمحتاج الى الغير كونه ذاته ونازقا في الوجودات اذ البقية هنا ليست رمانية
 وكلها ممكنة في كونه ذاته ونازقا في الوجودات اذ البقية هنا ليست رمانية
 من ذات عدم استحقاق الوجود والعدم وانما استحقاق لاجزائه باعتبار الغير الذي
 هو المتوارد وما بالذات اقدم مما بالغير في الاستحقاقية لاجزائه سابق على استحقاقية
 اجزائه بكونها استحقاقية لاجزائه كونه ذاته ونازقا في المسئلة السابقة في
 صلة الحاجة الى المتوارد قال — الكدوث لا يكون على الحاجة الى المتوارد لاجزائه
 فيها ولا شرط لها لما في وجود الشيء المتأخر عن تاييد المتوارد في الوجودات
 عن حاجة اليه المتأخرة عن علمها اقول — قد صرح غير بقدره الى ان
 الكدوث على الحاجة الى المتوارد قال اخرون انه جرد العلة وان العلة
 هي الامكان الكدوث وقال اخرون ان العلة هي الامكان بشرط الكدوث
 وقال اخرون ثم المحقق في الامكان ان العلة متى حكم على شيء في ذاته
 ان يكون له كونه كونه في ذاته كونه الى الابد وان لم يتصور الكدوث
 ولو جزم ان العلة لا يكون الكدوث جزم بان مقتضاها عن العلة فليكن ان
 المتوجب الى الابد انما هو الامكان ويدل على ذلك ان كونه الكدوث
 على الكدوث (و جزم ان علمها او شرطها في العلة ان الكدوث كيفية
 لوجود الكدوث و صفة له فكون متأخرة عنه لوجوده متأخر الصفة

عن المتصور ووجود الكدوث متأخر عن تاييد المتوارد في الوجودات
 عن حاجة اليه اذ لو كان الحاجة لما صح ان تاييد الحاجة متأخر عن علمها ولا كونه
 الكدوث متواردا في الوجودات لان التقدم الشيء على نفسه بمراتبه المتعددة
 الثالثة في ان الكدوث لا يكون له وجود قال — وهو كونه زائدة على وجود
 والذات ان الشيء حال بقاءه حاد تاييد على عدم التاييد والذات ان كونه كونه
 حاد تاييد اقول — الكدوث كيفية زائدة على وجود الكدوث وعلى عدمه
 اما على وجوده فلا لكون الكدوث متواردا في وجوده حال بقاءه حاد تاييد
 انه موجود حالة البقاء الثاني باطل فالتقدم مثلا لا متاخر على الثاني
 فلا لكون الكدوث نفس لعدم التاييد لان الشيء قبل كونه حاد تاييد لان
 عدم تحقق كونه الشيء والتقدم لان الكدوث نفس لعدم فظهر من ذلك
 ان الكدوث ليس هو عدم التاييد السابق لوجوده المقدم بل هو عبارة عن وجود
 بعد ان يتم كونه ذاته ليله تسلسل اقول — لما بين ان الكدوث
 كيفية زائدة على الوجود ورد عليه الشك وهو ان الكدوث لكونه كونه
 اما قد ياراد حاد تاييد باطل لان صفة الكدوث متأخرة عنه فيسقط قد
 والثالث كذلك لا يستلزم التسلسل اذ حدوث الكدوث زائد عليه لكونه كونه
 ان حدوث الكدوث نفس الكدوث لا زائد عليه فلا تسلسل و قد غلطوا في الكدوث
 كيفية اعتبارية نسبتها الى الوجود والعدم والعدم وطبيعة وصف الوجود
 والعدم بها فليس لها ثابته في الوجود والعدم التسلسل ولا تقدم كما ذكر في ان
 حدوث الكدوث امر متبني بين الكدوث وبين الوجود فيهما وانما ثابتهما
 البحث من عدم كيقين الفرق بين الوجود الاعتبارية والماهيات الخارجية
 المسئلة الرابعة في تقدم الملة والذات على الكدوث قال الكدوث
 الزمان في تقدمه عليه الملة والذات اما تقدم الملة فقد تاه واما
 تقدم الملة فلما شاع من وجوب تقدم الملة عليه المتلحفة لوجود الزمان
 وقد ارجح الشرح على تقدم الملة عليه ان الحدوث متاخر عنه

موصوف
 ٣
 من كونه
 وهو كونه
 معاد

الاتي المتصل به لها وصف العدم الآتي قال ولا شرط ان لم يكن ذلك
 وعدم المانع داخل في الشوط وجوهر من العلة السابعة اقول ما جعلنا
 كل ما ترقى عليه وجود المعلول داخل فيها الشوط لتوقف وجود المعلول
 عليه ووجود المانع ايضا لكونها خارجا عن المهيبة وليس الشوط من وجود الشيء
 ولا ارجله الشيء بل هو خارج عن المعلول متوقف عليه وجود المعلول فيكون
 والشروط ان لم يكن كذلك لعل ان لم يكن لجله الشيء ووجود المانع داخل في الشوط
 واما علم ان العلة السابعة يصير للمادة والقوة والقاعدة الفاعلة
 والشروط وعدم المانع وكل هذه جوهرها قال والمادة بالنسبة الى المركبة
 لشيء عنصرية وبالنسبة الى الصورة فبالله اقول للعلم الملائكة فنيات
 احصاها الى المعلول المركبة منها من الصورة في الثاني بالنسبة الى الصورة
 وباعتبارها في الصورة في الثاني فاما الملائكة عنصر تلك المركبة لا عنصر الصورة و
 باعتبارها في الصورة في الثانية فاما اعتبار الصورة في الصورة في الصورة في الصورة
 لها اعتبارا ان احصاها بالنسبة الى المركبة وهذا الاعتبار كصورة في الثاني
 بالنسبة الى الملائكة وسمى هذا الاعتبار فاعلية فقال والمعلول في الرابع
 التفتت العلة القائمة لا يخلو لان المعلول لا يوقف الا ودرجات العلة السابعة من لفعه
 قبله والاعتماد للمعلول على العلة السابعة اقول معلوم الوجود وعلو العدم
 واحدة لكنهما على الوجود مع حضور وجوده وعلو العدم مع عدمه فان
 العلة ان حضرت اثر الوجود وان عدمه اثر العدم لكن الوجود في كماله
 العلة اذا ارتفع المعلول لان ارتفاع العلة بارتفاع المعلول وهو حاصل عند
 فان العلة في الثاني اذا ارتفع ارتفاع المعلول بها واذا ارتفع ارتفاع المعلول
 وجب في وجود العلة قبله لانها لم يكن مرتفعة قبل ارتفاع المعلول كانت
 موجودة حال ارتفاع المعلول فعدم وجود العلة السابعة حال عدم المعلول
 ضل خلف قال الله تعالى في قوله ما قاله الامام في اثباته لوجوده
 لذاته قال لا شك في وجوده وهو ان كان اجالا لذاته قد حصل الموم
 ان

ان كان ممكن فلا بد له من علة - وعلته ان كانت واجبة لذاته فمطلوب
 وان كانت ممكنة اذ تفتت الى علة اخرى وان كان فيها كمال في هذه فمطلوب
 وكلاهما محالان اما الاول فانه لو توقف وجود الشيء على ما يتوقف عليه وجود
 لزم توقفه على نفسه لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على كل ما
 التسلسل فلا بد ان يكون المركبة من لا حل بين المتناهيين يمكن ان تقارن الى اجرامها فاعلة
 وهي في استحال ان يكون فيها امتناع تقدم الشيء على نفسه والوجود منها في القوة
 في الحكمة موقوف في كل واحد من اجرامها فعدم كونه موقوف في نفسه بل امر خارج عنها
 والخارج عن جملة الموجودات الممكنة واجبة لذاته اقول ذكر في هذا
 ما استدعيه القدر ما على اثبات الوجود وذكر في هذا الذي لا يخلو من الوجود
 ههنا موجود بالضرورة فذلك الموقوفان كان واجبا لذاته فهو المطلوب وان كان
 ممكن لذاته لفعاله موقوفان كان هو الاول لزم الدور وان كان غير فان كان واجبا
 ثبته المطلوب وان كان ممكنا اقرر الى موقوف فلو ان كان هو الاول لزم الدور
 وان كان غير فقلنا ان كلام اليه فاما ان يدور او تسلسل او يفتت الى الدور
 لذاته والاول ان يطلو فيفتت فيفتت فيفتت اما بطلان الدور فانه في العلة لو توقفت
 على ما يلزمها ان معلولها متوقف عليها او المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف
 على ذلك الشيء فمكمل الشيء متوقف على نفسه وهو محال اما بطلان التسلسل
 فانه في جملة العلويات التي لا تتناهي ممكنة لا تقارن الى اجرامها فاعلة
 في العلة ان يكون فيها او ما هو داخل فيها او ما هو خارج عنها
 والاول ما يصل الصورة فان الشيء لا يكون علة في نفسه والآخر عليه
 وانما في باطل ايضا لان الموقوف لا يمكن موقوف في احد تلك الحكمة فيلزم ان
 ذلك الموقوف موقوف في نفسه وهو محال فتفتت فيفتت فيفتت وان يكون الموقوف امر خارجا
 هو محو الملائكة ولا شك في ان الخارج عن مجموع الممكنات لا يكون ممكنا
 والآن في حله فيها وما ليس ممكنا في الموجودات فهو واجب بالضرورة

ان كان واجبا لذاته
 فيكون واجبا لذاته
 فيكون واجبا لذاته
 فيكون واجبا لذاته

قال
منقول الموجودات الى اوج الوجود لذاته فسطح التعليل هذا انما هو ما قاله
و بينه فظنوا اننا لانعلم ان الموت في الجملة موقوف في كل جزء منها فانه يكون انما الجملة
منفصلة الى الموت يكون بفعل جواهرها من غير ان يكون لها وجودا لها في كل جزء
فكذلك فالعلم اننا تقدم بفعل جواهرها على البعض بالزمان كالسوق فعمله الباطن
ان كانت موجودة مع الجبر المتقدم لزم تخلفا لمعلول عن العلة الباطنة وان كانت
مع الجبر المتأخر لزم تقدم المفعول على علته الباطنة سلمنا ذلك من قبل فقلنا
بان الحارج عن هذه الجملة خارج عن جملة الموجودات الممكنة وانما يلزم ذلك
ان لو شملت هذه الجملة على جميع الموجودات الممكنة وهو ممنوع فانه يكون
ان يكون في الوجود جملة غير متناهية سلمنا ذلك لان لا يلزم من ان يكون الحارج الى
كل واحد منها شملت على موجودات ممكنة غير متناهية سلمنا ذلك لان لا يلزم من ان يكون
الحارج عنها واجب الوجود او طال التسلل ليعتبر ما المطلوب ان الله تعالى كان
هو الذي هو باطل وان كان هو التسلل وانما ان يكون باطلا او لا يكون باطلا فليس المطلوب
وعند ذلك ظهر ان الطرف في ثبات هذا المطلوب ما ذكرناه قبل اقول اما في ما ذكر
ارادوا على اثبات واجب الوجود وكان متناها على مقتضى ما من جملتها ابطال التسلل
شرح في الاعتراضات على الدليل الثاني على ابطال التسلل وهو من وجوه الوجود
لم لا يكون ان يكون الموت في الجملة بفعل حله فقول لا يلزم ان يكون موت في نفسه
في الجملة موقوف في جميع اجزائه ذلك الجملة سلمنا ان الموت في الجملة موقوف في جميع
اجزائه لانه ان كان جملة متغير الى الموت يكون بفعل جواهرها من غير ان يكون لها وجود
المركب من الواجب والمكن منفرد الى الواجب وهو بفعل جواهرها وهو الموت
او بقوله انه مقتضى الموت في الموت في الجملة والجواب ان الله تعالى قد
وجد بحيث يحصل بعد انضمام اجزاء هائلة او صورية وهذا لا يمكن ان يكون موت
في الجملة موقوف في كل الاجزاء وقد وجد بحيث لا يحصل على الجملة ولا انضمام
هنا لا يزيل الجملة على الاجزاء فالموت في الجملة موقوف في تلك الاجزاء باجماعه ان ذلك
الجملة

فان قيل لو كان الموت في الجملة موقفا في كل جزء لكان الموت في الجملة موقفا في كل جزء

الجملة متى فكل الاجزاء هكذا ذكره بعض المحققين فانه شرط في كل جزء في الجواب
ان نقول العلة الباطنة في الجملة لم يكن مقتضى كل الاجزاء كان مقتضى كل الاجزاء مستقيا
والجملة موقوفة على تلك البعض فلهذا فانه مقتضى تلك البعض فلهذا فانه مقتضى تلك البعض
من كون الموت في الجملة موقوف في كل جزء وايضا من طريق اخر هو ان المفعول الذي يتوقف
من جبرين احدهما يتقدم على الاخر اما ان جعله مع الجبر الاول او الثاني فان
كان الاول هو علة تامة في الجبر الثاني لزم ان يكون المفعول متأخرا عن العلة الباطنة
بما انما هو محال ان يرتفع مع الجبر الثاني وهي علة تامة في الجبر الاول لزم تقدم
المفعول على العلة وهو ايضا محال والجواب ان يقول مثل هذه العلة يكون مقتضى من
جبرين احدهما يكون علة تامة للمتقدم ووجه جمعها والثاني يحصل من المتأخر
فنتظم ما قلناه فان العلة الباطنة توجب المتأخر وجها ووجه جمع المتقدم
وكون الموت في الجملة موقوف في كل جزء من اجزائه الثالث سلمنا ان الموت في كل
عن هذه الجملة كقولنا سلمنا انه يكون اجزاء وانما يلزم ذلك لو شملت في الجملة
على كل المكانيات وليس كذلك كما ان يكون مقتضى الجملة غير متناهية كلها ممكنة
خارجة عن هذه السلسلة وكل واحد منها سائل على احد غير متناهية فليعلم
اثبات الواجب والجواب ان الخارج عن هذه السلسلة لو كان يمكن ان كان
داخل فيها لانه ما لا يخفى ان جميع العلل والقلول التي في هذه السلسلة الحارج
او لا يخفى بعد اخراجها الممكنة لو كان علة لها يمكن ان يكون داخلها ونقلنا
البحث الى سلمنا ان ههنا واجب الوجود لكن لا يلزم اثباته ابطال التسلل
وانتم في بيان ابطال غلابة مطلوبكم والجواب ان التسلل ههنا
يتم مقتضى لان المفعول لا يجزئ في الواجب طرف اخر وكل شيء له طرف اخر
منه لا يتنازع كونها لا يقتضي محصورا بين حاصرين فلهذا الجملة غير ان يمكن
متناها ههنا لكن التسلل ليس مطلوبنا لانه لم يتقدم في اثبات واجب الوجود
فانه هو المطلوب من دون اثباتها لم يتنازع في اثباتها وهذا الجواب

لذلك

السلسلة

شأنه

بنفسه

النفس

الذي

على ما يتبادر

كلها خارجة عن القسم من قبيل اثبات ثم ان المصنف الثاني في هذه النور
 الاجتزاع يعني على تقديره فيقول ان المطلوب بان يقال ان يكون هناك
 واجب الوجود لازم الدور او التسلل والذور كان التسلل اما ان يكون في الاز
 الكبر وعلى كلا التقديرين من حيث اثبات واجب الوجود اما اذا كان محال فضا
 واما اذا لم يكن محالا فلا من واجب الوجود قد ثبت اثبوت وان كان التسلل او افقا
 ولا يرد على استحالة التسلل على التفتيش حتى هو ليس هو الا لا يجوز وهذا كله جرح
 لا طائل فتيحه ولما استضعف المصنف هذا ان قيل ما ذكره من الاثر اضاف
 ذكر ان التثوية تمامه على التثليل ذكره لولا في اول بحث الوجوه والامكان
 والامتناع وفي القسم لا فوسما قال لا تسال ان لم سلامة ما ذكره
 عن المنع فاما ان لم ان العلم التامة التي استحال ان يكون نفسه انما نقول لا يعلم
 بهذه المقدمة ضروري فان العلم التامة التي يمكن تقديرها على بالوجود والتي
 استحالة ان تقدم على نفسه بالوجود لا يقال المجموع المركب من الوجود لذاته وحله
 الموجودات المكنة علة التامة نفسه فانه مقتضى ما ذكره من المقدمة
 لا فانقول من الوجود هذا المجموع اما ان يكون موجودا او لم يكن واما ما كان علم
 بثبوت وجوب الوجود لذاته اما اذا كان موجودا فضا هو ضرورة استلزام وجود المجموع
 وجود جزوه واما اذا لم يكن موجودا فلما ذكره من التثليل السالم عما ذكره من
 التفتيش اقل فكذا اعترضنا على ما اخذناه من الطريق بالمفهوم من حركي
 مقدماته وهو ان لا نسلم استحالة تاييد الشيء في نفسه واجبا لمصنفنا
 الضرورة في حكمه متى هو في الاستلزام على ما بان العلم التامة للشيء
 تقديرها عليه بالوجود ونسأل ان تقدم الشيء على نفسه وقد كان غنيا عن
 هذا الذي ليس ببداهة ضرورة العلم بالاول لم يصح بالمجموع المركب من
 واجب لذاته وجعلها المكملات فان هذا المجموع ممكن لا فقوله الى اجابته وعلى
 مقتضى ما يمكن من ان لا يكون في هذا المجموع نفس حكمه للموضوع خارجا عنه
 فانه مقتضى ما ذكره من المقدمة ان يقال بان الشيء لا يكون على نفسه واجبا

نه

عنه ما نقول هذا المجموع المركب من لا واجب والممكن اما ان يكون موجودا كلاه
 لم يثبت في كلا العدوين علمه بمقتضى موجود واجب لذاته انما كان موجودا
 فطابقا ان يكون موجودا في هذا المجموع الاول واجب وان لم يكن موجودا وجب ايضا
 واجب الوجود في الثاني الذي قامه ابتداء السام عن التفتيش المذكور وفي هذا الجواب
 تسليم ما اذا علمنا حكمه من يجوز ان يكون الشيء على نفسه مع انه اذ هو طائفة بالضرورة
 وهذا يدل على اضطراره قال لا يقال ان تسلم ان العلم في علم التمام لم يثبت
 جملتان احدهما من العلل المبتنى الى غير النهاية والثانية من الذي في كبرية الى
 هي النهاية فالثانية ان لا يثبت على الاول في عند مقابلة الجوز لا ولا منها
 بالكون والاول من الاول في الثاني والثالث بالثالث واهم جزا كان أقوى
 كان ايد وان لم يتطابق ان قطعت فضا وت والاول في ردت عليها بمرتبته
 فتاحت ايضا ونقول الثانية اما ان يتغير في الاول على تقدير التطبيق
 او لا يتغير فاما ان يقول الثانية اما ان يصدق عليها انما قاله للتطبيق
 على الاول ولا يصدق عليها ذلك ولانه لو تسلمت العلل فان كان في هذا العلل
 وبين كل واحد من علل على متناهية كان ذلك متساويا وان كان منه وبين
 واحد من علل على غير متناهية فما لا يتساوى كصورتيين خاصا وانه محال
 بالضرورة وهذا الوجه ذكره صاحب الاخراف اقول قد ذكرنا القضا
 في تمامي العلل وطراز التطبيق ونقترجه ان يقال لو تسلمت العلل في العلل
 الا على النهاية لا يمكن ان من جملتي احدهما من العلل لا يجوز الى ما انما
 والثانية من العلل التي قبل العلل الاخر كبرية واحدة كما نطبق
 احدها كالمسح بالآخر بل كعمل الكبر والاول من هذه الجملة مقابل الاول
 من الجملة الناقصة والثانية من الاول مقابل الثاني من رثانته ولهذا
 فان استمرار تطابق الى غير النهاية كانت الجملة لا اية مثل الناقصة
 وهو باطل بالضرورة وان انقطعت الناقصة فتاحت كصورتيين متفتي
 منها فيفسح ان لا يبدل انما رادت عليها بمقتضى متناه وهو معلوم واحد
 معلوم

والا على المتسامي عند امتناه يكون متناهيا قطعا وبعبارة اخرى هو المتسامي
اما ان سمعنا لكلمة الالهية على قدره والتطبيق فيكون الالهية كانه قد حلف
ولا يستغنى عما يقتضيها في المتسامي في العبارة اخرى هو المتسامي
و على التناقض اما ان صدق عليها انها قابلة للتطبيق على الالهية
منها مقابلة لكل جز من الاول فيكون التناقض كانه الالهية هذا خلفا ولا يصح
فيقتضيها الجملتان قد ذكرنا صاحب التبعات بوجها اخر على ان الطال التمثل
وهو ان يقال ان تعللت العلل والعلولات الى غير النهاية فان كان من هذا
المعلول بين كل واحد من علله على متناهية كان لكل متناهيا وان كان من
بين كل واحد من علله على متناهية كان لا يسمي كصورا في حاصره من باطلا
بالضرورة قال وكلاهما ضعيفان اما الاول فلا نسلم ان الثانية لم يطبق
على الاول فيلزم ان تتم انتطعت فانه يجوز ان يكون عدم انطباقها عليها
عن غير تمام مقابلة اجزاها اجزاها واما العبارة الثانية فلا نسلم ان
التناقض في الالهية على قدره والتطبيق فان التطبيق في الالهية انما هو في
ولا نسلم انه يلزم من لفت طابعها على قدره والتطبيق ان يتغيرها انقطاعها
في غير الامر واما العبارة الثالثة فلا نسلم ان طابعها ان لا يصدق عليها
انها قابلة للتطبيق لا بد من و كان اما الثاني فمعلوم ان الالهية اذا كان
بين وبين كل واحد من علله على متناهية كان لكل متناهيا وانما يلزم ذلك
ان لو كان لكل واحد من علله على متناهية كان لكل متناهيا وانما يلزم ذلك
اقتضى قد استغنى المصنف فيقول للتطبيق اما الاول فهو من التمام
عليه ان يقول على العبارة الاولى لا نسلم ان طابع الالهية لم يتطابق على
الاولى فيلزم ان يتم لان عدم انطباقها قد يكون لان طابعها قد يكون
لعمومها عن تمام مقابلة اجزاها اجزاها ولا يعلم انتفاءها فلا يعلم انها
وهذا المنع في نهاية الزيادة لانه لا يفي في التطبيق القوم الالهية ثم منع استحالة

للا ساعى وكله حكم بالحق الالهية على الحكمين في المتخالفين وهما غير متساويين في القسوس
لايك ان يكون ما هو ذات القوة الالهية فان القوة العقلية حكم على الالهية في
اعلم بين الحكمين ان ما غير متساويين في الطابق ثم اعترض على العبارة الثانية
منها احتمال مساواة التناقض لانه لو استغنى التناقض لانه على قدره والتطبيق
لان التطبيق في كل حال الجواز ان يتغير الحال سلمنا لكن لا نسلم ان لم
انتطاعها على قدره والتطبيق لم يستغنى عنها في نفس الامر فان الثانية على
تقديرنا لا يكتفي ان يكون ثابتا في نفس الامر وهذا ان المنع ان طابعها ان التطبيق في
عقلية في الالهية انما هو من الحكمين في نفس الامر ودرجات الغدديات على التوافق
مقتضى في الخارج فلا يوجب اليه الاستقالة لانه ثابت في الالهية فلا يوجب اليه
استقالة في محله اجزا اخرى الحكمين في الالهية بالضرورة العقلية التي عليها
تقتضيها المتسامي وايضا فان كان التطبيق لازم للحكمين غير المتساويين
فانه كان محال على استقالة ملزمه وهو المراد ومنع انتطاعها في نفس الامر
مع تسليم انتطاعها على قدره والتطبيق انما ياتي في لو كان في نفس الامر جملتان
مقتضيتان لطبق العقل بين اجزاها اجزاها وليكن ذلك فان هذه اعتبارا
مقتضية اذا استندت الى الحكمين العقلية ما ياتي في عند من المتسامي وقد
ثم منع انتطاعها في نفس الامر في نفسه ففرض التطبيق بينهما فكيف نسلم ان طابعها
على هذا التقدير وعلى العبارة الثالثة بالمنع من انتطاعها ان لا يصدق عليها
انها قابلة للتطبيق وهذا المنع ليس كذلك لان الحكمين في طابعها في المقابلة
كسب يمكن العمل بمادة جبر من اجزاها جبر من الاجزاء وهذا انما كان ضروري
اولم ثبت التطبيق كانت اجزا اخرى الحكمين خالصة من المقابلة في سطح الناقض
بالضرورة واما التفسير الثاني فلا نسلم انه اذا كان الالهية بين كل واحد
من علله على متناهية كان لكل متناهيا وانما يلزم ذلك ان لو كان
الكل واقعا بين وبين علله وهو ممنوع فانه اذ لم يسل قال

البعث الملك في المعلوم الشخصي لا يحق عليه ان يستعمل في الال فان اجاب
 بكل واحد منهما لو وجب وجود المعلول عند وجود علته القائمة لوجب وجودها
 بوجه الاستغناء عن الاخرى فلم يستفاد من كل واحد منهما عند وجوده
 واحد منهما وان لم يكن لكل واحد منهما مدخل في وجود كل واحد منهما
 وان كان لكل واحد منهما جزء العلة القائمة وقد قولهما علما ان مستلزاما
 هذا خلف اقول احذر يا شفي لفرج عنه التوهم فانه يجوز استغناء كل
 الى علقين واحذر بالاستغناء لان عين العلة قد يمتنع عليه ويجوز ان يكون العلة مركبة
 كالمالية والقوتية وهذه الملاحظة ظاهريه فان المعلول الشخصي لو اجتمع في علته
 مستلزاما لكل واحد منهما كاف في كل لزم الحال انه من حيث هو ممكن كما
 كوجوده على القائمة ويكون اجاب كل واحد من العلين يسمى بكل واحد
 منهما عن كل واحد منهما كانه محتاج الى العلة صلي ان يكون حال حاجته اليها
 مستغنيا عنهما هذا خلف وايضا لو لم يكن لكل واحد من العلين مدخل في
 اكله لم يكن احدهما مائة فان العلة القائمة لها مدخل في القائمة ان كان
 لكل واحد منهما مدخل في القائمة كان لكل واحد منهما جزء العلة القائمة
 فرض انهما علما ان مستلزاما هذا خلف وقد شرط ولا فائدة من كل واحد
 منهما جزء العلة لو كان لكل واحد منهما مدخل في القائمة وانما لم
 تستند القائمة الى كل واحد منهما اما لو كان لكل واحد منهما جزء العلة القائمة
 جزء العلة وهذا التقدير ان كان محال لكل من العلين وقوله فانما المعلول
 التوهم هو ان يحق عليه علما ان مستلزاما على معنى ان يفرج ماله
 مع بطله وبهذا يفرج ان حرارة النار لا تدمع لها في قائمة لها ولو
 مدخل في وجودها وان لم يكن الحرارة مدخل في وجودها امكن فكلها
 عنها وان كان لها مدخل في وجودها بعد عليها وكذا العلة التي حرارتها
 التوهم بالنسبة اليه وسائر جومات الحرارة بالنسبة الى ما هي لازمة له

اقول يجوز اجتماع العلل المختلفة على المعلول الواحد التوهم فان استغناء المعلول
 المتقاربة الى العلل المختلفة حاوية لا في العكس فلو استغناء المعلول الواحد التوهم
 الى علل مختلفة بالتوهم على معنى ان بعض جزء تلك التوهم بعد عن علته في
 بعضها بعد عن اخرى اعلى معنى ان كل القادر على عملها هو القادر على الاخر
 فان حرارة النار لا تدمع لها فانما النار قائمة مائة او معلوله والآن لم استغناء كل
 واحدة منهما عن الاخرى فجاز ان يكون احدهما عن الاخرى فانه تلازم بينهما
 مع فرض ثبوت هذا خلف فان كانت النار علة مائة او جزءه فلهذا هو المراد وان كانت
 معلوله لزم تقدم الحرارة عليها ومضى منه لها مقدم العلة على المصروف
 وكذا تولد حرارة الشعاع الشمسي بالنسبة الى الشعاع فانما لازمة لذلك بئس
 علة بينهما وليست الحرارة علة للشعاع والآن لتقدم عليها فغير الممكن
 واذا كانت النار علة للحرارة اقامتها او ناقضه والشعاع علة اخرى لها
 تامة او ناقضه لزم استغناء المعلولات المتقاربة الى العلل المختلفة لئلا يكون
 واختلاف طبعه النار والشعاع ولا وقت في الاختلاف فيكون بينهما علتر
 تامين او تامين لان جزء العلين هما القدر العلة الاخرى يسمى اختلافا
 في هذا الاستدلال لظلم المنع والآن استلزام النار للحرارة والاحساس بالمعنى
 الكلي ملتبس اعطاء الحكم الكلي لكن يمنع الاستلزام وتقريره ان طرفة حور
 لا طبيعة النار تنبأ زواياها عنها ولهذا حكمنا بثبوت الاستقالة سلبا للدوام
 سلبا لمن يمنع استدعاء التلك لزم العلية كما في المضافين سلبا لكن الاستلزام
 انكرهين وكذا يمكن القول بذلك مع اخذهما في ملاحة كما فان حراره الا شدة
 نسبي لخاصة النار وصلاحها دون حرارة النار وايضا فان احدهما اشد
 من الاخرى لا اختلاف بالاشد في كونه اختلافا والتوهم قال
 ولما كان منع امكان الانفكاك لو لم يكن لشيء منها مدخل في الاخر اقول
 هذا هو الاستغناء الذي ذكرناه وهو انه لا يلزم من استغناء علة احدهما

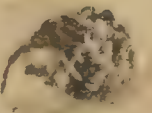
متوقف على حساس
 بالاضافات
 لا يلزم
 ما يرد

لاخر ان كان احدهما عن الاخر لم يزل الله ذم يزل في سبيلهما حتى لا يزل
قال لا يقال لطبيعة التوجيه مما جاء الى هذه العلة المعينة لها بل لا
لانه غنية عنها لذاتها وله تعرض لها الحاجة اليها لا تامة لان لم يزل من عدم
اليها لذاتها غناء ولا عنها لذاتها سلبية لكن في كمال ان لطبيعة عرضتها
الحاجة اليها لذاتها بل التي عرضت الحاجة اليها و من اولادها والطبيعة عرضتها
واحد من العلل المتينة ومما جاء الى هذه ما كثر في احد من العلل المتينة حتى
لم يزل من لطبيعة الاشياء الكبرى عليها ان لم يزل ولا التعرض ان يزل الا ان
اسناد التماسها ويات الى العلل المختلفة فان الطبيعة التوجيهية كذا في محتاجة
الى هذه العلة المعينة كالتوجه من هذه لذاتها والاركان غنية عنها ان تامة التعرض
عن الشيء لذاته لا تعرض لها الحاجة اليه في ذاته بل ان كان في قولنا هذه وللمس
فيه ولا اذا كانت الحرارة غنية عن النار لم يبعد عنها هذا خلفه ولا اقص
الحاجة الى هذه العلة لذاتها لم تنقل الحاجة الى العلة الاخرى لا سيما
اختلاف المتساويات في اللزوم واذا لم تنقل الحاجة الى الاخرى لم يبعد
عنها فله صدر الطبيعة التوجيهية عن العلل المختلفة فلا تخيم على ان
مستقلة ان على معلول في كماله كمنها على معلول تحقق الحاجات المتشعبة
من كونهما الحاجة لذاته الى الشيء غناء عنه لذاته فانه لا يجوز ان يكون الشيء عرضا
الى الشيء لذاته فانه يجوز ان يكون الشيء غناء عن الحاجة الى الشيء لذاته لا يكون
غناء عنه وهذا المنع ما قسط بالكلية فان محبة الشيء في الحاجة ولا يجوز
منع (استلزام) احداهما للاخر من حيث تقاومهما في سبيل كونهما في المحتاج في
ومنع عرض الحاجة للطبيعة التوجيهية الى العلة المعينة لذاتها بل الذي
عرضت له الحاجة الى العلة المعينة فرد من اولادها بل كما اوضحه ومما الذي
صدر عن العلة وانما الطبيعة فلا عنها غنى عن كمال احد من العلل المعينة
ومما جاء الى هذه حقيقة كثر في احد من العلل المعينة لما اوضحه ومما
مطلوبه

حتى فيها يزل من لطبيعة الاشياء الكبرى عليها كانت الatitude التوجيهية صالحة
عن على محله بهذا الاعتبار وهذا الكلام دوى جدا لان الفرد الذي جعل
مما جاء الى العلة المعينة اما ان يجعل محتاجا اليها باعتبار شخصيته او باعتبار
توجيهيته وذاته واولا يستفي مشاع استلزام العلل المتساوية الى
العلل المختلفة بل انما يصدر عن العلل المختلفة معلولات مختلفة وموفق بما يلقى حكم
والاشياء يتفق ما ولة الزوال في هذه الحاجة الى هذه العلة المعينة المتساوي
المتساوي كان في الحقيقة في اللزوم فله يصدر عن العلة الاخرى والوجه في الجواب ان العلل
ينفرد لذاته الى علة مطلقة وتعين العلة جاء من جانب العلة لأن جانب العلل
فان وقع المتوال قال العلة الرابع ان البسيط من غير تعدد الكليات
والقوابل والشروط لا يصدر عنه امر ان اذ لو صدر عنه امر ان يكونه مصدر احد
غيره من مصدر الله فربما او احدهما ان كان في خلافه كان في كماله وان كانا
خارجين من مصدر الله ان لو كانا خارجين عن كماله لم يكن ذلكا لو كانت المصدرية
مما جاء الى العلة ولست كما تدل على من الاعتبارات العقلية في كماله وان كان
فله مما جاء الى العلة اقول هذا الاول الى ان البسيط اذ اخرج من حيث هو
من غير تعدد الآلات والقوابل والشروط لا يصدر عنه شأن واستدلوا
على فله بانه لو صدر عنه شأن يكونه مصدر احد ما غير كونه مصدر الله فربما
في التفتق واختلافهما في الاعتقاد وتقاومهما في الصفات فاذا كان كذلك فالمصدرتان
اما ان يكونا داخلين في خارجين او احدهما داخل في الاخرى خارجا والاول يتلزم
التزك فله كونه ساطعا وكونه الثالث فان كماله جزء فله جزء اخر وان كانا خارجين
فعلما ان كلام الله هو فله صادر وهذا العارض عن هذه العلة معناه وصدور الاخر
عنها فان تقوم مشاهدا او باحد مما لزمت التزك وان موصفا نقلنا الكلام اليهما
فانما ان سلسلا وسبها الى جزءي الماهية يحصل التزك وهذا الامر لا
صنع جرة الالوة مبني على كماله واما بتوحيده في الانسان وهو ما طر

فان كان
العلل
المتساوية
فان وقع
المتوال
قال العلة
الرابع ان
البسيط
من غير
تعدد
الكليات
والقوابل
والشروط
لا يصدر
عنه امر
ان يكونه
مصدر
احد
غيره من
مصدر
الله
فربما
او احدهما
ان كان
في خلافه
كان في
كمال
وان كانا
خارجين
من مصدر
الله ان
لو كانا
خارجين
عن كماله
لم يكن
ذلكا
لو كانت
المصدرية
مما جاء
الى العلة
ولست
كما تدل
على من
الاعتبارات
العقلية
في كماله
وان كان

والا لزوم التسلسل وانما هو اعتباري على الحق في الخارج فلا يقال انه
 داخل في المتيقن او خارج عنها وعلى سبيل آخر وجهه انها لا تنقل الى العلة لعدم
 وجوده خارجا في هذا الوضع انما كانت جيدة ذكورا في كمال الامر اذ قال
 الفيلسوف الخامس في ان البسيط لا يكون فاعلا قابلا لشيء اخر مما لان اعتبارا لكونه فاعلا
 غير اعتبارا لكونه قابلا ضرورة لانه لا اعتبار الا في اول مفيد وباعتبار الملاءة مستفيد
 فهذان لا اعتبارا لان احدهما ان كان دخلا في التركيب ان كانا خارجين كان
 مصدرا لهما يلزم التسلسل اولاهما انما يكون احدهما دخلا في الآخر وضعفه
 معلوم بما مر اقول ذهب الاول الى ان البسيط لا يكون فاعلا قابلا معا
 لشيء واحد معقولة لا يكون محلا لثبوت الازالة انما على من حيث انه فاعلا لغيره والقبول
 من حيث انه قابلا لثبوت الاعتبار الاول مفيد وباعتبار الملاءة مستفيد
 الاعتبار ان كانا دخلا في التركيب ان كانا خارجين
 ايضا فان كماله جزئي فهو كذا التركيب يتا في البساطة وان كانا خارجين
 كان مصدا لهما وكانت مصدرية احدهما غير مصدرية للآخر فاما ان كانا المصدرين
 داخلين في احد هما يلزم التركيب او يكونا خارجين صادرة عن مصدرين فاما ان كانا
 الى مصدرين يتما فاما ان تسلسلا وموحدا او يتفق الكلام الى ما هو عليه من ان كلا
 داخلين في لزم التركيب وموحدا هذا الوجه ضيق جدا لانه مبني على ان
 الاعتبارين امرين وجوديين وقد بينا بطلانه والاولى التسلسل فاذا كانا ذاهبين
 سقط بالكلية وعلى هذا المطلب وجه آخر ضعيف ذكورا في كمال الامر اذ قال
 البت التسلسل ان القوة الجسمانية لا يتوحد على تركبات غير متجانسة اما
 الطبيعية فلا في قوة كل جسم اقول والذين في قوة بعضه وليست زائدة جبري
 القوة رتوت في ضعف التركيب ان يقول الجسم الكبير للتركيب انما كان الجسمانية وهي
 هي مشتركة بينهما والاصغر فلو كان كل القوة جسمان من جبره الى غير الغناء
 نصفها لو كان جسم من ذلك ابتدا الى غير الغناء وحركات الى ان يكونا حركات
 اشياء



د اظلام

لا حصر
لا ينفذ

اشياء المستوفى في المعلول مع الاختلاف في العلة فيلزم الزيادة على التسامي
 من جهة التي هو بها غير متناه وموحد لا محقق لا في كل فرد بل في كماله متناهية
 وحركات التسلسل او حركات متناهية متناهية متناهية لان التسامي لا ينفصل
 الى التسامي الا لوجبه اللاتقياني اقول القوة هي مبدأ التأثير على اخرى
 غيره من حيث انه مفيد ومي قابلية وهي ما يحل في الاعمال من القود النوعية
 والامور من القوة واقعا غير جسمانية وهي ما يحل في الجواهر من الحركة والصفات
 الموثوقة الجسمانية اما طبيعتها وهي الحركة لمحلها وهي اما قسرية وهي المتحركة
 لغير محلها وكل ما يتما في تحريكها اما الطبيعة فقد استدل على سائر حركاتها
 به ليل يتوقف على مقتضات احدهما ان القوة كل الجسم ازيد والآخر قوة بعضه لان
 قوة الجسم سالية فيه وبمقتضى التساميه ولا شك في زيادة كل القوة كالحال في جميع الجسم على
 بعض القوة الحالت في بعضه التساميه ان زيادة مقدار كل الجسم على البعض لا يثقل في
 التساميه من قبول التحريك كما لا طبيعي لكن قول كل الجسم للتركيب الطبيعي كقول بعضه ان
 القول في الجمع انما كان الجسمانية وهي فتشكك في ذلك وان بعض فسادا في القول
 والاول كان هناك عائق طبيعي عن الفعل الطبيعي هذا خلافا لثبوت ان حركات
 الكل ازيد من حركات الجزء لان المعلول يختلف باختلاف العلة في الزيادة والنقصان
 والاول فان وجود الجبر (الآخر كعدمه مع وجود كونه موثقا للمساواة الى الآخر واذ
 قد تمهدت هذه المقدمات فنقول اذ فرضنا ان كل حركلة لقوة هي مبدأ المفروض الى
 غير النهاية فنفسه لو كان لقوة فردا لكان التسامي مع الزيادة في كل الجواهر
 من حركات الجواهر التساميه الزيادة والتاثير حركاتها يكون التسامي في زيادة طبعه غير من
 الطراف التي هو غير متناه فيه وهو باطل بالضرورة وان ساعدت حركاتها بغير
 تساميه حركات الا حركاتها وبها في القوة فسامي حركاتها لان الحركة من
 التساميه التساميه كغير متناهية طفا وبها المطلوب وفيه نظر من حيث هو
 على كماله اقول ومما ان سامي القوة وعدم تساميهها لا واديه هو كمالها بذا
 التساميه

الحركة

بقوة

المتقدمة التي في ان القابل لا انفصال ليس هو الاتصال لان لا انفصال لعدم الاتصال
 ان كونه متصلا بالشيء لا ينفي عدم امتناع وجود الشيء مع عدم وجود
 القابل عند مقبوله فالقابل ليس هو الاتصال بل هو الشيء الذي ينسب للاتصال الاتصال
 وهو الملك فكل جسم على الاطلاق له مادة وصورة وهو الاتصال ليس تعقلا لكم
 من دون الاتصال قال ولم هذا ان كونه جسم لا يخلو ان طسفة الاعتداد بالجسم
 استحالة ان كونه غنفة لانهما عن الهيولى والاما هلته فيها فهي كما جدها ايها لانهما
 وفيه نطس لولا ان لا كونه غنفة لانهما عن الهيولى لا محاجة بل هو كل منهما
 سبب خارجه اقول القابل بانيات الملكة هو الى ان الجسم
 ما لا ينسب الانقسام بالنعوذ لا يمتشي الدليل على ان الملكة لنعوذ
 على قبول كل جسم كذلك واجابوا عنه بان ذلك كونه متصلا فانه ينسب
 الانقسام والاتصال الى ان الاتصال بمعنى الاعتداد الجسماني من حيث ماهيته
 محتاج الى الملكة سببا ان كونه لانهما عن بعضها واللاستحالة لاجلها
 في موضع ما لان الشيء عن الشيء يستلزم ضرورة الحاجة له واعتزضه
 المصنف لولا ان لا يكون غنفة لانهما ولا يلزم ان كونه محاجة لانهما لولا
 ان لا يستلزم الغنى المحاجة الى انها وصورها كل منهما له بسبب خارجه
 هذا المنع في غاية السقوط لان معنى الشيء هو الذي ليس محاجة لانهما فانه
 لم يكن الصورة محاجة لانهما كما تنغيت مدها بالضرورة واعلم ان
 على هذا الدليل وجوب من الاعتراضات ذكرنا في كتاب الالهيات في ذلك
 فيقول لانهم ان الجسم متصلا في نفسه ومبانيه بانيات الهيولى لولا
 ممتنبا لكن لا يمكن ان يكون ان اتصاله اتصالا عرضيا متناظرا على
 الجسم بمعنى انه يجوز خلقه عنهما وقد يمكن جعل الاتصال الذي لا
 يعقل الا بين شيئين من الجسم الجسماني فان شئ الاتصال هو الاعتداد
 الجسماني بالاتصال السببي لم يكن معقولا اذ المعقول انما هو الشيء والجسم

الاتصال

كذلك
 راسا غير ما قد نول به ستمنا كونه كونه الشيء قابلا لعدم فاني الملكات كلها
 فان لا يتقوا الملكة كان محلا ما زعمنا منهم فيه المسألة الثانية في الله
 الملكة والصورة قال والصورة الجسمانية المنفردة عن الهيولى لا تكون
 متناهية لما سبب فيكون مقتكله وهو محال لان الحق لا يتكامل اياها ان كان لنفسها
 فتشابهت الاجسام في الاشكال وكان شكل الجزء مثل شكل الكل وان كان اتصالا
 خارجي كان المتداد الجسماني من غير ميولاه قابلا للفصل والوصول وان كان
 سبب الهيولى او متشارك معها كان الجرد عن الهيولى مقارنا اياها اقول لما اتممت
 بحد الهيولى فما سبق والصورة لا شدة في شؤنها اذ الاعتداد ثابت لكل جسم ثبت
 الله زم بينهما وبما لا رنة الهيولى للصورة الجسمانية واستدل عليه بان الصورة
 الجسمانية لو وجدت منفردة عن الهيولى كانت متناهية لما سبب من جودها في نيل
 واذ كانت متناهية كانت متشكلة بالضرورة قال التام في تنكلم الشكل ان
 المتناهي ما احاط به حد واحد ومختلفة لكن خصوص الشكل للصورة المتناهي
 محال لان لونه للصورة ان كان للذات الصورة تشابهت الاجسام في الاشكال لانها
 متناهية في الصورة الجسمانية مساوية في لولاها وان كان شكل الجزء مثل شكل الكل
 والثاني بان اطلاق المتقدم كذلك ان كان حصول الشكل للفاعل الخارج كان
 الاعتداد الجسماني قابلا لاداة من غير ميولاه للفصل والوصول اذ الشكل انما
 حصل للجسم بواسطة انفصالها عن غيرها واتصالها بها لكن المتناهي
 الجسماني لا ينسب الفلانة على ما سبب في بانيات الملك وان كان لونه سبب الهيولى
 او متشارك معها كانت الصورة المجردة عن الهيولى عقارنه لها هذا خلاف
 والغيا بل ان يقول ان التام في انما هي الصورة بواسطة المتناهي العارض لها
 والشكل انما يعرض لها بواسطة ايضا لانه هيئة احاطة اكله اكله اكله اكله
 بالجسم التام في ملا غنم التام في كونه الشكل الطبيعي لا جسم موزون
 وكذا شكل الجزء وهو كونه ايضا بعد وضع الغنمة للمح عن الجواب بالنعوذ واللا

صورة

طوفا

لم يكن هناك جرم، الا بالزمن واذا كان كذلك فتساوت الاجسام في اشكالها منقضي
 كما هو عندهم فان خلقت فلما وضعت في العالم انما شكلها الى العالم
 يتكرر بفعل الصورة للافصال والافصال على هذا الدلائل ان كانت في
 كبتها العقلية قال — والهيولى ايضا لا ينفك عن الصورة والافصال كانت
 متغيرة كانت قابلة للتقسيم في الجهات الثلاثة ضرورة ان كل متغير فان متغير
 يساره واعلاه غير اسفله ولو كانت كذلك كانت هي نفس الصورة او مقارنته اياها
 وان لم يكن متغيرة لما قارنتها الصورة والافصال بينهما اما حال كون الصورة
 في كبرها حال كونها في كبرها والافصال لا يحتاج الى مقارنته ما في كبرها لما لا يوجد
 في كبرها والافصال ايضا في الامتناع وجود الصورة في كبرها وفيه نظم لان
 الاحتياج الى كبرها هو كبرها لا الصورة اقول — لما يتوزع الامتلاء في الهيولى للصورة
 شره في العكس لستم التلزم وتقرره ان الهيولى لو خلت عن الصورة لم يكن
 ان كبرها في او غير متغير والاشكال لظلال في كبرها عن الصورة باطل اما الاول
 فانه لا متغيرة منقسم في الجهات الثلاثة ضرورة لان كبرها غير يساره واعلاه غير
 اسفله وقامه غير خلفه وكلما اشتمل على هذه المقارنت فانه منقسم بالصورة
 ولو كانت الهيولى متغيرة لكانت منقسم في الجهات الثلاثة كل منقسم في الجهات
 الثلاثة فانه امتدادا جسام في اوزانها وامتدادا جسام في كبرها الهيولى في كبرها اما
 صورة جسام في اوزانها صورة جسامية فذلك يكثر المحذور من هذا خلف
 واما الثلاثة فلها لو كانت متغيرة لم تقارنتها الصورة كجسامها لانها
 لو قارنتها فاما ان تقارنتها حال كون الصورة كبرها في كبرها حال كونها
 في كبرها والاشكال باطل والمقارنت باطل — اما الاول فليس الهيولى
 لا كبرها لانهما فرضا كذا كذا الصورة ذات كبرها والعقل قاض امتناع
 مقارنته ما في كبرها لما لا يوجد في كبرها واما الثاني فانه متناع كون الصورة
 في كبرها واعتراضه المصنف بالنسبة لمتناع كبرها للصورة لان كبرها
 المتغير

الانفصال

كبرها في كبرها اما الصورة فله وهو خطا فان الصورة التي في الامتداد
 لا ينفك عن كبرها في كبرها بالضرورة بل ان يقال لا يلزم من كون الصورة بالهيولى
 لا كبرها امتناع وجود الصورة بل لا ينفك عن الصورة بالهيولى بل لا ينفك
 وليت علة للصورة والافصال علة عليها بالوجود ولا بالعلو الا لوجوه قائلها ولا
 كل منهما عن الاخر من كل وجه والا لا يمنع الترتيب بينهما فاذل كل منهما
 الى الاخر من وجه فانه لا ينفك عن الصورة في مقامها والافصال ليس بها في
 شكلها وتشتغل كل منهما بالافصال اقول — لما انفصل اللامع شره في كبرها كبرها
 وانه هل هو مع الاستغناء او مع الحاجة الدائمة او في احد الطرفين وتقرره
 ان يقول لا يكون في كبرها الهيولى علة للصورة والافصال علة عليها بالوجود فان علة
 كبرها تقدر بها بالوجود على العلل ايا زمانها بالذات لكن الهيولى لا تقدر بالوجود
 على الصورة وبطلان التلزم متغير واضح والوجه ما قالوه من انها قابلة للصورة
 في كبرها لا كبرها فاعلا والافصال في كبرها بالافصال الى الشيء الواحد مكانه
 واجبا وهو محال لانها متناهية الترتيب الى جميع الصور بل كبرها علة للبقول البعض
 في الامتداد والافصال لا كبرها امتناع ايضا فاما بصورتين في وقت واحد وما عد حلال
 في كبرها للصورة علة مطلقة لوجوه الاول انها قد تقدر الهيولى باقية
 في المتولد بعد علة المطلقة الثانية في ان الصورة محاجة الى الكل
 المتوقف على جوه المادة فلو كان وجود الملك متوقفا على الصورة لزم الدور
 ولا يكون ان كبرها في كبرها الهيولى الصورة مستقيمة على الاخرى الا لاقتض ان
 يكون منهما خمسة واحدة انما قد شئنا ان لا بد من خارج يعبر الى الوجود البعض
 الاخر هذه الملازمة غير واضحة لان الذي حصل من دليل الثاني احتاج
 بعض الاجزاء سواء كان هناك المحتاج جوه ماديا او صوريا واذا است
 هذا يستلزم لا يستلزم كبرها من بينهما عن الاخر في كبرها احتاجا
 جوه صوري يستلزم اليهما في الاعداد مع احدهما والافصال في الاعداد
 المتغير

بهذا الاعتبار وذلك خلف الشك ان الصورة العاشر على المطلوبين ثانيا
 بتكرارها فيتمثل الكلام اليها بالاشارة ان كلمة الصورة العقلية ليس اعتبار
 صورة اخرى فتمنع عنها بل باعتبارها في نفسها ومطابقتها الى فرد وسبق الى
 العقل بحيث لا يكون له فرد في الافراد ثانيا في ياد ذلك المعقول وانقصه بل الى ان
 يقال كما ان الصورة العقلية الكلمة اذا حلت في نفس جرت كصفتها ولا يفرد ذلك كليتها
 حيث ان التخصيص شرطها باعتبارها كقولنا باعتبار الافراد المتداخلة فيها فان الافراد
 بعضها ملك الافراد لم يخرج بعضها من الافراد ج باعتبارها ذلك الحق كقولنا كانت
 حادثة في ملك محضه قال **واما الثالث** فانه (اليلم) من عدم كقولنا ان
 وجودات ان كونهما متحتى بل ما قد تم من الحال فنورد ان كونهما غير
 منهما الوجه والعدم كحل من اجتماعهما الوجود والعدم لم قلتم انه ليس كذلك
 تكرر الاعتراض على الوجه الثالث ان نقول لا يجوز ان يكون الوجود المطلق على قوة
 جسامته ومنه ما يتقاسمها الى جودا لبيت وجودات والايدي ان كونهما في
 الشيء مضمون والايدي وظاهره انهم من ثنى فونها وجودات الحكم كونهما عدما فانهم
 معارف الوجود والعدم وكحل اجتماعهما الوجود واعلم ان اصل الوجود الوجود الذي
 ذكره عليه هنا كحل خارج عن قانون التفسير القول بالعلية ومومن ما يرد لبيات
 فان الوجود من حيث هو اذا احل في تق عتيله وكانت تلك القوة جسامته غير انقضاء
 الا ان كونهما في تلك القوة من حيث هو منقطة لمن حيث هو طسعة اخرى بها
 حلول على سبيل الترتيب ولو حادثة في نفسهم بانقسام محله حصوله متداخلة وجزا
 لا يبرم لعموم تلك الجزا فان الجزا المقدار امور بقدر المقدار بعدتهم
 ليست مقسمة له قال **واما الرابع** فلا نعلم لزوم اجتماع الفضايل
 وانما يلزم ذلك ان لو كان صورة التواد ومثاله مضافا للصورة البياض ومثاله
 ممنوع بل الفضايلة بين التواد والبياض بينهما البين مثاليهما ملتبس
 لا سيما اجتماعهما في جسم واحد فانه يجوز ان يحكم الفضايلة في جسم واحد
 احد ما حاصل في بعض افراد الجسم والا فحاصل في بعض افراد الجسم

تتبعه

استثنا

في الفضايلة
 في الفضايلة
 في الفضايلة

المعقولة
 محل احدهما غير محلي الاخر قول **لكن** يرد الاعتراض على الوجه الرابع ان نقول ان الصورة
 من التواد والايضا في الحاصل في الذات انما هي مثال التواد والايضا في شئها انفسها
 وانه كان كذلك لم يمنع النقل بينهما وان كان المقادير المتقابلة فيهما اذا كان
 كذلك جزا اجتماعهما في القوة الجسامية العاقلة سلمنا وقوع النضاد بين صور
 لكن يمنع اجتماعهما في محله واحد لو كانت القوة العقلية جسامية وانما يلزم ذلك لو حلا
 محله واحد الا يلزم من اجتماعهما في جسم واحد اجتماعهما في محله واحد فان الحكمين جازان
 كحل صورة التواد في جرم ومنه صورة البياض في جرم اخر قال **واما الخامس**
 فانه نعلم ان صورة ذلك العضو لم يكن كافي في ادراك القوة العاقلة اياه توقف
 الادراك على صورة اخرى حتى يمنع اجتماعهما في تلك المادة بل اللازم في عدم
 الادراك على شئ اخر فنورد ان كونهما في شئ اخر لا يجوز اجتماعهما مع صورة تلك القوة
 تكرر الاعتراض على الوجه الخامس ان نقول لا يجوز ان لا يكون صورة العضو الذي جعل
 محله للقوة العقلية في العقل فلكل العضو له سبل الى حصول صورة اخرى مساوية
 للصورة الاولى في وجه بحقه صورتان في محله واحد على اليلزم من عدم الاكتفاء
 بالصورة الاولى نقادها الى صورة اخرى يجوز ان يتوقف الادراك على حصول شرط
 بعد حصول صورة ثانية لا يلزم اجتماع صورتي المعقول واحد وهذا الاعتراض
 ان العقل عند حصول صورة المعقول العاقلة تتكامل الصورة ان كانت في الصورة
 انطبق في المادة لزم دوا لم التقليل لم تلك الصورة وان كانت صورة اخرى لم
 اجتماع المشايخ في الوجود فانه لا يجوز ان يكون اجتماع صورتي المعقول في جسم
 الحصول من حيث هو حصولا باعتبار ان امر اخر ولا باعتبار عدم ميل الوجه ان يقال
 الصورة انما هي حكاية للصورة الاولى ومثال لها وليت مساوية لها من الوجه
 فان هذه الصورة من غير قيام بالثبوت الاول جوهر قائم بذاته فلهذا لم اجتماع البين
 في ملك واحد قال **البيان** ان ثبات النفس العقلية في كل الاجرام
 العقلية ارادة والا كانت طبيعة او فسيحة والاولى بالاطبع حال

المفسوس

اقتراح

في الفضايلة
 في الفضايلة
 في الفضايلة

والآل كان المطلوب بالضعف فهو باعنه بالقطع والثاني ايضا محال لان النفس على طور
 خفية لا تطيع ولا ضر ولا تنها لو كانت على موافقة القادر فلم
 اشترى كما في الجبهة والرتبة والابطال ويزن من ان يكون لها نفس حتى لان حركاتها
 ان صدرت عن كمال صواب لما بقيت على نظام سقوط طرود التور والسير والدمع
 الطولية في اذن عن تنقل فلها قوى مدركة الامور كلها والمدرك لكل شيء ذلكا من
 اقوال مذهبها لا كثر من الاوامر المتخالفات حتى لا يزداد وبثوث الارادة
 مستلزم بثوت النفس فيقول بعد ذلك بحركة ونقطة دلسليم على ذلك ان يقول حركات
 الافلاك دورية فلا يكون طبعها لان المثل لا الاستدارة رطلية في الذي لا يكون
 الدور طبعية لزم ان يكون الحركة المفردة طبعيا مطلوب بطبعها وهو باطل وقطعا
 ولا يجوز ان يكون حركته ان النفس على خلاف الطبع فاذ لم يكن هناك طبع لم يكن
 هناك حركته فمعين الارادة وايضا لو كانت الحركات بالنفس لزم ان يكون على
 فلا كسلبا لرتبة والبطون لا باجته بل يكون حركات الافلاك كلها مقبولة السالى
 باطل فكذلك المتقدم واذا ثبت ان الحركات ارادة فهو لا اله الا الله نفس في الحركة
 و هو نظام فانما لا نفى بالنفس لا الموت الذي هو في راسطة القدر الارادة فهو
 ان ملكا لم يحركه لان حركاتها اما ان تصدر عن نفسه على ايجاب في الثاني باصل
 لان القيليات لا تدوم بل تنقطع بانقطاع الارادة فان اكتمال قوة جسمانية وقد
 يتبين ان القوة الجسمانية لا تقبل انفعال فيقضيها في سقوط في سقوطه
 ولا متى على نظام واحد مودا مطاوله وايضا فان لا تارة انقادة في الحركة
 تنقطع باختلاف القيليات فلا يكون ضبطها على قاطرة احد نفس الحركات المتفاوتة
 الارادة فانها لا تسقط في فسادة في نفسها على فلها جسد ايصدر عن النفس
 وكثير من راد وهو المطلوب قال في رطلها وان يكون لها طبع طبعها
 نفس الحركة او حركته ويكون الفاعل مصادرة نفس كمال صواب وسعي على نظام مخطط
 اقوال تفرد لا تنظر اقول يقول لا يجوز ان يكون حركتها طبعية قوله لم ان يكون
 المطلوب

ادخيل

طبعها من ذلك طبعها من انما يلزم لو كان المطلوب بالحركة مواكفا لما لا يكون
 المطلوب بالحركة مواكفا لما لا يكون (اذا حصل المطلوب هو الحركة نفسها الا ان لم يوافقها
 مستلما انها ليست طبعية فلم لا يجوز ان يكون حركته قول بل لم اشترى كما في الجبهة والرتبة
 والابطال فلها انما يلزم فلا يكون ان القادر واحد فلم لا يجوز ان يكون كل ذلك ما نفس على
 حركتها لمعقبة قوله لو كانت مادرة عن تحريك صرف اخلاف قائما فلا لا نسلم
 فلم لا حصل كماله لم يدوم انتظام بدوامه وهذا الاعتراض ليس بحجة فان لا ضمة
 حيث لا يمكن ان يكون على الحركة قال في رطلية حركتها والحركة ليست بتأنيته فلا يمكن
 صدور رعايتها بغيرها بل انما يفرض عنها الحركة باعتبار ان يكون معنى كمال الرطلية
 فاذا انتهت اليها وقفت قال البحث الحاص في اثبات العقل الموجود
 يفيق منه القوة لا كسمة على الهيولى لا اشترى من الاجسام كذا لان الارادة القاطنة
 عن كمالها نفس على كماله وضع بالقياس اليه والهيولى لا وضع لها قبل الصورة
 فالوجه الحكيم ان يكون عموما ولا اجبا لذاته لانه صدر منه كل واحد من جزيه بل راسطة
 كان لا يسيطر مصدر الارادة ولا مصدر احد من راسطة الارادة تقدم الهيولى على القول
 او بالعكس فهو ما نفس له عقل والاول محال لانها عاجبة الى الحكيم بوجه ما والاولا
 تعاقبت به معين الملا وهو المطلوب اقول الاول لا بد من وجود الاليات
 هو امر محركة غير متعلقة بالاجسام اياها يكون لا بالتدبير فهو لا عقول لا استدلال
 على اثباتها بالانكسار يمكن ان تكون مفعول في حوت وموت ولا يكون جبالا في الموت في
 الحركة موت في حوت ولا في موت جزاء الحكيم مستند الى الحكيم انما يكون في راسطة
 الوضع وهذا فان لا تارة لا يحق كل جسم بل ما يجاوز راسطة النفس في راسطة
 سميتها للنفس من جهاد الهيولى لا وضع لها فلا تصدر عن الجسم لا الصورة لانها
 مودرت عن الجسم في الهيولى ان كان الهيولى ضع قبل يقين الصورة علمها
 مودرها الصورة هناك لما يتبين ان الجسم انما يفسر على فهمه في راسطة
 الوضع لن الهيولى قبل الصورة لا وضع لها (و يجوز ان يكون الموت في الجسم)

اشارة

واجب الوجود لذاته متقدم لانه واحد فلا يصدق عنه ان يكون اعنى الوجود في الصورة
واحدة بل واسطة ولا يجوز ان يصدق عنه احدهما شوسطا والاخر ان لا يصدق
ان لا يكون في كانت الوجود على مقدمته على الصورة ومعنى ذلك ان كان هو الصورة
كانت الصورة متقدمة على الوجود في معنى الوجود ايضا لما بيننا ان كل واحدة منهما
متقدمة على الاخرى من وجه فلم من الان يكون له العلم لما نفس او عقل ولا يمكن
ان يكونا لهما انما تتعلل بواسطة البدن فلا تكون على في معنى العلم والمطلوب
قال ولانه قد ثبت انها المكنات الى وجود واجبه لذاته متقدمة من وجه
وهو لا يجوز ان يكون عرضا ولا ان كان متقدما على الوجود لكونه على ما بينه فهو حرم
ولا يجوز ان يكون جمالا او احدا جريه او نفسا لما من فهو عقل اقوال هذا تروا في
المطلوب وهو ان يثبت انها المكنات الى وجود واجبه الوجود لذاته وان
واجب الوجود واحد من كل وجه فان الواحد لا يصدق عنه ان يكون واحد من وجه
لا يجوز ان يكون عرضا لان العلول الاخرى على ما بينه والوجود لا يكون على الشيء
والا لزم انه ورفعيان كمر حرم فاما ان يكون جمالا ومعنى ذلك ان يكون مركب
فلا يصدق عن الواحد اما ان يكون مادة ومعنى ذلك ايضا والآن تقدمت على ان
والصورة والآن تقدمت على المادة او نفسا ومعنى ذلك هو قد فعلها على ان
فلو اؤتمنت لزم الدور قال والقابل ان يمنع ان لا يكون الفاعل احدهما
على قابلية وضع بالقبلة اليه حقيقة المقدمات ايضا ممنوعا عما عرفت
من كون الاثر الصادر عن الجسم شرط طالبا للوضع والآن استقر ان لا يصدق
صحيح جدا فاما علمه فطعا ان الجسم انما هو تروا بواسطة الوضع ومنه ان
الوجود على سبيل الاجال متروك فكذا انما يمنع كون الواجب لذاته لا يصدق
وقد تقدم بطلانه ومنه ايضا مقارنة الجبر للضرورة ومنه فقاذا ان
ثابت الى البدن لا يلزم من حاجتها اليه في الفعل حاجتها اليه مطلقا والادوات
مسلقة به ومنه امتناع كون عرضا قوله بيل الدور ملما ممنوعا وانما

يلزم ذلك لو كان الجسم صادرا عنه اما على تقدير صدور الجسم عن المبدأ الاول فهو شرط
والمتوسط الجبر لانه علم قال الامكان والوجود المتعلق عندهما اعتبارا فيكون
الاثر وليست عللا بينهما ولا دور لان الوجود محتاج اليه في فيض الوجود
بحاج الى الجسم في حله لا قالوا في المادة والصورة قال الى السطور
في ان كون الجسم جنسا لما كنهه ليس متيقنا لان الماهيات التي يصدق عليها لم يكون
يجوز ان يكون مختلفة تمام الماهية قولنا اخلط الاثر في الجسم من جنس ما كنهه
من الجسم التي هي الجسم والمادة والصورة والنفس العقل لا يقال الاثر
انه جنس انه على مقول على كنهه مختلفا بمقتضى اجواب ما هو جنسا وهذا الصفا
مختلفة بالجس ومي طاهر الا متوليتة في جواب ما هو فانه متوقف على كونه ذاتيا
لها وموضوعا ايضا فانما لا نفعل انفا كما معنا وهو متقدم في الصور
وذلك من خواص الذات في هذا ممنوع لانه لا يلزم من كونه ذاتيا كونه ذاتيا
والمتقدم في تصور ممنوع وذهب افرز الى ان الجسم المتصف كنهه لا يستدل
على عدم العلم بحقيقته بان الماهيات التي يصدق عليها لم يكون بلوازان
كونهما مختلفة باكتسبه واستدل في هذا القول ان كاحر في كنهه حقا قال
واستحق الامام على انه ليس عنا والآن كان ما كنهه متمازا لبعض البعض
بعضا جبرية امتناع ان يكون الوجود مقوما للجسم فتستحق فالاخر الى النهاية
وفيه فطر لوان يكون جنسا له نوع دول النقول قولنا احسب ان الدور
على ان الجسم ليس جنسا لانه لو كان جنسا لما كنهه لكانت لا نوع الا اخلط
كنهه متمازا فنقول بعينها ومي بعضا عن البعض فكلما النقول على الجسم
جوا هو وان كانت احوالا ومعنى ذلك انها متومات الجسم من الالف
عانة الجسم مقوم الجسم جوهرا واذ كانت جواها لان الجسم اخلط في النقول
ومعنى ذلك الا ان النقول الى النقول في غير النهاية وفيه نظر فانه لا يلزم
من كون النقول جواها كونها متمازا جوهرا كونها راجحة النقول كنهه

لها ولا يعمى المسمى بغيره قال والوضع هو الوجود حاصل للشيء بغيره
 بعضها الى بعض الى امور خارجة عنه كالقيام والقعود اقول الوضع
 لفظ مشترك بين معاني احاطة بقول الامثلة الحسية والذاتية بغيره
 بسبب نسبة الوضع الى بعض بسبب نسبة اجرام الى الامور الخارجية كالقيام
 فانه تعبارة عنه اجزاء الحكم بعضها الى بعض بالاستقامة ونسبة تلك الاجزاء
 الى الامور خارجة عنها مثل كون لاسه من فوق ورجله من اسفل وانما هي النسبة
 الاولي في الوضع لانها حاصلة للمنتكس لا تسمى قبا ما قال والاضافة وهي النسبة
 التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابن فانما تعرض للاب بالقياس
 الى البنوة اقول الاضافة من الامور الى النسبة وهي احد الاجناس الى الية
 وهي النسبة المتكررة كالابن المقوله بالقياس الى البنوة المقوله بالقياس
 الى الابن وهي النسبة التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابن فانما
 تعرض للاب بالقياس الى البنوة اذ الابن انما تقاسم الى البنوة قال الملك
وهو هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به ويستعمل بانتقاه كالتمتع والتمتع
 الملك من الامور الى النسبة وهو احد الاجناس الى الية وقال الشيخ ابو
 مقوله الملك استلزاما لحيثهما ونسبة ان يكون عبارة عن النسبة المعاصرة للشيء بسبب
 ما يحيط به ويستعمل بانتقاه كالتمتع والتمتع قال منتقل بانتقاه احراز
 من احاطة البنية والاقربان من قوله الملك ليست هذا بل ما ذكره قال
 نصرا للملوك محمد بن الحسن الطوسي قدس سره وهو نسبة الملك الى الشيء
 لان هذا معنى كل مقوم لا يورث قدس سره قال ولهذا لما وقع الاشياء في
 هذه المقولة وضعها الاول لها انما استعده كالكلمة والمكروه قال
 وان يفعل وهي هيئة تعرض للشيء قال ما ذكره في الوضع ما ذكره في النسبة
 والاطل ما دام قال وان يفعل وهو قال ما ذكره في الوضع ما ذكره في النسبة
 كالمتحرك مادام قال المتقطع مادام قال المتقطع قال المتقطع

كان

طانان المقولان شيئان ومما متولاه لان الفعل والمنفعل فان بفعله تعرض
 للشيء بحال تايده في غيره كالمتحرك مادام قال المتقطع مادام قال المتقطع
 انقطع فاقومها استزرا لا تفتيل فعلا وان يفعل جهة تعرض للشيء بحال تايده عن
 غيره كالمتحرك مادام قال المتقطع مادام قال المتقطع فاقطع ما تايده
 قيل ان فعله هذا عدل الاول ايل الى صيغتي فعل وان يفعل ايل الى صيغتي ان يفعل
 وان يفعل ايل الى كذا كاي في المثلثة وجوده يتبين انه يتبين على الموت والارثون طر
 فان ذلك ستلزم التسلسل المسألة الثانية في تقديم الاجناس الى الية قال
 وكون هذه التفاضلات على ما عليه غير يتبين لان الما هي التي يصدق عليها
 رسم الكمية جازان كونه مختلفا تمام الماهية وكذا لغيره من الانقسام اقول الاجنبية
 معرفة الاجناس من الفصول التي هي هيات الاجنبية من اعلى الاشياء قال صعبها
 لان المذكور جنسا شبيه كية الى العرض العامة خصوصا مع ملازمة ايل الى الية
 والمذكور جنسا شبيه كية الى الخاصه اللازم اما بالنسبة الى الماهيات التي
 تكونها العقل مائة مثل جوا وكذا كونه هذا يمكنه عاليا صيغ المعرفة كما كان
 ان سمي المذكور تعريف يمكنه عاليا صادقا على ما هيات محله قال كونه
 ان سمي لان ما للملك كحقاق المتباينة لانه خاصة مساوية بكنها الشامل
 لها لا حتم لان كونه مشترك في جنس ما واذا ثبت هذا لم يثبت كون المسمى
 جنسا فانه يعرف جنسا لمولات العشر قال قبل الاجناس الى الية
 من لا يعرفه قال لان الوجود لا يتبع ثباته فهو كونه والافان كان محقولا ليقا
 الى عيجه وهو النسبة وان لم يكن هو قال ايل الى النسبة والافان كان محقولا ليقا
 اليه وان يفعل وان يفعل قال ايل الى النسبة والافان كان محقولا ليقا
 اقول الاجناس الى الية قال ايل الى النسبة والافان كان محقولا ليقا
 وان يفعل قال ايل الى النسبة والافان كان محقولا ليقا
 فانما ان يجمع عليها ثبات شيئا ليس اجتناب جزء من معنى الوجود كونه

هو

لا

ومر آخره... واما ان يجوز عليه الثبات فاما ان يكون معدوما لتمام الوجود كمن
 لا يمكن تصور ما هو اده ولا باعتبار محله بل بالنظر الى امر خارج عن محله واما ان يكون
 الشاكلة للامر ومسمى للعرض والمضاف والمكمل واما ان يكون معقولا ليقاوم
 الى غيره فاما ان يتبلى الغنم الجوزي لانه في صورته لا ولا يسلما وهو الكيفية والافعال
 وان منفردا اخلان كما ذكره وهذا القول ليس بعيدا من القواب قالوا ومنهم من
 جعل النسبة جنسا لما عد الكمية والكيفية والوجودان على شي من فكر اقول قد عدوا
 الى ان الجنس من اربعة الجوهر والكم والكيفية والنسبة وجعل النسبة جنسا عاليا
 شاملا للجمعة النسبية وجعل ان يفعل وان يفعل اخلان تحتها وذلك لان كل النسبة
 لا يصدق وجوده في الاعيان ولا متحقق في الازدكان الا اذا انصورت النسبة اولا
 وان ثبت له الوجودين ليس على اية فكل النسبة جوهرتها وموقع واحد متوحد
 على كسرها كحاصل فيكون حسنا وكون النسبة معرفة بالامر داخل النسبة اجنسا لها
 واختلف في التسعة على كسرها من غير جامع جنسها فيكون معلوم بالبرهان في هذا القول
 مفقود حيث قال ومنهم من قدح في كسرها في الشبهة بان الشبهة والوجود خارجان
 عنها وقدر طرأ لا تسلم وجودها في الخارج ومعلمها على محملات المتقاي
 حلة ذاتية اقول قدح بعضهم في عشرية الجنس وقال هناك وجود
 غير مندرجة تحت الجنس العالي فلا يكون الجنس العالي مخصص في العشر ما في
 ان الشبهة والوجود امران غير مباينين عند جنس تحت جنس هذه العشرة
 واما ان يجمع انهما بسلطان كل خلف والوجود من ضمن الاول المعنى فيهما
 وجود من المقولات انما هي اجناس للوجودات وهذا المعنى لا يتناقض مع استدلال
 في اول الكتاب على كون الوجود وجودية الشاكلة التي من كونهما محمول على
 مختلفات المتقاي حلة ذاتية فاما انهما محمولان على مختلفات محلهما
 او انهما محمولان على مشتقات المتقاي فلا يكون اجناسا وكونهما موجودين
 غير جنسين لا يقدح في عشرية الجنس فان النقص انما يرد لو كانا جنسا
 ثالثا والعرض ليس جنسا لما كنه لصورته المتعارف الشاكلة في صفة

مستق

اول

قوله... ذهب الا واما الى ان العرض ليس جنسا للمقولات النسبية لتمام القول العشر
 فاما لو جعلنا العرض جنسا للمخرجات الجاهل في امر من الجواهر والعرض استدلوا على كونه
 غير جنس بالنسبة والكم مشتركة في اية معضام لا وان كان جزوا وان كان لا يتكافئ
 فلا يكون عرضا للكم وكذا باق في المعارض وهذا الكلام مدخول من جنس الاول المنع
 من تصور انهم وغيره بما له وحققة مع الشك في العرضية كما قلتم في التفرقة انما متصور
 ببعض اعتباراتها مع الشك في جوهرية التماثل ان كونه جنسا لها الشاكلة ان
 الشك في العرضية مبرر بغير شك في كونه حرة فان تقضي الشك في العرضية كون العرض ليس
 جنسا تقضي ان كونه ليس جنسا قاي... ومنهم من قال ان المعارض البعثة حود
 لها في خارج والالكانات حال في محل وحلولها في المحل ايضا نسبة فيكون حال في المحل
 وقيل ان فيه ظروفا في امتناع مثل هذا التسلسل ممنوع اقول قد حاطة
 اقول ان المعارض النسبية السبعة ليست موجودة في الخارج ان وجودها في الخارج
 نسبة التسلسل انما هي معارض مفقودة الى محال وجودها محلولها في المحل نسبة لها
 الى الشاكلة لها وهي عرض حال في محل ايضا فحلولها كذا كمال نسبة اخرى
 وقدح على ما عدته المصنف مع امتناع هذا التسلسل وقد سبق مثل هذا غير مرة
 الى... في صياحة الكم قالوا... في الاول في قول المساواة
 المساواة لانه اذا لم يكن ذلك المساوي للصفر ما سواه الكمية الكمية
 كما في الكمية الشاكلة بقول الافتسام وقد ذكرنا وجه كونه بحيث يمكن ان
 من شي غير شي وما يكون المقدار لذاته وقد يورده الالف كمال الى جلاله فينبغي
 من لا يحمفه لذاته لان المحل في كونه بقا... عند ذلك من المقدار الواحد المتقاي عند
 نقصان الثالث من غير ان يضره واحد على له افعال بالعدد
 بالفتح كما في المقدار اقول... في خروج من المقولات العشر اجمالا في الوجود
 في مقتله وبما كان لانه مؤدوع الكيفية مسند عليه وهو مستند على المعارض
 نسبية وذكر له القدر ثلث خواص حلقه الحاصلة الا في قول المساواة والمساواة

مع

لذاته وقد تباذلت لغيره جمعة ما فعلهما باعتبار عارض كالحكم والمواد
وهذا القول ليس بحسنة له والآن لساوي الحكم لتغير ما به واداء الحكم بشي
في الحسنة وهذا الذي ذكره من البيان غير واضح لان قبول الحرف ما ليس به بيان
بقول الحرفين منها حتى يلزم ما ذكره ولو كان كذلك لزم في الحكم ما ذكره
لنساوي الصغير والكبير في المقدارية وهذا الحكم ظاهر لا يحتاج الى ما ذكره من
البيان الخاص والثاني بقوله لا نسام ولا انقسام يعني به امران احدهما
كون المتعلق بحسنة بعض شي غير شي وهو ليس بالمقدار لذاته والماضي لا يتفكك
الانفصال المتعدي لا ثبوتية وهو انما يلحق بالمقدار بواسطة الملة ان المتعلق بذاته
لا يتقبل الانفصال لانه عدم الاتصال عما من شأنه ان يتصل والشي لا يتقبل عدمه لان
المتقبل بحسنة بقاؤه عند القابل والمقدار لا يقع عند الانفصال والوجه ان هذا الحسنة
ساردهما الانفصال بمعنى القوة الحسنة التي هي معنى عدمه فان لا يمتد لذاته
يمكن ان يفرضه شي غير شي كالحسنة الثالثة من ان يفرضه احد على ما بالنظر
كما في العدد فان العشرة يثبت بالواحد وهو موجود فيها بالفعل او بالثبوت في
المقدار فان المقدار يتفقد ما تعرضه عادة الجمع ان في ذلك على كبر موجوده
بالفعل بل بالقوة فيلزم الحسنة في التعريف او في الوجود في التعريف
بالادنى وري لان المساواة اتفاق الحكم فلو عرف الحكم بالعدم والعدم بالعدم
تفرق بالافضل فان قبول الانقسام من خواص المتصل بيقين التام في ذاته
فان لا يتغير الحكم الذي هو معنى للعدد بالعدد فيلزم الدور قال المقدار انما
على الحسنة ان الحكم الواحد يتوارد عليه مفاد مختلفة مع بقاء حسيته اقول
ان المقدار لا يد على القوة الحسنة في الامتداد والافضل انما يتوارد
بما نفسه ان الحكم الواحد قد يتوارد عليه لمقادير مختلفة فيعدم الشان
بوجوده لا محذور الحسنة باقية في الاحوال كلها فان العتمة قد جعلها كقوة
عتيب جعلها كقوة مع ان الحسنة باقية في حاله في الظهور المتيقن والعرض السار
الامر

والحق المتيقن بمقدار طول الاخر وموصوف اخر وموصوف اخر وذلك هو الفناء وقال
والحكم متصل ان لم يكن من اجزائه حدة مشتركة ومتصل ان كان وهو الزمان لان لم
يكن قاذبات والمقدار ان كان قاذبا وهو الخط ان لم يقبل القسمة الا في حدة واحدة
والسطح ان قله في حصر الحكم ان قله في الجهات الثلاثة فيبقى الحق الحكم التعليم اقول
الحكم متصل منقسم بالقسمة الاولى الى المتصل والمنفصل بمعنى المتصل ما يكون من اجزائه
مشتراك كقوله فكل الخطا الشك كالبداية لحد القسمة ونهاية الاخر انما مطلع التصفير
من الحكم حدة مشتركة بين القسمة كقوله لا حد مما ونهاية الاخر للحد الذي هو الحد المشترك
بدلية لا حد القسمة ونهاية الاخر انما مطلع التصفير من الحكم حدة مشتركة بين القسمة
يكون بدلية لا حد مما ونهاية الاخر وليس هذا الحد المشترك حواشي المتصل والاول كان
التصفير فليشأ والمنفصل ما ليس من اجزائه حدة مشتركة فان الستة لولا قسمة
بشئ لم يكن من الملة الملة الاخرى حدة متوسطة بينهما مشتركة لان في السبعة ايضا ان
ما يفرض متوسطا ان كان معدودا في القسمة كانت ثمانية وان حدة منها كانت
واقسام المتصل اربعة الزمان والخط والسطح والحكم المتعدي لانه ان كان
غير قاذبات لكانت بمعنى انه لا يمكن اجتماع اجزائه في الوجود فانه هو الزمان
فان اجزائه لا يمكن ان يجمع دفعة واحدة وان كان قاذبات فان كان
منقسما في حدة واحدة لا يغير فهو خط وان انقسم في حدة فهو سطح وان انقسم في حدة
ثلاث فهو جسم تعليمي ونسبي كما ايضا قال الطول قد يولد به نفس الامتداد
والامتداد المفروض ان اذا طول الامتداد من العرض قد يولد به البعد المقاطع
للمفروض ولا واقعا لامتداد من العمق قد يولد به الشان والبعد المقاطع
للمفروض من العرض المازل في حركات بالذات ان لا يولد به الامتدادات واللا
تكميات مأخوذة مع اضافة ما اقول هذه الابعاد الثلاثة اعني الخط
والسطح والحكم المتعدي قد يوجد حدة من الاضافة فيتم كذا وقد يوجد من الاضافة
لكني كميات متفاوتة فالطول قد يولد به نفس الامتداد كذا كان عند

بها

مبدأ الحركة

من المأخوذ بالحق الاول وهو ان مقتضى ذاته لا امتداد للمزود في الزمان
 وهي اضافة خروج الطول عن الكمية المحددة وصار كما هو اضافة مقدار
 طول الامتداد وهو موعداة عن امتداد ما هو موعداة عن امتداد اخر اقصر
 منه وقد راد به الامتداد الاحد من الاسرار التي تقدمه ومن مرق العالم الى محيط
 والوصف قد راد به المقدار الذي فيه بعدان البعد المقاطع للمزود في الزمان وقد راد
 اقصر الامتداد من الامتداد الاخرين فيكون كيو ان الى شماله واقفا العيون قد راد به
 الشئ والمقاطع للبعد المزدوجين الزمان والشئ النازل والبعد الذي بين نقطتين
 الزمان وخلفه قالوا انكم بالعرض هو الذي يكون لكم فيه وجوده كالمعدودات
 او يكون موجودا في انكم كالتكامل او يكون موجودا في محل انكم كالبياض فيقول انكم منه
 ما هو بالذات وهو الذي لذاته نقول المساواة والامساواة ومنه ما هو بالعرض
 وهو الذي فيقبلهما باعتبار غيره واقسامه ثلثة الاول ان يكون لكم موجودا فيه
 كالمعدودات من الاجسام وغيره فانه يقال لها ان هذا انما هو باعتبار عرض واحد
 لها والمثقل كان طلق المساواة والامساواة في غير الكسرين باعتبار عرضين
 لها الثاني ان يكون موجودا في انكم كالتشكل فانه يقال انه مساو لغيره كالتكامل
 او غير مساو لها باعتبار ذاته بل باعتبار عرضيه للكم المشغل الثالث ان
 يكون موجودا في محل انكم كالتكامل فانه يقال ان البياض مساو لهذا البياض في ماهيته
 في طول وعرضه مثله فان المساواة والامساواة لم يلحقا البياض لذاته بل باعتبار
 عرضيه مقتدرين هذه كلها هيئات بالعرض قالوا انكم بالذات وبالعرض
 ان طباعة على الحركة المنطبقة على المسافة والحركة كما بالعرض طباعة على الزمان
 والمسافة اللذان هما كما بالذات اقوال الزمان هو مقدار الحركة على ما يات
 تحقيقه من حيث التقدم واللاحق العارضين لها باعتبار المسافة باعتبار
 الزمان واذ كانتا هويتا هويتا فهو كالمزود بالذات ولذا نسب الزمان
 والحركة والمسافة بعضها الى بعض جرت مطابقة فان كل واحد هذه
 العلم

ع

بسم

المقتدر
الحج

في الزمان
العرض

نورد ما وجد في الاخرى ومتصين قصانه وتيقنوا به فكما يقال في الحركة
 في يوم والمسافة طراكم بالذات والحركة المطابقة لها متقدرة بنظرها فليها كما بالعرض
 والزمان المقدرة تلك الحركة كما بالعرض والمساواة في ان يكون الشئ كما بالذات وبالعرض
 معا باعتبار الحركة كالبعد بالذات بالعرض المقدرة لها وهي عارضة لكم المقدرة بغير
 نهي كما بالعرض باعتبار ان احدهما حلول الزمان فيها ولا نشأ قطيعا مع المقدار
 في المسافة قالوا والابعد متساوية ولا يمكن ان تقوم خطين كجوان
 من نقطة واحدة وبقينا بعدان كمتكون البعد الاول ذواتها والثاني ضعة
 والمساوية عليه مثله وهكذا الى غير النهاية ولو امكن ذلك لمكن ان يكونا بينهما
 بعد مشتمل على امثال البعد الاول التي هي غير متساوية يمكن انكارها اما اعتبارها من
 حاصر من قول هذه المسئلة وهي تمامي وياتي من العلم الطبيعي المصدق كقول
 في العلم انما في البحث اليها وهذا مله قد اتفق لكثير العقلاء عليها وخالف
 فيها حكما الهندسة والى على ذلك ان نقول لو كانت الابعاد غير متساوية فكلنا
 فرض ختمين من جان من نقطة واحدة وبقينا بعدان كما في مثلية الى غير النهاية
 الابعاد التي بين الخطين ثم يدعى بها بعد الخطين وان الخطين كما انفرجا
 تزايد البعد بينهما ويكون الزيادة التي بين الخطين بهذا واحده كمن يكون البعد
 الاول مثله ذواتها والثاني ذواته عليه بنصفه ذراع او ازيد ولو لم يقنع هذا الكلام
 المطلوب وهو عدم تمامي الخط المشتمل على ما لا مساوي من لوياد ان كانا لو
 احدهما خطا وتمناه نصفين ثم جعلنا احدهما نصف اصلا ونصفنا النصف الاخر
 ثم اضعنا اليها نصف المثلث وهكذا الى غير النهاية لم يبلغ الى مساواة الخط
 الاول فقلنا عن ان يكون غير متساوية اذ لو فت هذا فنقول تلك الزيادة في المزدور
 تمامي من خطين غير متساوية وكل واحد منهما موجود فيهما اذ عليه فان البعد العاشر
 ليس الا الاول مع الزيادة الى غير النهاية فيجب ان يكون هناك بقدر متساوي على الا
 تمامي من الزيادة وانما قد يمتد الى سبعة ازيد كسبه امتداد الخطين فاذا

فلا يوجد في الخط غير المتناهي نقطة هي اول نقطة المساحة اقول ان في الوجود لا يمكن
 على الوجه السابق ان نقول ان المساحة لا يمكن ان يكون لها نقطة على الخط فيكون
 كون احد مناهيها والاخر غير متناه وكونا من اثنان من على تقدير عدم التماسي
 سلبنا لكي لا نسلم ان الخط المتناهي اذا تحرك في الحركة ابتداء في الخط
 غير المتناهي نقطة هي اول نقطة المساحة وتكون ان الحركة تنقضي الى الابد
 لو توهمنا في ذلك قابل للنقطة كذلك اذا انقضت الحركة كالجزء الاول سابقا
 على الثاني فالمساحة قبل سدي نقطة سابقة على ما هو في ذلك كونه حال
 هي اول نقطة المساحة والاخرى الاول ضعيف جدا واقعا لما في قوله
 وان كان بعض الحق وقد ذكره شكنا العظيم صوابا للمواظبة الطوسي قدس سره
 الا ان الجواب عما ان يقال المساحة لا يتلها من اولها ونها عينية الموازاة وهي
 محدث في ان خلاف الحركة فاذا فرضنا الحركة منقسمه فاول ان يكون للحركة ليس
 فيه حركة خلاف اول ان يكون للمساحة فانه كما ان يكون مساحته ونظم البرهان
 قال ونعم من اجماع بالنظر وقد عرفنا ما فيه اقول ذكر الامايل ان
 في بيان ما هي الابعاد وما هي الاخر وهو كالالتطبيق ونفسه انما هو خطا
 متناهي من احد الطرفين غير متناه من الطرف الاخر لم يصر خطا اخر
 انقص من الخط المفروض فليكن المتناهي بعشر واثم نطبق اول احد الطرفين
 باول الاخر وثانيه ثالثة وهكذا الى ما لا يتناهي فان معنى الاخر ما كان اوله
 مثل اننا نقر هذا الخلفه ان نصل احدهما تنامي لا يوطا في الطرف الثاني
 غير متناه فله مساحي الاخر والاعني اضاف التي ذكرها على هذا البرهان
 مما تقدم في باب تنامي العلل اثبتنا الجواب عنها ما ذكرناه
 لا يقال لو كانت الابعاد متناهيه ووقع بعضها النهاية قال لا يصح مذهب
 فهاك جسم مانع وان لم يكن كان هناك شيء قابل للزيادة والنقصان
 فهو مقداره وان الجسم ما حده كونه نفس تصور ما لا يتصور في الحركة

ط
 لوان طباق

نكسر وجود اجسام غير متناهية انا نقول ان المساحة امتناع من الابد
 مانع بل فكذلك لعدم النفاذ الذي هو شرط الابد لا نسلم ان التناهي معوق
 الشخص على النهاية اذ كان محال كان التناهي محالا فانه لا يلزم من امتناع الجمع
 امتناع جزئي من اجزائه ولا نسلم ان كونه ماهية الجسم كلية يعني ان وجود
 اجسام غير متناهية فله لانه يجوز ان يكون له مكان وجوده في الامنة مختلفة
 على اننا نقول للمدعي عدم وجود اجسام غير متناهية دفعه لانه يكون ان
 امكان وجوده في ازمته مختلفة على اننا نقول للمدعي عدم وجود الاجسام غير
 متناهية فاما ان وجوده يعني نهاية لا ينافي ما لا يهيناه اقول احسنه العالم
 بعدم سامي الابد بل هو حصر الاول لان الابد لو متناهية لكانت لو انقضت
 على طرفها اذا حديده فالمتنوع في جهات هناك جسم مانع وان لم يكن كان
 حلا وتقبل الزيادة والنقصان فهو مقداره وكذا الى غير النهاية الثاني
 ان الجسم ماهية كلية لا يمنع نفس تصور من وقوع الحركة فيها وكل اجسام نرفض
 كونه وجود اجسام غير متناهية الى ما لا سامي يمكن وجود ما لا سامي في الابد
 والجواب عن الاول اننا نحتاج امتناعه من الابد الخارج العالم قوله كونه حال
 اجسام مانعة فكنا ممنوع بالامتناع لعدم الشرط وهو ان يكون متناهي
 متناهي لعدم الشرط ان التناهي مع وقوف الشخص على النهاية ممكن لا يسلم
 امتناع التناهي الذي هو احد معنى هذا الفرض معنى التناهي وقوف الشخص
 على النهاية فانه لا يلزم من امتناع مجموع من وجود امتناع اجزاء تلك المجموع
 او امتناع جزئي معين منه وهذا الشخص في غاية الزيادة فان وقوف الشخص
 على النهاية لا يشك في امكان فرضه فان فرض محال في التقدير الاخرى من الهام
 ان كون الجسم ماهية كلية لا يعني وجوده في اماكن ولا امكان وجوده بل لا
 وجوده منها فان شريكه لا يراه في امر كلي مسموع وجوده من افراد في الخارج
 منها ان يكون له ماهية كلية يعني وجوده في الخارج نكسر ان

المنع

الافراد كجودها دفعه فلم لا يكون وجودها على التقاطع في الزمان مختلفه
 لا في زمان واحد فلا يسمي عدم التقاطع في الابدان لان عدم التقاطع في الزمان
 محقق لو لم يمتد ازادما لا يمتد في الاجسام دفعه واحدة سلفا ان يكون
 الجسم ماهية كلية لتتفق له كان وجودها دفعه كان الوجود المتعلق بالوجود
 ونحن اتفقنا عدم الوجود وهذا الاعتراض ليس بمتكف قال لا اولادها
 عدم التقاطع في الزمان لا يدل على التماسح والافتقار لا يوجد مفارقة
 معن الملة والاولا كان هيا يذلة عنها فلا كل فيها البتة والمقتضيان معن
 وبارتنا في القيل الامكان كجملنا المقدار مفارقة للمواد فانا اذا استكملنا
 القس من غير الانقفا الى ما عداه سمي جما نقيضيا ولا يمكننا كجملنا الانقفا
 فيلزم منه سطح فاذ استكملنا ذلك السطح من غير الانقفا الى ما يقارنه من الكسما
 كاللونه القوي ببنى سطحنا نقيضيا وكذا الخط والنقطة اقول المقدار
 موضوعا لوجه مفارقة للملة لانه لو وجد في الخارج مفارقة عنها كان
 يذلة عنها ولو كان غنيا عنها لم يحسب فيها والمصدق من المقتضى وهو مصدق
 اما الاولى في ظاهرها فان المفارقة للمادة غنى عنها في الوجود اما الثانية
 فكذلك فان الغنى عن غير لا يمكن ان يحسب فيه فان الوجود لا يتلوه الجوه وهذا
 ايضا ظاهري اذ اعرقت هذا فنقول المقدار لا يوجد مفارقة معن الملة
 في الخارج وقد يفرق في القيل فانا قد نقيض طول او عرضا وعمقا قائما بذاته
 مفارقة معن الملة فاذ استكملنا القس من غير النفا الى الملة والى ما يقارن
 من لا يمتد في الزمان لا يمتد في الاجسام دفعه واحدة سلفا ان يكون
 السطح ان كجملنا من غير النفا الى ما يقارنه من الكسما كاللونه القوي
 وغيره مما يسمي سطحنا نقيضيا وكذا الخط والنقطة اقول المقدار
 الى سمي من الكسما سمي خطا نقيضيا وكذا النقطة قال الشرط
 يمكن اخذ لا بشرط في الشرط لا شيء واما السطح والخط والنقطة

ملا يوافقه
 الوجود

اخذها بالاعتبار الثاني فان السطح لا يمكن عمله الا في بعض جهات والخط
 لا في بعض جهات والاول جهم والاني سطح ويمكن اخذها بالاعتبار الاول
 اذ ان تصور الخط والنقطة على كل خط وكذا السطح فذلكا كما يمكن اذ انما هو وجود
 لا بشرط شيء اقول الشرط يكون عمله باعتبار وجهه من حيث هو غير
 شرط في الثاني شرط لا شيء اي يمكن ان يتصور ولا يتصور معه غيره ويمكن ان يتصور
 عدمه ولا يتصور معه غيره والسطح والخط لا يمكن تحصيلها بالاعتبار الثاني فان السطح
 لا يمكن عمله مجردا معن الجسم قايما بذاته والاولا كان الذي يفرض له وجه قدام
 وخلف فكلهما هذا خلف وكذا الخط لا يمكن تحصيله الا بالاعتبار الاول فانه
 لو فرض قايما بذاته كان القيل يفرض له جهات متعده فكلهما ايضا ويمكن
 احدهما بالاعتبار الاول فان كل جهم متناه نقيضا له سطح قائم وغير اكل سطح
 متناه فكل له خط قائم فالخط والسطح من حيث هما لا باعتبار وجهيهما
 هو الجسم متصوران وهذا جملنا على كل خط وسطح وذلك انما يكون اذا اخذ
 لا بشرط شيء قال النقطة والخط والسطح لا يمتد في الوضع انهما
 لو تفرقت في الوضع لان كان من النقطة الى جهة غنية ما منها الى اخرى وما من
 الخط الى جهة غنية ما منه الى ابيه وما من السطح الى ابعاده غير ما منه الى ابعاده
 فذلك يكون النقطة نقطة ولا الخط خطا والسطح سطحا هذا خلف اقول
النقطة والخط والسطح انما هو موجود في الجسم وهي غير متميزة في الوضع
 لان النقطة لو تفرقت في الوضع منفردة عن الخط لكان لها طرفان
 احدهما في الخط الذي هو طرف وما لا في بقية فكل منقسمه هذا خلف
 وكذا الخط لو كان متميزا في وضعه لكان الذي يليه على كسبه غير الطرف
 الذي يليه على جواره فكل منقسمه في الوضع فكل سطح هذا خلف وكذا السطح
 لو كان له وضع متميز عن وضع الجسم لكان طوره الذي يليه على كسبه غير
 الطرف المقابل له فيكون فكل منقسمه هذا خلف فاذ اخذها بالاعتبار

ما هو

لها بانفرادها ولا يتناولها الاشارة الحسية ولا باعتبار الحكم الذي هو محلها
المسئلة الدالة في الكيفية قال والنوع الكيفي اربعة لانها ان لم يكن محسوسة
بالكميات فهو كانت محسوسة في الانفعاليات والاشياء وان لم يكن محسوسة
فالكانت استبعادا لنوع الانفعال كالليزر ونحوه لان الانفعال كالضوء في النوع الاول
وان لم يكن مستعدا كالماء في الحالة الملحة وفيه في الكيفيات النفسانية وان
كانت محسوسة بالكميات كالترجيع والزوجة في الكيفيات المحسوسة بالكميات اقول
تم الايراد الكيفي الى النوع الرابع الاول الكيفي ما لم يحسوسه فان كانت راسية
كحلاوة العسل في الانفعاليات وان كانت غير راسية كصفرة النخل في الانفعاليات
الشاذ في الكيفيات الاستعدادية وهي القوة واللذة لانها ان لم تستعد بها الحل
لانفعال في اللذة واللذة كالليزر وان لم تستعد بها لعدم الانفعال في القوة
كالضوء في انفس الكيفيات النفسانية فان كانت راسية في الملوك والعلوم
وان كانت غير راسية في الحركات السريعة الكيفيات المحسوسة بالكميات
اما المنفصل كالا ستفاحة والاختار والتمتع او المنفصل كالزوجة والفرقة
وما ذكره المصنف في التمتع طاهر وليس فيه دلالة قاطعة على المحسوسات
مستفلا من الاستعداد قال النوع الاول الكيفيات المحسوسة
ان كانت غير راسية كصفرة النخل وصفرة الوجع وهي الانفعالات وان كانت راسية
كحلاوة العسل وملوحة ماء البلي في الانفعاليات وسمى هذا النوع الانفعال
اكوام عنهما اولا اقول سميت الراسية من الكيفيات المحسوسة
بالانفعالية لوجوب الاول انفعال اكوام عنهما الشاذ في انها قد شذ عن
النوع المستلزم للانفعال وغير الراسية وان وجد شذ في العلمان
الا انها شذ في زواياها منعت هذا الاسم وسميت انفعالا لانها لم تكن في
في نفسها انفعالا وما في الكيفيات بظواهرها المحسوسات اما المحسوسات
او محسوسات او محسوسات او محسوسات او محسوسات اما المحسوسات

فان

في الحرارة والبرودة والرياح واليبوسة واللطافة والكثافة والزوجية
والخشاشة والجفاف والبلية والثلج والحقه اما الحرارة والبرودة
تفقيتان عن التعريف لكن من شال الحرارة تفريقا للخصائص وجمع المتشاكلات
لا فادتها اليك المصدق بواسطة الشئ من فالحرارة التي لا يكون لها رطوبة شديدة
الا لتمام لما كان في كبر من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة وكلما كان اللطف
كان اقل للحرارة من الحرارة فاما اذا عملت في المركب باحد لا قبل الى التصديق
مبادرة الالطافة والاعراض فيكون من ذلك تعريف تلك الاجسام المختلفة
انطباع ثم يحصل بعد ذلك اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبعها واما التي
بساطتها شديدة الا لتمام فان كان اللطيفة الكثيفة في قوسين من الانواع
فاذا اقول تأثر الحرارة في حركتها في دورية كما في الذهب فان اللطيفة
اذا لما الى التصعيد جزية الكشف في حركتها دورية وان كان في البصر
اللطيفة تصعد واستقر الكيفية الا ان لم يكن الكشف غائبا جازا في التار
في تليفه في تبييضه والاعراض يتو على طبيعة ايضا اقول المحسوسات تسمى
بانقسام اكوام من ما كانت اكوام في حمة الشمس والبصر والسمع والذوق
والشم انقسمت المحسوسات الى خمسة فاذا ايراد المحسوسات الى المحسوسات واولها المحسوسات
الحرارة والبرودة والرياح واليبوسة فالكيفية ان الاولان فعليتان
والاخران انفعاليتان با في المحسوسات منوعة اليها كاللطافة والكثافة
والزوجية والخشاشة والجفاف والبلية والثلج والحقه وهذه المحسوسات
مغنية عن القدر لا تأخذ ذلك بالكم في شئ بل في شئ منها فان ذكر في قوسها
فعلى سبيل التعريف اللطيفة المعنى ومن شال الحرارة تفريقا للخصائص
و جمع المتشاكلات من المركبات دون البساط لانها تفيد الشئ من الشئ
مفيدة للميل المصدق في المركب مختلف اجزا في شئ من الانفعال بظهور
فان انقسمت بمقتضى طبعها وانطباع مقتضى طبعها فاذا اقسامها الى المركبات

اللطيف

انفعنا اللطيف اكثر من انفعنا الكسوف وقد قلنا ان اللطيف ينفعنا اللطيف
اللطيف قبل الكشف فان كان اللطيف ينفعنا اللطيف لا لتمام صفة اللطيف
وتختلف الكشف فغرض من الحرارة تفرقها في اللطيف وكما في
ذلك اجتماع المتشكلات فاللطيف يتصل بالمتشكلات في اللطيف
وتختلف الكشف فطالعها عند ما يشاهد في الكشف حصل الانقسام بين المتشكلات
وان كان المركب شديد الالتصاق ببعضها فاما ان يكون اللطيف والكشف
متساويين في اللطيف والحرارة فاما ان يكون اللطيف والحرارة
دورته لذكر المركب فان اللطيف يطالب لصعود الكشف بطالب اللطيف
والالقام لا يمكن انصاف اللطيف الى اسفل وكذا اللطيف والكشف
الى فوق فحدثت الحركة الدورانية في اللطيف والحرارة وان كان احدهما
غاليا فان كان اللطيف تفصل عن الحرارة واستغنى بها الكشف لتمامه
وان كان هو الكشف فان لم يكن غاليا جدا انثرت النار في طيبه لا في تبيده كافي
الكشف وان كان الكشف غاليا لم يتوانا على تبيده ايضا كما في النار فاقول
ومن اسباب الحرارة الحركة اقول الحركة موشة في تنحيز المتشكلات والوجه ان
وقد تحدثت الحرارة من اسباب اخرى كالطبيعة النارية والضوء والحركة كل
هذا محسوس قال اما البرودة فتتم من جعلها عبارة عن عدم الحرارة
فيما من شأنه ان يكون حارا او التماسا بينه وبينه يكون متساويا لعدم الملكة
ومما بطرأ لها محسوس ولا شيء من عدم كذا اقول البرودة اخرى
الكيفيات المموجة وقد ذهب قوم من القدماء الى انها عدم الحرارة متما
من شأنه ان يكون حارا او حار او بارد على كذا هو الحارة التي لا قبل
الحرارة ولا البرودة فان عدم الحرارة متفق هناك وليت باردة و
النتائج بين الحرارة والبرودة على المذهب الحق فتبا ان تتصل فان
البرودة كسوف محسوس وجوده مقابل الحرارة وشمها غاية التباعد

طالبا لفردة

ومما تباين على من صرح واحد وقد هو آراء متباينة لعدم الملكة وهذا المذهب
فاما نحن فنحن نحكم البارد بكيفية زائدة على عدم الحرارة وكذا الكسوف في البرودة
وجوده لان عدم الكسوف قال اما الزطوة فهي الكسوف التي لها صفة
سهل التذكر سهل التذكر وهي غير السيل في فاته عبارة عن حركات في
اجسام متصالة في الكسوف متواصلة في كسوف لرفع بعضها بعضا حتى لو وجد
في التراب والصل كان حايلا واليه هو سمي التي لها صفة التذكر والتذكر
اقول الزطوة واليه هو كسوف متفصلان على معنى ان متصلا
منفصل عن غيرهما فان طوبى كيفية هما نصرا كسوف سهل التذكر
وقد فسر بهوله الانتقال والانصاف بالغير وسرا ايضا بالبدن والوطوب
غيره ليله وان السيل عبارة عن حركات متحركة اجسام متصالة في غير الارض
متصلة فكذا كسوف بعضها بعضا تفصل الحركة بواسطة الذراع وقد حصل
هذا المعنى في الاجسام اليابسة كالزراعة والوطوب هناك فكل على
المتباين واما البرودة فهي الكيفية التي لها صفة التذكر والتذكر
وعسر التذكر بعد حصوله ويشترا ايضا بالكيفية التي لها صفة الانتقال
والانصاف عن الغير وكل هذه التعريفات راجعة الى اللفظ لا المعنى فاته
متصور ان كل ما قلنا قال اما اللطافة فيقال على رتبة القول المعنى
سهل قبول الاشتكال الغريبة وتوكلها على قبول الانقسام وعلى سعة التأني
منها فلا في وعلى تشافيه الكسوف على مقابلة هذه الاربعة الاربعة
من الذي سهل تشافيه الكسوف لرفعها عن الكسوف الكسوف التي طبيعة
لا يصح الزطوة فان لم يلحق به جسم رطب فهو الجاف وان المتفق فان
كان غاطسا فهو المتفق والآن هذا يمثل اقول اللطافة يقال
بالاشتراك على معان اربعة احدها رقة القول والمادة رقة القول وسهولة
قبول التشكل بالاشكال العدم وتوكلها في الماء والهواء وعلى هذا المعنى النار

الطف الاجسام وثانيها قول لا انتقام وثالثها معرفة النائم من اليقظ
والانفكاك عنه ورابعها الشفافية والفلك شفاف فيكون لطيفا بهذا المعنى
دون ما تقدم ولما كانت الكثافة ومقابلها لها اطلقت على اربعة مقاييل
لهذه الاربعة فيقال الكثيف لما يليه يقين النوام ولما لا يقبل القه ولما لا يسمع
تاؤه من الملائكة ولقد اشفا فيه فاعا الذي وجه فاتها كيفية من جهة مركبة
الزطوبة واليبوسة لغرض سهولة التشكل وصعوبة التفرق فهو لا يتشكل
من الزطوبة وصعوبة التفرق من اليبوسة واما الهشاشة فاتها كيفية
من اربعة مركبة من الزطوبة واليبوسة لغرض صعوبة التشكل فهو لا يتفرق
واما الكثافة فاتها عدم الزطوبة من الجسم نفسه ومن خارج ملاءم واما
الانتقاع فاتها من الزطوبة الحاصلة من جسم خارج عن المنتقم مخالصة
في حيث نذاخل اجزائه واما الاقله فهو عبارة عن الزطوبة الحاصلة
للجسم من جسم اخر خارج ملاءم كاشته من وزمادخله قال **الزق المنفوخ**
الممكن كحبة الماء في الجند في مداخله صاعدة والحي المسكن في الجوف في الجند
مداخلة كاربطة والاولى على كفة والثانية على البقل اقول **العلو الكفة**
من الكفصات المملوءة فانما اذا ملكت الزق المنفوخ قسمة الماء بجذبه
مداخلة نحو الصعود وهذا هو الكفة والحي المسكن في الجوف في الجند في مداخله
نحو السفل وهو البقل وهذا هو الذي تسميه المتكلمون اعتقادا والاولى
بسموته قبلة قال **واما البصرات** فالبياض منها قد تفرقت عند مخالطة
الهواء للاجسام الشفافة المتصرفة لاجزاء كالثلج فانما هو ابيض
ولا يصيب لبياضه الا ذلك وقد تكون كيفية حقيقية قاهرة بالجسم كيباض البسف
المسلوق وليس كذلك سبب ان النار احدثت فيه واية لانه بعد ان يطبخ
يصير اقل من ايامه من الماء ان هي كيفية حقيقية محسوسة اقول
الاولى ههنا الى ان المبطل بالذات انما هي اللون والقوة **والثانية**

ايضا
عبارة

واختلفوا في اللون البسيط فقبل انه واحد هو السواد واما ابيض فليس في نفسه
كيفية وجودية قاهرة بل انما هو ابيض لثقل الجسم عند امتزاج الهواء مع الاجسام الشفافة
المستقرة لاجزائه المتكاثرة بحيث حصل هناك سطوح متعاكسة الضوءين بعضها الى بعض
محتل السطح كافي زبد الماء كما في الثلج وارو على حوز حروث هذا لبياض من هذا
السبب وجوه يكونه كيفية محسوسة ايضا فان بياض البيض المسلوق شارب رقيق
مع انه بعد الطبخ اقل فلو كان بياضه بسبب احداث النار فيه اجزاء مواتية متداخلة
كان السطح اخضر وليس كذلك فذلك على ان البياض كيفية محسوسة قاهرة بالجسم لاما
غير السطح من اللون في كفاية محسوسة ولم يزلح فيها من خارج فم قد
وقم الحار في ساطتها وتوحيها قال **واما الضوء** فان الهواء المقابل
للشمس فيه مستضيء وانه مقابل لوجه الارض فيصدر مضيئا له فالضوء الحاصل
من المضي لانه هو الضوء الاول من المضي لغيره هو الضوء الثاني والثالث يدل
على ان الهواء يتكيف بالضوء ويثبت الجوف الذي في فوق الشرق وقت الصباح
مضيئا وان ضلوه هو الضوء الثاني والظلمة عدم الضوء عما من شأنه ان يصير مضيئا
اقول **الضوء كيفية قاهرة** بالجسم معاقرة للالوان وهي محسوسة وهي كمال
للشفافية من حيث انه شفاف والضوء اما ان يكون حاصلا من المضي لانه وهو الضوء
الاول من المضي لانه هو الضوء الثاني وهو الضور الثاني في الهواء المقابل للشمس مستضيء
لان ان كان بل هو اسطحة مقابل للشمس المضيئة لانه ان ذلك الهواء المستضيء
له في الشمس مقابل لوجه الارض يكون مضيئا لها واما قلنا ان الهواء مكثف
بالضوء لانما في الهواء الذي في فوق الشرق وقت الصباح مضيئا لانه مقابل للشمس
فيسقي به فثابت على حيث مع انه لا مضي هناك بانه ندم من ان الهواء
الذي في مقابل الشمس في جوه من الافق مستضيء وشاهد هذه الظلمة والظلمة
هو الضور الثاني وهو متوسط بين الضوء والظلمة عدم الضوء عما من شأنه ان
يكون مضيئا ولا يحق وانما ذلك من الجوه لانه قال **ومنهم من زعم ان الضوء**

فايضا

والاخر

قالوا ان يكون الصوت مجردا في الخارج لما كان كذلك كان له في النفس كمالا
 عند ما استيقظ لم يندك جهتها وعلينا غير طبع ايضا قال في الهواء اذا تموج
 وقامه جسم بكل اوجها لم يمتنع حثي انصرف الى جانبها على غير
 ذلك ان كل حثي من تلك صوت هو القدي اقول في الهواء اذا تموج
 التوجع والقلع حثي صوت على ما تقدم ثم ان ذلك الهواء المتوجع قد تقاوم
 في جهة توجع جسم فيقبل بجمله وجارا لم يمتنع عن التوجع في جهة اخرى
 على ذلك الشكلا بعد حثي صوت اخر من هذا التوجع الثلث وسمى هذا الصوت بالقدي
 وهو حاصل الحثي صوت وقلا يبدل معاونة للصوت الاصل اذا كان الحثي في جانب
 السام ولما كان صوت الغني في الصغر اضعف من في القار قال ولما المندقا
 فاجسم القدي لا يتحرك طبعه لشدة كثافته اذا الحثي في كليل الا في جهة اخرى
 بطبعه شدة كثافته اذا الحثي في كليل اجزاء احسن من طبعه كالقار وسمى
 هذه الطعم نقاهة والنقاهة قد يقال على عدم الطعم ايضا والجم اقل الطين
 او كثيف او معتدل والناع على الثلثة اما الكرامة او البرودة او الزوال في المعتدل
 بينهما فالخارج اذا فعل في الكثيف حثي الحرارة وفي اللطيف كرامة وفي المعتدل الملوحة
 التبريد والبارد ان فعل في الكثيف حثي الحرارة وفي اللطيف الحثي
 وفي المعتدل التبريد والمعتدل ان فعل في الكثيف حثي الحرارة وفي اللطيف
 الذمومة وفي المعتدل النقاهة غير البسيطه اقول لما في حثي الكس
 السموية شمع في المذوقه وفي الطعوم المشهور انها تعلق على الحار
 والبارد والمعتدل منهما في اللطيف والكثيف والمعتدل منهما على ما ذكره
 المصنف وهو ظاهر وقال واما المشروبات فليس لها اسم مخصوص الا من جهة
 الموافقة واليهما كايقال راحه طيبه او راحه خفيفة او من جهة ما تانها
 من الطعوم كايقال راحه خفيفة او راحه خفيفة او راحه خفيفة او راحه خفيفة
 شمع في المشروبات وهي الراح ولم يضع القدماء لاناوعها اسما
 بانزادها

٢٤

قالوا ان يكون الصوت مجردا في الخارج لما كان كذلك كان له في النفس كمالا
 عند ما استيقظ لم يندك جهتها وعلينا غير طبع ايضا قال في الهواء اذا تموج
 وقامه جسم بكل اوجها لم يمتنع حثي انصرف الى جانبها على غير
 ذلك ان كل حثي من تلك صوت هو القدي اقول في الهواء اذا تموج
 التوجع والقلع حثي صوت على ما تقدم ثم ان ذلك الهواء المتوجع قد تقاوم
 في جهة توجع جسم فيقبل بجمله وجارا لم يمتنع عن التوجع في جهة اخرى
 على ذلك الشكلا بعد حثي صوت اخر من هذا التوجع الثلث وسمى هذا الصوت بالقدي
 وهو حاصل الحثي صوت وقلا يبدل معاونة للصوت الاصل اذا كان الحثي في جانب
 السام ولما كان صوت الغني في الصغر اضعف من في القار قال ولما المندقا
 فاجسم القدي لا يتحرك طبعه لشدة كثافته اذا الحثي في كليل الا في جهة اخرى
 بطبعه شدة كثافته اذا الحثي في كليل اجزاء احسن من طبعه كالقار وسمى
 هذه الطعم نقاهة والنقاهة قد يقال على عدم الطعم ايضا والجم اقل الطين
 او كثيف او معتدل والناع على الثلثة اما الكرامة او البرودة او الزوال في المعتدل
 بينهما فالخارج اذا فعل في الكثيف حثي الحرارة وفي اللطيف كرامة وفي المعتدل الملوحة
 التبريد والبارد ان فعل في الكثيف حثي الحرارة وفي اللطيف الحثي
 وفي المعتدل التبريد والمعتدل ان فعل في الكثيف حثي الحرارة وفي اللطيف
 الذمومة وفي المعتدل النقاهة غير البسيطه اقول لما في حثي الكس
 السموية شمع في المذوقه وفي الطعوم المشهور انها تعلق على الحار
 والبارد والمعتدل منهما في اللطيف والكثيف والمعتدل منهما على ما ذكره
 المصنف وهو ظاهر وقال واما المشروبات فليس لها اسم مخصوص الا من جهة
 الموافقة واليهما كايقال راحه طيبه او راحه خفيفة او من جهة ما تانها
 من الطعوم كايقال راحه خفيفة او راحه خفيفة او راحه خفيفة او راحه خفيفة
 شمع في المشروبات وهي الراح ولم يضع القدماء لاناوعها اسما
 بانزادها

المتصل

طوائف

بل غير واعنها بما مأخوذة من جهة المولد والخال كالتقاليد التي طيبة ورائحة
 او من جهة ما تقارنها من الطعوم فيما لا يحسنها وحرمانها لم يقنعوا الا بالحد
 والعود كما بارزها وكذا غير ما من الترواح قال النوع الثاني الكيفيات
 المستعدية وهي قوة ان كانت كمال الانفعال كالمصاحبة والقدرة وضعا والافق
 ان كانت كمال الانفعال كالمركبة واللبثي قول لما في الكيفيات المحسوسة
 في النوع الثاني من اقسام الكيفيات الاربعة وهي الكيفيات المستعدية وهي الكيفيات
 باعتبارها بتبطل الحلا لا في سرعها وعرفان كانت كمال الانفعال كالمصاحبة والقدرة
 قوة ان كانت كمال الانفعال وقبول لا في سرعها سميت لا في قوة ووهنا وضعا كالمركبة
 واللبثي في كل هذا القسمة في لما كقصة يتخرج بها القابل في احوالها في قوله قال
 النوع الثالث الكيفيات النفسانية وهي حال ان كانت راسخة وممكن ان كانت زائلة
 والفرق بينهما بالعود والقدرة لا بالانفعال قول لما في النوع الثاني
 من الكيفيات في النوع الثالث من الاربعة وهو الكيفيات النفسانية في التماس
 احوال الملكة لانه ان كان لا يحسنها سميت ممكنة وان كان غير راسخة سميت حال او الفرق بينهما
 بالعود والقدرة لا بالانفعال فان التقاوت بينهما تقاوت البقاء والحدوث
 فكما ان الصبي والرجل قد يتخذان بالشخص فلهذا في كل ما بالانفعال كمال
 والملكة فقد يكون العقل حال في اول حدوثه فاذا تحكمت في النفس وسميت ممكنة
 والعلم هو حصول ما هيته الشيء في العقل مجردة عن اللواحق الخارجية وهو ما انفصل
 كمن علم ما هيته منفصلة الاجزاء في العقل متميزة بعضها عن بعض والاعمال هي علم
 مسئلة ثم تغفل عنها ثم تسيل عنها فانه كحضر عنده حال بسيطه في صياها لتفصيل
 تلك الاشياء التي كانت صورة على التفصيل قال لما هذه الاجزاء ان لم يكن معلومة
 بطريقه العلم بالاجزاء قبل العلم بالماهيته وان كانت معلومة بغير بعضها
 عن البعض على التفصيل وحمايه منع الشرحية الثانية فانه لا يميز من العلم
 بالشيء العلم بامتيار غير غيره ولا للزم من العلم بالامتيار العلم بامتيار الاجزاء
 الى

الى غير النهاية اقول العلم من الكيفيات النفسانية فلهذا كانت المنفعة بقاء
 ورسمه بانه حصول ما هيته الشيء في العقل مجردة عن اللواحق الخارجية وهذا ان
 جعله مقرا لما هيته العلم فهو خطا لانه من الامور الغيبية عن التوفيق وان جعله محلا
 عليه فهو حق لان قوله حصول ما هيته الشيء في العقل في يديه اما هيته المنفصلة لا الاشياء
 المنفصلة بل هو لا بد بل هو محض الشك في كونه من طوع عن العود في الخارجيه ومن العلم
 الى انصلي وزحالي ما يعلم المنفصل كمن يعلم ان الماهية المركبة منفصلة الاجزاء
 بغير العقل بعضها عن بعض اما بالافق وبالقوة القريبة من الفعل كمن يتخذ
 في كل حال على استقصاء تلك الاجزاء ولا في عرض عنها فاما اعتبار عقله او جيبه
 او التفات عن تلك الاجزاء او يكون كماله لو سبقت عنها لم يميزها لا باعتبار كماله
 تلك الاجزاء واما الاجزاء في كل علم مسئلة ثم تغفل عنها ثم تسيل عنها فانه كحضر
 ذهنه القدرة على الجواب عن تلك المسألة وتعلمه باقتداره على الجواب عنها استلزم
 علمه بها لما لم يميز تلك المسألة ولا يعرف تفصيلها كان العلم بها حيا ليا والعلم الجلي
 باكتسبه يستلزم على وجه واحد ما تعلمه للمعلوم ولغيره وهو المعلوم منه والثاني
 خصوصية ذلك المنفصل وهو مجهول فذلك المعلوم الشارط ساقط على العلم بالمنفصل الذي
 كان حاضرا عنده ولا مدله ولا معرفته فمعرفة هذه الاجزاء ان لم يكن معلوما لم يكن العلم
 بالماهيته مسبوقا بالعلم بالاجزاء وان كانت معلومة وجب امتياز بعضها عن البعض
 بالتفصيل لان العلم بتلك الامتياز والجواب المنع من شرطه الثانية فانه لا يميز
 من العلم بالشيء العلم بامتيار غير غيره فان الامتياز عن الغير حكم حاصل للماهية بالنظر
 الى تلك الغير والتمييز من العلم بالماهيته العلم بما تفادى فلا يميز العلم بامتيار ما عن تلك الغير
 وايضا لو جرد من العلم بالشيء العلم بامتياره عن غير لزم العلم بامتيار ذلك الامتياز الى
 ما لا يطاق قال لما والمنفصل قد يكون بالوعود وتقدم المنفصل عما من شأنه العقل
 وسمي العقل اصيل في وقد يكون بالفعل اما بالبداهة من منفصله النفس والاعتدال نظر
 وسمي العقل بالملكة واما التي قلنا في كونه محسوسة فانه قد يكون على استحضارها

متى شاء وسمى العقل بالفعل واما النفس فتعقل واما النفس فتعقل واما النفس فتعقل
 وتسمى العقل المستفاد اقول النفس مبدأ طياتها خال من جميع العلوم وقابل لها
 والحكماء قطيعان وكنت العلوم ويندجج في التسلل الى تحصيلها من جهة النفس الى حاله كال
 فقي السند في طياتها حيث هي خالية عن العلوم القدرية والكيفية وقابل لها ليسبقها الذي
 فهو بالقوة موجود ومعدوم بالفعل فاما من ثلثه حصوله عقلا حيويا تياتيا تشبها لها بالحواس
 المستندة للصوره ثم انما تستفيد المقدمات البدئية والعلوم القدرية والكيفية
 من النفي لا في بواسطة الاستفاد الحاصل لها بسبب الاجتماع بالصوره كونه قال اذ لا
 كل جزئي بسبب عدم اقامه تعقل كلي من جهة وبسبب هذه المنة عقلا بالملكه اذ لا
 المقدمات القدرية استندت لمعطها للامور الكسبية فاذا حصلت ما كان في حيزه
 بقدره على استحضار ما هي شارة سميت عقلا بالفعل واذا اعتدنا هذه النفس في حاله
 حصولها بالفعل كمال فينبغي عن النفس يكون معقولها بالفعل على معنى ان النفس تعقل
 بعقلها متمسكة عقلا مستقلة او لا يمتد الى الكمال اياها لا يقال النفس اذ لا يكون
 كان العاقل غير العقل فله يكون تعقل عبارة عما ذكرتم لا تاتوا نقول المقدمتان معان
 فلان اما الاولى المعقول صورة كلية والعاقل نفس شخصية والحكمة غير الاخيرة والعلة الثانية
 فلان خضد ماهية الشيء لا من حضور ماهية الشيء ولا يلزم من كون بلا خضد كونه العلم اقول
 لماذا كان العقل حصولا ماهية المعقول للعاقل استندت في كونه خاضع بين العاقل
 المعقول والوجود عليه تشكلا وهو ان العاقل لذاته انما يعقل ذاته بذاته لاهية
 ولا صورة معاقرة لذاته حاصلة لذاته بل نفس ماهية فله يكون المعقول هو العاقل
 لا معاقرة له ولا يلزم اجتماع صورتين لشيء واحد واذا كان كذلك لم يكن العقل
 مفترقا بما ذكرتم واجاب عنه ان من مع المقدمتين معا بان قال لا يلزم
 ان العقل هو نفس العاقل بل معاقرة له بل ان العاقل هو غير المعقول لكن
 لا يلزم كذا بطلانها ونحوه وسند المنع في الاول ان المعقول في الانسان مثله
 صورته كلية والعاقل به وهو نفس جزئية شخص فكون العاقل معاقرة للمعقول

فلان

٩٨ للشئ
 فادلهم الاتحاد ونحوه من الثانية ان العقل متبادر نحو حصول الشيء وحصول الشيء
 اعم من ان يكون حصول الشيء الماخوله او من ان يكون حصول الشيء الذي هو في ذاته
 كذا لا يخفى وهو حصول الشيء لنفسه كذا لا يخفى وهو حصول الشيء في ذاته لا يخفى
 عندك ان الاول فلان العاقل هناك اذ كان هو النفس كونه هو العاقل بل الصورة الكلية كان
 لعقل الشيء بل هو لا لنفسه وكما هنا في عقل الشيء لنفسه لا في غيره واما الثاني فلان
 الحصول لان كان في العقل فلا يلزم كونه اعم من الوجود حيث يمكن حصوله في فردا له النفس
 كما ان قولنا ان كذا علة اعم من حيث العقل كونه علة لشيء معاقرة له لشيء نفسه يلزم
 من ذلك ان كان كذا الشيء علة لنفسه فلهذا هو الا يلزم من كون حصول الشيء لنفسه حيث
 العقل امكن ان يوجد هذا القسم فان هذا باطلا وطفا قال العلم في ان كان العقل
 الشيء بعد تصور وانفعالي لان كان العاقل قول فلهذا هو العلم الى فعله انفعالي
 وذلك لان العلم ان كان هو المحال للاعيان الخارجية كما ان صورة صورة نفس في جوهرية
 الخارج ووجوه تلك النفس في الخارج كك ما تصورناه سمي علما فعليا لان التأثير مستد اليه
 وان كان مستدلا من الخارج كما اننا نأخذ صورة نفس في الخارج فيحصل في هذا صورة
 مستندة من الامر الخارج سمي علما انفعاليا قال النفس في بعد الفطن خاله
 عن جميع المعقولات لكنها قابله لها والاطما صارت قابله لامتداد حواسها بالذات
 وسوق حصولها على حصول شرائطها وارتدادها الى ان يكون لها مقولة الاجسام
 بالحركات والاحاطة بالعلوم في بعد الفطنة واذا حصلت حصل المعقولان بالفعل
 فان لم يتعد تصور من فيها في حين لم يذعن بالنسبة سمها تصور على استمرار الوصل الذي
 يحصل به نسبة اجسام الى الاخر اقول قد تناه ان النفس البشرية في مدخلها
 خالين من جميع العلوم ومن ايضا قابله لها والاطما صارت قابله لامتداد حواسها بالذات
 المعقول فاذ لا يكون قابله لامتدادها فلهذا ان سمي العقل كونه علة لشيء معاقرة له
 لا معاقرة له ولا يكون قابله لامتدادها فلهذا ان سمي العقل كونه علة لشيء معاقرة له
 امتداده فلهذا ان كانت النفس نفسا البسمة ولا في ذلك من اوقات والصوره فاني

في العلم
 في العلم

کائنات طاقوت

٢
مقنة

والفكر

عاقلة لذلك الغير لان معنى التعقل هو المقارنة وهذا الجود لما صح ان يكون معقولا
على ما هيته مقارنه ذلك الغير وامكان المقارنة لا يكون توقفه على حصول الجود في
العقل لان حصوله منه نوع مقارنه فيكون له مكان الشيء متوقفا على ثبوتها بالغير طال
خلفه وادراكه متوقفا على المقارنة على التعقل ثبت على ما حية ذلك الجود اما كان المقارنة
و هو بعينه اسكل للتعقل فثبت لذلك الجود اما كان التعقل او لم يثبت للجود
وجب ان يدوم له لانه لو ثبت لم يثبت في نفسه وان لم يثبت لم يثبت في نفسه فثبت
العقل الجود ما ديا هذا خلف العقل هو المصنف على هذا الدليل هو الجود الاول
لا نسلم ان كل جود يمكن ان يكون معلوما فان وجد الجود لذاته بجود متعقل ان يكون
معقولا ولذا امتنع ان يكون معقولا وحده امتنع ان يكون معقولا مع غيره وهذا النوع
ليس بجعل لانه وجد له جود في نفسه يصح ان يكون معقولا من حيث انه جود فان
امتنع تعقلا لتعقل لانه فذلك لانه من حيث هو جود ليعلم للمعقولة بان من حيثية جود
المشكلة لا نسلم انه جود فان كان الجود كقول العقل مع غيره بمعنى ان يكون حالا
في نوع عاقلة لمع ذلك الغير كان ممكنا ان يحل فيه صور المعقولات في العقل حتى
يلزم امكان المقارنة صور المعقولات في العقل فان المقارنة الاولى عبارة عن احوال
المتقارنين في نوع عاقلة لها والثانية عبارة عن حلول احوال المتقارنين في
الاخر احوال العقل وهذا النوع ليس بمتعقل لان الاول لم يوصف او لم يكن متقارنا
في نوع عاقلة معي محال لما كان المقارنة احوالها لاخر مقارنه لعل المتعقل في
العقل فان ذلك معلوم البطلان اذ لا يمكن تصور المعقولة في الصورة الجود
معقولة في الذهن من جود متعقلا متقارنا في القوة العاقلة على امكان
مقارنتهما في الخارج المألوف سلمنا ان مكان تقارنهما في العقل لكن
لا يلزم من ذلك انهما في العقل فثبت انهما في الخارج فان المقارنة الاولى
عبارة عن حلول الصورة العقلية في الجود حال كونهما في العقل والثانية
عبارة عن حلولها في حال كونهما في الخارج وقد بينا انهما لم يستدكوا بهذه
المقارنة

ولا يلزم
القائمة على ما تم انصاف ثم منع القدره من الجود كقول ما يمكن له
من عدم الجود كقول الجود ماديا على تقدير تحصيل الصورة قال **والقدرة** نوع
هي مبدأ الافعال مفسدة ونسبتها الى الصدق على السوءة اقول **القدرة** نوع من الكسب
التفانيه فليكن اذ كانا معينا للعلم والقدرة عبارة عن النوع التي تصدر عنها الافعال
المفسدة وهذا الكسب عبارة عن دخول النوع الباطنة في نوع من النوع الملكة عند الاول
في التقدير ان كان لها قوة تصدر عنها الافعال المقترنة بالثبوت والادراك **القدرة**
اذ اخذت من حيث ان الفعل صالح الصدق وعن الذات باعتبارها كالكسب الصدق اليها
على السوءة فليكن صدور الصدق عنها وقدير طلق القدرة على الصدق لو ثبت من المشهور
راستحاج جهات المؤثرة وشراطها لا يكون منها من القدرة الى الصدق في هذا
ظهور ان التراجع هنا لفظي قال **والكل** ملكة تصدر بها من النفس من غير
تقدم روية اقول **الكل** ايضا من الكسفات النفسانية وهو عبارة عن ملكة تصدر
بها عن النفس فعلا لها بسهولة من غير تقدم روية وفكر وهو مغاير للقدرة لان فيه القدرة
الى الفعل والترك والحدة والفعل لانه قد يوجد كليفا وهذا الكل يسمى **كله** على
عبارة عن الحكمة الهيبة التي يقال في ضابطها **كله** النظرية لان المراد بهذه الحكمة
العملية الملكة التي تصدر عنها الافعال المنوطة بنوع من النوعين اعني **القدرة**
الاوالة والنظرية وفي الاول هو اذ بها العلم بالامور التي وجودها متدانيا وطا
دورية **القدرة** في الملكة والعلو قال **والقدرة** ادراك الملك من حيث هو معلوم
والا لم ادركه الانسان من حيث هو متعارف اقول **القدرة** والام من الكسفات
النفسانية **والقدرة** ادراك الملك من حيث هو معلوم فالادراك حصول اللذة وعمل
والتفصيل بالملك لا يخرج عن غيره وقولنا من حيث هو معلوم لان ادراك الملك
لا من حيث هو معلوم لا لوجوب اللذة فان النفس عند كل كمال ولا ملذذ لانه لم
يدركه من حيث هو معلوم والصفة وان كانت مده لا انما استنداد بها
لم يكن مشعورا بها فلا يقع بها لذة امت اذا ذهبت بعد ذلك لان لذة

تلاوتها

بها حاصل لنوع الادراك وذهب قوم الى ان الله عدم الالم فان يشع
 لانه يستفهم به الم كجرح وكذا الشوم والكجرح وهذا ضيق لصلوات الله
 غيب متناه صورة لم يدركها ولا يثبت لا يقال ان الله دفع الم المتوقر
 واما الالم فانه مقابلة متوقر ذلك المتناهي من حيث هو متناه في القيد لا غير اخر
 ما يدرك من الامور المتناهية لها لا من حيث هي متناهية فلا يقع بها الم كجرح المستند
 قال في الحق حالة او ملكه يصدر عنها الافعال من الموضوع لها سلبية
 في المرض حالة او ملكه يصدر عنها الافعال في الموضوع لها غير سلبية ولا واسطة
 بينهما واما النزح والحزن والكفد واشغالها فغنية عن التوردا قول
 الحق في المرض من الكيفيات المتساقطة على ما ذهب اليه الشيخ وتارة تارة
 ذلك من حيث ان المرض جنس امور ملتبس سود المزاج وسود الشوك وتفرق
 وسود المزاج كصلوبه لانه احد الكيفيات او نقصانها غيبة تحيل الافعال
 المقاديرة عن قوى المزاج فان كان المرض هو الكيفية بان يقال كجرح مزاج
 كان من الكيفيات المحسوسة وان كان هو كونه بها غيبة كان من باب المضاف وان كان
 هو تضاف للبدن بها فهو من باب ان يفعل وسود المزاج كجرحه عن مقدار رزق
 او شكل او وضع او انسداد في كجرح كجرح الالف والابدنة وليس
 شيء من هذه كجرح وانما هو التضاف لغيره في المرض من الكيفيات وكذا الحق
 واذا عرفت هذا فنقول الحق حالة او ملكه يصدر عنها الافعال من الموضوع لها
 سلبية وانما قال حاله او ملكه ليشتمل على الكيفيات المتساقطة على كمالها المتفرق
 سريعا والملك التي هي ثابتة والمرض حاله او ملكه يصدر عنها الافعال
 من الموضوع لها غير سلبية ولا واسطة بين الحق والمرض على هذا الاطلاق
 ومن غير الحق سلامة جميع الافعال المرض باختلاف جميعها بل هو في الواسطة
 بين الحق والمرض واما النزح والحزن والكفد واشغالها من كجرح والحق كجرح
 البسائر وغير ذلك فانها غنية عن التوردا لانها من الوجوه ثبات ولا ينفك
 منها

ط
نك

منها قال في النزح النزح الكيفيات المتساقطة بالكمالات وما في متصل كالزوجة
 والنزح او في المتصل كالاستقامة والاستقامة والخط المستقيم كجرح في ليل
 يتوقف طوله فاذا اثبتنا الخطوط وادركناه حتى عاد الى وضعه لا يثبت
 الدائرية واذ اثبتنا الخط المازم كخط المستقي بالخط واذ اثبتنا الدائرية
 الى عادته لا يثبت الا حركته الكوة واذ اثبتنا سطحها متوليا للضلع
 على احد طرفيه وادركناه الى ان عاد الى وضعه الاول حركته الاسطوانة واذ
 اثبتنا احد اضلعها المحيطة بالنهاية من المثلث القائم الزاوية وادركناه الى
 ان عاد الى وضعه الاول حركته المجرى في القوس هذا هو النزح الى النزح
 الكيفيات المتساقطة بالكمالات وهو الذي لا يوجد في الكلم اما المتصل كالزوجة
 والفرقة ركني كجرح الزوجة من الكيفيات نظر فانها عدم الزوجة على التمسك كجرح
 الزوجة من الكيفيات نظر فانها عدم الزوجة على التمسك كجرح الزوجة من الكيفيات
 نظر فان الزوجة هي الانتماء ومنها ومن العدد ومن النوع من الالف
 فان جعل الزوجة هي قول الانتماء فهو من الكيفيات الاستعدادية واما
 المتصل كالاستقامة والانعكاس فانها كجرح عارضات في الخطوط والسطوح
 وكذا الاستدارة وفي كونها من الكيفيات نظر فان التمسك يسمى كونهما من بالوضع
 ولما كانت الاستقامة معارضة للخط المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
 يتصل بنقطة من فان الخطوط الواصلة من احد النقطتين الى الاخرى
 تقع على حيات مختلفة منها المستقيمة ومنها غير مستقيمة وانما المستقيمة
 هذا تعريف او تقليد وعرفه لا يثبت من الموضع على مقابلة الى نقطة
 كانت عليه بعضا لبعض هو وجود من لا اول ولما كان جود الخط المستقيم
 مقابلا مستدلا عليه وشيخ في الاستدلال على وجود الدائرية وغيرها
 من الاشكال وقد نازع جماعة في ثبات الدائرية واستدل المصنف عليه
 بانها اذا اخذنا الخط المستقيم ووضعناه على سطح مستوي اثبتنا طرفه

وادناه على نفسه حتى عاد الى وضعه الاول فانه كحدث وان حصة ادا
 على قسطا وادناه الى ان عاد الى وضعه الاول حيث ان كان كخمس اذ
 سطح متوازي الاضلاع كالمربع واثنين على ان ضلع كان من ضلعه
 وادناه الى وضعه الاول حيث لا سطواني واذ اخذنا مثلثا قائم الزاوية
 واسماه على حرضه الميطر متلكم الزاوية القائمة وادناه الى ان
 عاد الى وضعه الاول حيث الحزوط واذ اخذنا قاطعة من الدان الاصفر
 من نصفها وادناه على قسطا الى ان عاد الى وضعه الاول حيث الشكل
 القديسي فان اخذنا اكثر من النصف حيث البيضي قال — والشكل ما يخط
 به حذو حذو او بية فاحدث من اتصال حركتي طين بالخر اربع الاستقامات
 ولست معي كتم اتمها قد يتصل عند الاذياء ولا شيء من اكم كذا كذا لا يتوهم
 من اكم لبقوطها المساواة واللا مساواة لاحتمال ان يكون ذلك العنصر الذي
 اقول — انك لا تعرفه انقضا بانه حال حاظر حذو واحد وحذو حذو فاما
 الواحد كما في الزاوية الحذود كان غوطا من الاشكال اذا احتوتها جميعا كل
 عن هيئة الحاطة الحذود الحذود بالحكم من جهة الحاطة تمامه وهذا لا اعتبار
 بكونها بالكتف على ما عرفت المصنف يخرج من باب الكتف اما الزاوية فتد
 اختلاف بينهما فبقيا انهما من الكسبة المتقبة بالكتف وهي حصة حاصل ذلك الوضع
 بسبب اتصال حركتي طين في السطحين نظري لا معي الاستقامة وقت
 انهما من باب اكم انهما تقع كالمساواة واللا مساواة انما يكون كما اذا كان
 قبوله بالذات وكما يمنع جوطها لها بالذات فلا حتم ان يتصلها بالخر
 الذي ليس على رطلان كتمها كما انهما يتصلان بالتصنيف والشي من اكم كذا
 والقدر طامرة فان القصة والمنعجه لو وضعها على جاع كتمها ان
 ان اكل طين متصلان على الاستقامة او على الانحناء في غير جهة الزاوية
 كذا الكثر في المسئلة كما سنرى في مباحث المضاف قال —

وهو مضمون
 في كتاب
 في كتاب
 في كتاب

بالمضاف

معبر عنها
 والمضاف يتناول بالاشتمال على نفس الاضافة وهو كخمس وعلى المركبة منها ومن
 المشهور في اقول — لما فرغ من البية عن الكدوش على البحر على المضاف
 وهو ان المضيفين حقيق مشهور في كخمس فهو نفس الاضافة كالان ما حذو
 بجزء من الذات التي لوجودها ومشهور في مولاها هي التي وضعت لها الرضا
 ما حذو — مع الاضافة كالأب ويقال للمعروف ان بال لوجود الاضافة جزا من
 الماحوز مصروف مشهور كذا في الاب قال — وله خاصيتان التكاثر في الزاوية
 ووجوب الرضا كذا في الاب ان يقال ان الزاوية لا ينفك
 في المضاف كخمس المشهور في حاصره الاولى التي كانت في الوجود على معاني
 سيجل تقدم لاحد ما على الاخر بل يجب وجودهما معا وهذا حكم ضروري
 فان العقل يقتضي وجوب الصاحبة منهما والعلم بان الصاحبة مشتركين مضاف الى الامر
 التقضي المتقدم كذا في الشانه وجوب التقاضي على معنى انه منسبا
 احد المضافين الى صاحبه من حيث هو مضافا كان صاحبه مضافا اليه من كل
 احيثه فانه متى قيل الاب ابل لا يصدق ان لا يوافق الاب ولا اذ المضاف
 اليه مجرد ابل الاضافة لم يجب التقاضي فانه اذ قيل الراوي ان الانسان الصمد
 انما اكله كذا في الوفاي ان اكله انما اكله كذا في الوفاي والراوي والراوي
 بالراوي — وهو ان كانت محضه ومطلقة في احد الطرفين كان المضاف في
 جاع كذا في النصف المطلق واذ النصف المطلق والمعين اذ المعين اقول —
 من المضاف ما هو مطلق غير ما حذو مع الملك المعين وضمه ما هو معين مخصوص
 بما هو معين فان المضاف معين محله في احد الطرفين وكان المضاف
 كذا وان اخذه مطلقا كان مقابله مطلقا فان النصف ان اخذه نصف المعين
 كان محله فتنق مقابله المعنى النصف وان اخذه نصف مطلقا كان مقابله
 في مطلقا قال — وتخصيص موضوعها لا يسعي تحصيلها فان الزاوية

في كتاب
 في كتاب

كقدم ضوء الشمس على ضوء ما استأثر بها او بالزينة كقدم الامام على النجوم
 اذا اقبلت على الجوارب او بالتيه كقدم العالم على الجاهل اقول المتقدم في
 من الاضاف فليدركه المصدق هنا وتقال عند الاول على خمسة معان احدها
 التقدم بالزمان وموزون بوجاهة المتقدم في زمان المتقدم على زمان المتأخر كالسب
 والابن الثاني في التقدم بالقطع وموزون بمر التقدم مستغنى عن المتأخر
 والمتأخر محتاج الى المتقدم ولا يكتفى بالتقدم في وجود المتأخر تقدم بوجه
 على الاراس الثالث المتقدم بالعقبة وموزون بكون المتقدم كافي في وجود
 المتأخر كقدم ضوء الشمس على ضوء ما استأثر بها السراج التقدم بالزينة
 اما الزينة الحكيمة كقدم الامام على الناس اذ جعلت البداية من الجراح
 او العفلة كقدم الجفنى على النوح اذ اعتبر العام الحاس التقدم شرق
 كقدم العالم على المتعلم والمعلمون يقولون فما آخر من التقدم العارض
 لا جزاء الزمان النسبة اليهما فان ليس منته ما على اليوم ما هو الاخر
 هذه المقدمات اما بالزمان فلا يقال ان يكون الزمان اما بالعلية
 فلا يقال كعدمه حدة في الوجود واما بالذات فليسا وما الى الطبع
 فيحصل كقص بعضها بالتقدم والباقي بالتأخر وان المتقدم بالذات
 موجود في المتأخر وما في اوقاعه منته قال والمتتاليان اما الآن
 ليس من لوازمهما واما بينهما شي من جنسهما سواء كانا حقيقيين في النوع كقدم
 او ممكنين كقدم حجر لسمان المتتاليين ايضا والمتتاليان مختلفان في الزمان
 في الوضع ويحتمل فاما ما والتمس هو الذي يحصل فيه ما ينبغي وما لا يحصل
 ايضا فان لم يحضر منه فهو فوق التام والممكن ما يحصل مابه من
 يحصل كالزينة كانه من التمام والناقص ما لا يحصل اقول احتمل
 انه من جنسهما من الشئ المتتاليين فهو من جنسهما شي من جنسهما
 كالميت فانما تال للتأخر لا للتأخر ولا شرط اتفاقهما في
 النوع

التعريف
 التباين

ثاني ابيته وانما هما متتاليان باعتبار ما بينهما ومراعاة ما بينهما
 باختلاف الذي يقع في الوضع عن المتصلين الذي يتخذ في الاستعداد وضار
 احدهما كالميت والباقي طين قال المتتاليان الرابع في اثبات الزواج
 لانه لما ان اجاز لانه فقدم واما انه واحد فانه لكان له واحد مشترك في وجود
 الوجود الذي هو نفس الماهية فكانا مشتركين في الماهية ولا بد من اشتراكهما
 في الوجود فان كان الماهية واحدة كان كل واحد منهما مركبا من الجفنى الفصل وان كان
 فحسب كل واحد على فان كانت مهي الماهية كان لا ذما لها فالواجب ان يكون واحد
 وان كانت غير ذلك كان الزواج لذاته محتاجا في تعينه الى سبب منفصل اقول
 في هذه المقالة مسأله المسئلة الاولى في اثبات الزواج لوجوده في الواقع
 هذا هو الجذر الاعظم من هذا الفن وهو اثبات واجب الوجود في ذاته
 وما سمي لغيره الكمال ما بثبوت تقدمه في ابطال التسلسل واما صفة
 فكونه ورحله وتدرج طوع عليه الواحد معان منها اما اثباته هنا وهو
 الواحد بالتقدم اذ لو كانا شي كل منهما واجب لذاته لا يشترط في وجود الوجود
 وقديما في وجود الوجود لا يجوز ان يكون ادا على الماهية والواجب ان يكونا
 جوازا متباينين في الوجود وكما فيكون مكانه لا خلاف واذ كان شي في
 الوجود فله شدة في الماهية فان لم يمتد احد منهما الى الآخر فلهما واحد وانما
 اما حصل متقوم فكمون كل واحد منهما مركبا من الجفنى الفصل في اثبات
 وجود الوجود فلهما التباين في الماهية فكمون كل واحد منهما
 في الوجود فلهما واجب الوجود مطعون غير من حيث انه لكان واحد
 خلف ما في الزواج لذاته ليس بغيره فلهما واحد في الماهية فكمون كل واحد منهما
 الى غير ذلك ليس من حيث ولا ضرورة لهذا يعني في جوارب الزواج وانما
 في التوقف حصل على كسبه لا يتقدم الا في كسبه والواجب ان يكون
 متساويان فيكون جوهرا لان النوع واحد في الوجود في الاعيان

خلاف

مستند على إمكان كماله التقدير على ما وجه فكون كماله كماله لا يمنعنا من ذلك
والثاني وهو ان يكون المحرك على ما طرأ ايضا لان المحرك اصغر من كادى الصدق
لا تعقل ثمة في الاكبر فوجب ان يستند كل ذلك الى عقول هذا الدليل غيرنا على
اعز لضافه في كتاب الامر له وغيره قال — ولان حركات الافلاك رادية على
ان كانت رادية في اجزى وجب ان تصحاحها عند حصوله في الارادة في كل في طلبها استعمال
ان يكون ذاتا مجردة لا مشاع حصولها لغيرها بالثبوت في مجرد والمشيئة في جميع ذلك
ليس ذاتا واحدة ولا تشابه في الحكم في كماله بآدم في مجرد والمشيئة في جميع ذلك
متعددة اقول — هذا دليل اخر وتقر به لانه قد ثبت ان حركات الافلاك رادية
لان المستدرة لا يجوز ان يكون طبيعة ولا ضرورة فنقيت الارادية والادارة الابتدائية
الى مصدر اخر في فتنى ارادة حسيه او كلي فتنى عقلية ولا يجوز ان يكون ارادة الافلاك حسيه
والا لوجب ان تصحاحها عند حصول المطلوب فتعجز ان يكون كماله واذا ثبت ذلك فمعلوم
المطلوب بالكمية اما تحصيل ذلك مجرد في تصور النفس بهما والاول بحال الاستماع في الحجة
بغيره فتعجز لما في وهو ان يكون التصديق كماله النفس بآدم مجرد فان كان المشقة بمعنى
جميع الافلاك ولما اقتضاها هذا في جملة الحركات في غير عتدا وطولها وهو
محال فتعجبت الكثرة في المشقة به فثبت تكثير العقول هذا الدليل لصعده الاول
قال — والعقل المقادير من المبدأ الاول بكمية الاقوال لذاته والوجه من شئ
وهو ماهية جوهرية فيصدر عنه باحد هذه الاعتبارات هيولى الى الفكر ونواظرة
التصور في الفكر وبصدر عنه بالاعتبار في العقل بالاعتبار بالاعتبار
وبصدر عنه في العقل على هذا الوجه عقول هيولى في الفكر في العقل في العقل
العقل المقادير من المبدأ الاول بكمية الاقوال لذاته والوجه من شئ
بواسطة الحركات الجوهرية المستندة الى مصدر بواسطة النواحي الكليات
اقول — قد ثبت مما سبق ان لا توجد اشارة في سلسلة العلوية
عنه لا اشارة وظاهره كذا في سلسلة العلوية

على كثر العقول

والوجه من شئ في العقل المقادير من المبدأ الاول بكمية الاقوال لذاته والوجه من شئ
وباعتبار الاخرى في العقل المقادير من المبدأ الاول بكمية الاقوال لذاته والوجه من شئ
الاول في ماهية جوهرية فيصدر عنه باحد هذه الاعتبارات هيولى الى الفكر ونواظرة
التصور في الفكر وبصدر عنه بالاعتبار في العقل بالاعتبار بالاعتبار
وبصدر عنه في العقل على هذا الوجه عقول هيولى في الفكر في العقل في العقل
العقل المقادير من المبدأ الاول بكمية الاقوال لذاته والوجه من شئ
بواسطة الحركات الجوهرية المستندة الى مصدر بواسطة النواحي الكليات
اقول — قد ثبت مما سبق ان لا توجد اشارة في سلسلة العلوية
عنه لا اشارة وظاهره كذا في سلسلة العلوية

قال... ولا يلزم من تحليل لزوم المقدار...
 كوجوه على تلك المقدار...
 ٥ وكوننا نعتقد كاجم...
 الثاني اننا على ثبوت الموت...
 لا يلزم للجسم باعتباره...
 مستندا الى هيولى...
 وشكلا معينا...
 ان انما لا يكون...
 فلا يتبقى هذا المنع...
 ثم يجرد له عنهما...
 وان تجرد له...
 قال...
 مضيق بعضها...
 هذا يشك كل كبرى...
 الموت...
 من تشابه...
 بعضها الى بعض...
 تنفذ...
 كلية...
 الا عند العود...
 صاعا...
 واجب الوجود...

ووجه...
 غير...
 موجب...
 الثاني...
 والثالث...
 الثالث...
 سبب...
 موجب...
 وما ذكره...
 الثالث...
 الرابع...
 الخامس...
 جميع...
 والشاف...
 والاول...
 والآخر...
 جميع...
 والشاف...
 والاول...
 والآخر...

أن النفس حادثة وإنما باقية بعد الموت وما جعلت وشاوة نفسانيان في السك
 من حيث موطنه وجب الشقاوة إدراك الماني من حيث موطنه وظلكن السك
 بالثبات ما جيبها والقدرة من إدراك الثبات والحيرو وصولها إليه والشفقة
 الإلهية من إدراك الماني والشفرة وصولها إليه وقوة من الغوى للرد أنه لا
 فالغوى لها صفة فلهذا تصور المسقطة تكونها ملحة لها وكذا النعم وإما الغوى
 فالملام لها إتمام إدراك المعنويات والعلم بالموجودات على ما هي عليه
 هذا المنهاج فأن السك والشفقة راجعان إلى إدراك الملام والثاني من حيث
 ما ذكره من أن الغوى جيب السك ولها سبب آخر من أن الغوى لا
 التقاضي الكلاسي على صفات التزوية المتقضية للصفات النفس إلى اللغات
 والاشفاق في الأمور المحيطة والأعراض عن العالم العقلي والشفقة على أمور
 العلوية والشفقة تحصل للنفس بسبب عفاها بامكان التكسر والكتبا
 من الأمور الجهرية مع أنها فاعلة لها فحصل لها الشوق وعدم المشاق إلى
 وكصل التفتيش بسبب الاعتقادات الباطنية للناقص الحق والخلق
 البدينية فالنفس قد كانت توجب حصول الكمال لها فلم تحصل لها ما رجت
 لاقتال الشوق حال تعلقها بالملك أما أن حصل لها كمالها فكان سعي
 لا تذلل له الزمان ولما لا لا حصل كان سعي الزمان وتحول زمانه
 حصل الإله والقدرة لعدم إدراك الملام والشافق فالنفس حال
 مشغولة بتبنيده من طوعه النظم من غير ضل حصل لها ألم ولا
 وهذا البعد الإنسان بمعرفة بعض أسرار المشقة لأن عظيمة وإذا
 والعلو لها عز لا ذلك رقة تالم لو ميتة وأعلم أن غاية النفس
 والشفقة بحسب اختلاف مراتبها في السك وعدمه وكما
 هو الملاك للزودته والإخلاص للقيمته وهذا النقص من
 وفيه الشايع فالسك في الاستكثار والفرح والله مضجعه

فنقول ان التعلق بها تعلقت بهل لتوقف كمالها عليها واذا استكمل بواسطته فترد
 عن الحيات البدنية لازمية لم يكن لها شوق الى البذل فلهذا سئل عن شوقها الى البذل
 فيجبها الكمال الى عالم لا قدره بخير طي سلك الجبروت وان استكملت ولكن لا يتجدد
 عن الهيات المذكورة لم تر لها الصاحبة الى البذل فلا سئل عن فكره في سبب
 الهيات البدنية الباقية معقبة الى ان هذا كمالها لانه لا ردة فانها عرضت بسبب الاشياء
 البسطة فتوزل في الارض وحصل لها السوء الكامل وان لم يستكمل بيت كمالها في الدنيا
 فانها تهاجرات ردية احتمل ان يبقى ما رة بنفسها بعد البذل كقولها في الرد
 عن العذب ومكتمل ان يجنبها الحاجة الى الكمال الى التعلق من انساني وان
 كانت بينهما هيات ردية مكتمل ان يبقى معقبة بتلك الهيات ذاكما وعن ان
 يجنبها تلك الهيات الى التعلق من ان فرسيه في ذلك من الاكرم بشي من هذه الاشياء
 والله اعلم بالمراد اقول ذكر انما التعلق بالخير في هذا الموضع وان
 التعلق بشي من هذه الاشياء هو الرتبة الاولى ان التعلق بالكمال في قولها العلية
 المجردة عن ذلك الى خلق الازمنة البدنية وهو لا يصح السوء وانفسهم
 بعد اخلفتها انما تعلقت بابائهم وبالل شكمال في المعارف فاذا حصل لها
 مصلوهم لم يكن لها شوق الى البذل فاذا تحجرت عنه لم تعلق من ذلك في الجذبها
 كمالها الى عالمها العلوي وصارت في اعلى عليين لا لا يميز المراتبة الثانية
 التعلق الكامل في لقوة العلية الملققة بها خلاف الردية واللكات ان سمة
 فهو لا ردة مفاقة ابدانهم حاجتهم اليها حصول الكمال لهم فلا سئل عن
 من قد سبب الهيات والخلق الازمنة الى ان غدا ان كان خلقا وغرفة
 لانها حصلت لها سبب البذل في قولها وان كان هذا التعذيب بها كمالها
 التعلق الكامل المراتبة الثالثة التعلق بها قصدي في العلم والى العالم الى العلم
 الازمنة فانها تبقى كمالها الى العلم والى العالم الى العلم الازمنة

الحمد لله

[illegible][illegible]

[illegible]

لا الى نهاية ولا كان في الوقت في الهواء ولا في الجو والوقت في الماء في الجو والوقت في الماء في الجو
 اقول لما بطل الحركة بطل قولنا ان هو لا يمتدح في فتحة ان يكون هو
 الباطن من الجسم الحار المماس للسطح من الجسم الحار في ما هو الهواء والوقت في الجو
 اصحاب البعد من الزمان لما كان لو كان هو السطح اكاوي لو كان يكون
 للفلك الجيطة سطح محو تكون في مكان فلم ان التماس في الهواء وذلك لظننا
 ان يكون المكان هو السطح لا السطح الثاني لو كان المكان هو السطح كان الجوز
 الوقت في الماء الجاري والظن في الوقت في الهواء الثاني محو لآن الحركه في
 استبدال الجسم مكانا بعدة في هذا محقق في الجو الوقت في الماء فان السطح
 الجيطة الى جليطه ما كانا يتوارد عليه فيكون محورا وكذا الظن في الهواء
 قال لا تاكيد عن الاول بان الاجسام تنهي الى جسم اتم كان له وهو الكاوي
 بجسم الاجسام بالوضع فقط وعن الثاني ثمة فيهما محو كسح لكونهما غير
 متوجها من سطح الى اخر اقول اجاب عن الاول ان وجه الجسم غير
 كل جسم في مكان فان هذه قضية شعبة غير بديهية فلم يجوز ان يكون سطح
 لا مكان وهو الفلك الجيطة ان لم وضع خاص وهو الثاني بالتمسك في الجو والظن
 محو كسح لآن المحرك هو الذي يفارق مكانه الى مكان اخر ويكون هذا الفارقة
 منه وليسا باثنين لان الثاني هو الذي يثبت في مكان واحد لثمة من اثنين
 ولا امتنع في جليطه كركه والسكون معا في شيء واحد كما في الجمال ما هو في ان
 واحد ولو جعل المحرك هو الذي يفارق مكانه مورا كان ضحا للفارق منه لو كان
 غيره كانا محو كسح لآن اصل الثاني هو الذي يثبت في مكان واحد لثمة من اثنين
 محفوظا فيما سا كان بالجسم فصار راجع الى الاصل ح قال
 والكان يكون سطح واحد وقد يكون عدة سطوح فيكون منها ما كان كما
 تلك في النهر وقد يكون هذه السطوح متحركة وبعضها ساكنا كالبحر
 المصوح على الارض الجاري جنبها الماء وقد يحرك اكاوي محو كسح
 الحركه

الوقت في الجو

الجسم الكاوي

والجسم الكاوي قد يكون متحركا كسح لآن الوقت في الجو والوقت في الماء في الجو
 قالوا بان المكان قد يكون سطح واحد كسطح بحير الحركه ان يكون السطح اتم
 بالمكان من كل جهاته كما في قشر البيض بالنبه الى ما في داخلها وقد يكون متحركا من
 سطوح كما في ماء القنفذ فانه كسطح سطح الارض من سفلا وسطح الماء من اعلى
 ومجموع السطحين مكانه ومثل هذا المكان قد يحرك بعينه كما في البحر المصوح في القنفذ
 فان الماء الجاري عليه تبدل سطوحا التي جعلت جوارحه مكانه من ان السطح من
 الارض غير متحرك والكاوي قد يكون متحركا والكاوي ساكنا كسح لآن السيفيه وقد
 يكونان متحركين كما في الافلاك كالحركة بالهيئة المسئلة الثالثة في الحركة
 قال والجسم متحرك المقدر المتحرك ومتعلق بالثبات فيكون موجودا ولا لا
 فنقد ما المتكررات باحوالها اقول لما فرغ من الكلام في المكان
 شرع في الحركة لثباتها والمراد بالحركة طرف الاستعداد اذا تعلقت به اشارة الى
 حركته اليه وهي موجودة لان المتحرك يقصد الحركه فيها ولا شيء من الحركه
 وايضا فان الاشارة تتعلق بها وكل ما يتعلق به الاشارة فهو موجود وثمة ل
 والاما فنقد ما المتحرك باحوالها على جوارحه من ان يكون متحركا ومن ان يكون
 قد قصد ان يثبت كالمحرك من السواد الى البياض مثله والجواب ان الوقت
 فان المتحرك الى الحركة فنقد احوالها لا تحصيلها والحركه في الكيف بقصد
 الفصل لا احوال المتحرك اليه قال وبغير منتبه في ما في الاشارة والار
 فاذا وصل المتحرك الى اقر حركتها من حركته كانت الحركة ما وراه ان كانت حركته
 الى الحركة وذلك الجواب ان كان في الحركة والحركه بمنح جوارح الحركه لا حركتها
 واليهما اقول لما ثبت وجود الحركة شرعا في البعث في بقيقه وجودها
 وبين انما عين منتبه والذيل على ذلك انها لو كانت منتبه كان المتحرك
 اذا وصل الى منتبه كان متحركا اما الى الحركة او عن الحركة والقيمان
 باطلاق فاقسامها باطل اما بطلان الاول فلا مثل ما هو كسح لآن

الوقت في الجو

ما ورد في المتن من موالح اما اليه واعتدله المصنف يجوز ان يكون المحرك في الجملة
ولا اليها فلا تنحصر القيمة وهذا الاعتراض في غاية التسقوط لان المفرد لا ياتي وان
محرك لا ياتي في غاية ما وذلك لجملة في الجملة ولكن قوله هذا يعطى انه يفهم من الجملة المسافة
التي تحرك فيها وهو فاسد لم يذهب اليه مفضل قال وجودها ليس في حدة ولا في
متشابهة الاستقالة للحظة وكون بعض جوانب المتشابهة مطلوبا بالاطمئنان وبعضها متروك
بأنها اطرافها نهايات وتحدد بها ليس باجسام لانه ان لم يحيط بعضها ببعض كالجوانب
حاصلة في جانب الاخر فهو اما طابا بل لئلا الجملة استوجبة عنها وكيف كان
تكون الجوانب محددة في نفسها لانهما وان احاط كان المحيط كافيافي الفهم لا
دخل في المحاط به ولا في حجم واحد غير كروي ولا لم تحدد به الاتجاه واحده من الترتيب
منه بل الجسم واحد كروي لمحدود يحيطه غايه القرب ومركزه نهاية البعد لانهما
انما يكون المحيط كافيافي البعد كذا ومن معنى انما تقول من الزاوية المحددة
بكونه كرويا ولا لم يتعين الاتجاه القريب ثم يتم التمييز المذكور
فيريد ان يبين كيفية تحديد الجوانب وتبين طاقان المولد من المولد هو التماثل لا التماثل
لان تماثلي الابعاد تدل عليه واعلم ان بعض الجوانب تمتد على اثنائها نحو
او بالحقيق والاولى كافي في المساحة والثلث والقد علم والثلث كافي في النور
والسفل اذ اعرفت هذا اصول لو كانت الجهات موجودة في خارج الامكنة
متشابهة لم يحصل بها ما يميز فلا تكون بعضها متروكا بالاطمئنان وبعضها مطلوبا بالاطمئنان
لعدم الاجسام به ان تحدد اما باجسام او بحجم واحد لان المحدود نسبة
الى الجميع والحد فله كتحقق بعضها بالنقطة دون بعضه وكذا بالاجسام
لا تخلص اما ان يكون مع الاحاطة او بدونها وكذا يحدد كل حجم واحد فله مقام
الحد لان كونه يحدد طابا كثر من حجم واحد لا يميل الى احاطة وهو
محال اما لو افلح في كذا واحد منها عند جهة واحدة في القرب منه
واما البعد عنه فله تحدد له لكن الحد وكذا ان يحدد في الجوانب

و اما ما قلنا من حصول احد الجمين فيهما يكون كل واحدة من الجسمين محقة لها الالها
و هو خلاف الفرض و اما ما قلنا من كل واحدة من الجمين لما مطلوبه للجسم الذي هو
الطلع او منزود له بالطلع و على كل تقدير يحصل احد الجسمين قبل حصول الجسمين فلو كان
بهما بلهما التناقض ان يكون التقدير بالآخر من جهة واحد على سبيل الاحتياط فذلك
يسعى حصول التقدير بالآخر و ذلك الاحتياط فان مع الاحتياط محققا ما الفرض
و ا بعد وقد احسنا لا طبعنا ان التناقض ان يكون التقدير من جهة واحد غير ممكن
و هو محال لانه لا يكون محققا للقرن لا للبعد السواين ان يكون محققا و
في تأويله المطلوب فان يحيطه محققا جهة الزود و من جهة محققا البعد في هذا
الحالت محققة ذكرنا ما في باب تنقح الخفاء و مع ذلك نقول ان غير موجود بالفعل
فكيف يمكن جهة التي هي موجودة بالفعل و ايضا فان هذا الذي ليس على الخفاء
الجمين بالطلع و هو باطل فاننا قد بينا ان جهة طرف الاعتداد هي لفظه المتأخر و جهة
على ما ذهب اليه جماعة و وجوده متساوية في الحققة على ما ذهب اليه الحقوق فكيف
حصل التباين بينهما و قد اجمعت الفرضية بتقدير و ان الحقيقه غير مفسدة للتباين
و لا موجب لصيرورة بعض الجملتها و رطب على بعض ما لا يمكنه ان التباين
بين الطرفين و يبرر الاجسام الخارجة عنها حكمنا يكون تلك الجملتها فرضية و لما
لم تنقح لئلا حاله بتقدير الجسمين الاخر و ان الاصل الزاوي صفة اما و لا التباين
يكونه طبيعيا و التقبول يصح ذلك و اعترض المصنف على الاكتفاء بالجميع باثباته انما
مكون كما قاله كان كما لا بد ان من يعلم شدة بصفاته البعد عنه و كذلك عند كل
اما اذا كان محطا غير ممكن و لا يكفي في التقدير اجاب عنه باننا نقول ان الذي هو
الامر و لقول ان المحقق و لا لا لم يحصل تقدير الجسمين بقوله ان لا يعني جهة العالم
قال و ليس خارج العالم كره اخرى و لا لزوم اكلا سواء كانت حاشية لمحطة و او
لم يكن لقول الترجمة فيما منهما على تقدير الماشية و ما سبها على نفسه و لا مائة
نقد مائة و المتقنان و نقاص ان مع لزوم اكلا و على تقدير الماشية بل و ان
الاكثر من ذلك و لا يمكن ان يكون جهة تلك الفرضية

اقول — ذهب الاول الى ان القوة ليس خارج العالم انما هو قوة العالم
 فان متناهي في نفسه واما الملائكة لو كان موجودا لكان كذا ياد لو كان كذا
 سوا ما شئت قوة العالم ولا انا على تقدير عدم الماهية وظاهرنا على تقدير الماهية
 فذلك الفرق بين الكرتين لما شئت ضرورة ذلك النزج تكون خالية الاحتمال
 لان تلك الابداء سوا كانت الكرتان متماثلتان لا تكون قابلة للتباينة والافتقار
 فكذلك لا يكون خلاصه فاعترضه المصنف من جهة الماهية وعدمها
 لجواز ان يكون تلك النزج مملوءة بحكمه فخر هذا الاعتراض فحينئذ على هذا الترتيب
 يتناول اولاً كونه العالم اثبات اجسام بين الكرتين بمعنى كونه الا ان جعل الكرتين
 وما بينهما قوة واحدة فكذلك يكون العالم وكل واحدة من الكرتين اذا كان بينهما ارضوعا
 وموارد وفاد لازم كمال الجسم لا يمكن ان يكون محالاً واما ان من احتمال ذلك
 على ما تقدم سلمنا لكن لا يجوز ان يكون اجسام الكوة الاخرى غير متحركة الطوارق
 قال — اطلقنا المشابهة في مباحث الكوة الوجود يستلزم ان يكون القوة من
 كل وجه والا لكان كونه بالقوة بل يكون الفعل اما من كل الوجه او من بعضها وكلها
 بالقوة فمفعولها بالفعل انما دفعه او على التدرج والاول كونه الملازمة فأكوه
 مع التدرج من القوة الى الفعل على التدرج ومع تلك الحمول الجسم فمفعولها كانه
 الا انهما يتعارفان الكمال من حيث انه لا حقيقة لها الا انما هي الى الغير كغير
 لها حاصيتان احدهما انه لا بد هناك من لا يمكن الحصول للكوة السابق نداء اليه
 والثانية ان تلك النتيجة ما دام كونه فانه معنى من معنى بالقوة لان الموكالات يكون
 مقترنا اذ لم يصل الى المقصود فأكوه متعلقة بان يبقى منها شيء بالقوة وبان تكون
 المتناهي اليه حاصلا بالفعل فأكوه اذ كان حاصلا في مكان هو ممكن الحصول في
 مكان اخر لان الماهية ان لمكان الحصول تلك المكان واما كان النتيجة اليه ومما كان
 في النتيجة منتهى على الوصول والا لم يكن الوصول على التدرج بل قد فاد ان القوة
 كالأول التي بالقوة من جهة ما هو بالقوة اقول — هذه المقادير على

حاشية
 حركة
 بالقوة

مسألة

المسألة الاولى في كونه ما هي كونه اعلم ان الوجود اما ان يكون القوة او ان يكون
 من غير ان يكون موجودا بالفعل واما ان يكون بالقوة واما ان يكون موجودا بالفعل
 من كونه من معنى الوجود الاول محال فان كونه من معنى الوجود بالقوة موجودا بالفعل
 موجودا بالفعل فلو كان بالقوة من كل الوجه لم يكن الموجود بالفعل موجودا بالفعل
 هذا بخلاف ففي الوجود فاما الاول — ان يكون موجودا بالفعل من كل الوجه وهذا
 لا حركة فيه فان كونه انما يكون الحث مفقود عن المتحرك والقوة وان هذا الشيء لم
 يحد بحد من شيء حتى يكون بالقوة من تلك الجهة لا تافضا به بالفعل من كل الوجه والشيء ان
 ان يكون مشتملا على الوجود بالفعل ولكن موجودا بالفعل من بعض الاعتبارات وعلى
 نوعين الاول ان يكون حروجه من القوة الى الفعل دفعة واحدة وهذا لا حركة فيه فامثل
 هذا الخرج يسمى كونا والشيء ان يكون حروجه على التدرج وهو انتهى بالحركة
 فأكوه من كونه من القوة الى الفعل سمة اسية الا انتقالا من مكان الى مكان
 اخر على التدرج بان يصور في زيب قريب وبعبير بعيد وكا انتقالا من كونه الى اخر الكون
 تعرف الحركة بالحصول على التدرج او سائر السبل لان فلكا انما يفعل بالترتيب الذي
 لا يعرف الاقامة مقدار الحركة في دور التوقف وكذا لا يمكن تعريفها بانها الحمول
 اذ دفعة فان القوة هو الحمول في الاذن الذي لا يعرف الا بانه طرف الزمان فخرج
 الى الدور فظهر للمعنى الاول الى حقيقة الحركة هو جلا ما مد فأكوه ومعنى من الجسم كل
 موجود بعد مقداره فهو كمال لذلك الموصوف فأكوه كمال هذا الاعتبار ومعنى تارة جلا كمالا
 بان حصولها بالفعل يستلزم شيء من الحمول فان الحمول مادام في الحركة فأكوه كمالا
 يطلب فأكوه اذ كانت لها الزمان الذي الى تلك الكمال المقصود في كمالها لا يحصل
 في المكان المطلوب اذ كيف المطلوب ولما كانت الحركة اسبق الكمالين كانت كمالا
 اولها بالقوة من حيث هو بالقوة وما الى كمالها فأكوه — لا يقال لو كانت الحركة
 موجودة لا سيما ان كونه منقسمه والاول كانت المسافة التي تعطيها غير منقسمه
 بل لم يكون وان كونه منقسمه والا لكان احدهما ساقا على الآخر فأكوه كمالا خاص

وجب مكنونه عند حصوله والا كان محسوسا كالاشياء الحركات او بعضها والاول لا يجد
 في حالة واحدة الى حركات مختلفة والمافي التجميع بل من تجميع اوله قد سألنا
 الحركة تتعلق بامور مستقلة المحسوس وهو الموضوع لانها عرضة فلهذا يطهر محسوسا في الحركة
 وهو العلة من الحركة واليكبر لان يكونوا فيكون لما ذكره هنا بل ان كان في الموضوع وجود ما
 وما فيه الحركة اعني الساق لا يمتا انتقال من حال الى اخر ما عنده وما الى ذلك او فسر
 هذا مع كل متحرك فلهذا من علة مفارقة للحيثية بمعنى حركة لوجوه الاول انه لو كان في
 الثلاثة اقسام تكون لا في مقتضى الذات بدون بدلا بها وذلك الحركة مستلزم امتناعه
 ورطلان الثاني غير واضح في هذا الملازمة لان العاقل ما يستلزم الحركة الى الذات عمل
 السكون فلهذا هذه الملازمة والصواب ان يقال لو كانت الحركة لغير مكنونه لكانت
 والمافي لا كما هو المقدم مكنون المنع بل هو ما لا يشك في ان حركتها الحركة الى الذات
 مستلزم استلزام كل جزء من موضوعها اليها فعدم كل جزء بدوله الذات ودور المحرك
 يقتضي عدم حصول الحركة الا في مكنون الحكم ما كما انشأ في الحركة كمنية توجب
 في كل جسم كذا لان الحسية التي هي علة تاسه في الحكم انما في اصلها ما تاسه مكنون كثر
 من الاجسام الثالث لو كانت الحركة لثلاثة فاما ان يطلب شامتها او اما ان كان الاول
 وجب مكنونه عند حصوله المطلوب والاول كان ان يطلبه لا طبيعي مقروكا بالاطيع
 هذا خلف وان كان الثاني فاما ان يكون طاربا لمعجمات بعد ان يجر في الحركات
 والاولى الى حركات مختلفة وهو طاربا بالضرورة او بعضها مكنون جها من غير
 ثبتت هذه الوجوه امسالك في جسم الامر غير اننا فان كان ذلك الامر احدث في الجسم
 فهو الطبيعة ان يكون حركاته والاولا لا لاداة وان كان طاربا بالضرورة
 قال والطبيعية وحده لا يكفي في الحركة لانها ثابتة شامتها ثابتة لا يتغير
 انضمام امر لها وهو ذلك لان حركاتها ملازمة لانها على كمال الملازمة
 لا يحركه الا ان كان المطهر بالاطيع مقروكا بالاطيع لحد غير ملازمة
 انما الطبيعي شرط وجودها في الوجود في الطبيعة انما ان كان كلامه في الطبيعة

في النفس

دون اخر

الى الحركة الارادية وذلك لان الامر ليس له تصور الى الكيفية التي هي حركات واحدة فلهذا لا يجد
 بل امر اخر منضم الى التصور الى الكيفية ليعمل الفعل الجوهري في قولنا ويدان من كمنية
 صدور الحركات عن علمها من ان الطبيعة وحده لا يكفي في انشاء الحركة بل انما يتوقف
 دورها على طاربا بل ما هو الحركة بعينها فلهذا يكون صادرة صدورا وليا عن الطبيعة لا بد
 من انضمام امر غير ثابت الى الطبيعة يكون محسوسا علة غير ثابتة معلومة غير ثابتة
 وذلك الامر خروج الحكم عن حاله الملازمة طلبها والاولى ان الحكم على حاله الملازمة
 يعمل عليه الحركة والاولى انما طاربا اما للحالة الملازمة يكون كعمل الحاصل او لغير الملازمة
 يكون كعمل طاربا طاربا بالاطيع هذا خلف فاذن يجب كقول الحكم على حاله غير ملازمة
 كطبيعة متحركة بالاطيع فكلما وصل الجسم الى قريب من الامر الطبيعي اقتضى ذلك الوصول
 مع الطبيعة الملازمة الوصول الى حركته من الامر الطبيعي ثم الوصول الى الذات في الطبيعة
 مقتضيان للوصول الى حركته الى ان يفي الساق وعمل الامر ان يفي حصوله وكذا
 في الحركة الارادية فان التفسير ثابت والتصور ان كل الحركة انما هي حركات الى الكيفية
 واحدة فعمل حصولها من ثبات بالقول فلهذا بد من امر اخر منضم الى التصور والحركة
 بعد شفافيتها كالبقرة ان التي في الحركة حركتها كعمل الحركة فلهذا لا لاداة وهو الجسم
 الى حركته مع الارادة ان كل حركة كمنية الحركة الى اخر الساق وتصور وجوده في مقتضى
 للوصول الى حركته كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة
 المستقلة في حركته ما عنده ما اليه قال وبهذا الحركة ومنهما في مقتضى
 بالذات اما مع حركته كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة
 من القوة الى التثبيت وعدم سفاة لان ما دخلت الاجل عرضة لا يفي كمنية الحركة كمنية الحركة
 فانها لا تقتضيان كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة
 ويكون مع حركته كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة كمنية الحركة
 من جانب الى اخر فان احدهما مبداء والاخر منتهى فكلما كان الجسم بالاطيع بالاطيع
 وكان في حركته المستقلة فان كل نقطة تعرض بها فان الحركة مستقلة

في الحركة الارادية
 في الحركة الارادية
 في الحركة الارادية

فوقه مبدأ ومنتهى لكن في اثنين لان ان واحد فكل النقطة واحدة بالعدد
 وذلك كاف في كونها مبدأ ومنتهى اقول — النقل قد يقع للمشي بالزمن
 يقع بالعرض كافي السواد والياض والاصفر والبيضا ومشتها كذا
 فانما لا يخفى ان في واحد باعتبار واحد وما لمران وجودان بينهما غاية الاختلاف
 عند النقل موجودا لها فظن ان نقادها قد يكونان الذات كالسواد الى البيضا
 باعتبارنا الرطب في غلة الحلو في جودته هنا ولولم بعد الفاقة كانا متساويين
 وطلوع عليهما النقل بنوع من الجواز كما كركه من الصغر الى النسبية وكركه من
 الى كواراة المفردة الى مصادره من البرودة المفردة وقد سعاد ان بالعرض
 عكس عرض الاربعين لها كركه من الممرك الى الجية فان المبدأ والمنتى حياسته
 لانها تقطعان قد بينا ان النقطة متساوية في كسبه لكن الموضع في النقطتين
 كونها غاية لا بعد من الجية والاخرى كحماية الزمنية وهذا لا يمكن ان
 عرض النقل للمبدأ والمنتى بهذا الاعتبار وهذا لا يمكن ان لا يسكن النقل
 مالم يمتد القرب من النقل الى غاية البعد عنه وبالعكس اما الجية عرضية غير الزمنية
 كالحركة من جيب الى اخر فان احدها كجانبين مبدأ والاخر منتى ومصادرات العرض
 لتساويهما في كسبه على ما يقاوم ونقلهما لكونهما كجانبين عرضي ان كان مبدأ
 كركه والاخر منتى معا فانه كما ذكر ليس لمران لهما اختلاف النقل بالمبدأ والمنتى
 وبالعكس فلو هما كذلك بالانفاق لكانا بطبع مدحوش للشئ الواحد كركه ومنتى باعتبار
 كافي النقطة الموضوعة في الكرات المحتركة على الاستدارة فان كل نقطة عرضية من كركه
 فانها بعينها منتى تلك كركه كركه لان ان واحد تلك النقطة واحدة
 بالعدد واسنان بالاعتبار ولاش قد يكون في المبدأ ومنتى لا سميته بالذات
 بل كفي للاسم بالاعتبار قال — والمبدأ كركه ومنتها بالذات ولما لهما
 مبدأ ومنتى وهذا ان العارضان ان يمتد الى القياس الى كركه كان خاصا بخاصة
 لان المبدأ الذي المبدأ وبالعكس ان يمتد كل واحد بالقياس الى الآخر كركه خاص
 لهما

انما لا يتضاف اذ ليس كل من عقلا بمبدأ العقل منتى قول — مبدأ كركه ومنتها
 اذ ان لا حقان لشيء بعينه انه مبدأ ومنتى فاذا العقل بالعدا وان اعني المبدأ
 والمنتى هو بالقياس الى كركه قياسا لقياس التقايف فان المبدأ مبدأ كركه
 وهذا المبدأ هو المبدأ بالمبدأ وهذا هو العقل الاضافي وان عقلا كركه من اعداد صين
 بالقياس الى الآخر كان ذلك قياسا لنقل لانهما لمران وجوديان لا يمكن ان يكونا احده
 وسهما غدا التباعد تماضد ان ليا استضافتين لا لا متبوع انك لا احدهما من
 الاخر وجودا وتوحيما وليس كذلك فانما قد تقو ومبدأ دون المنتى بالعكس المسئلة
 الحكامسة في العجاول التي تقع بينهما كركه قال — وكركه تقع في الكركه الكيفية
 والوضع اما في الكركه بالقليل والانتكاف والنمو والذبول اما القليل
 فهو ان يزداد مقدار الكركه من غير ان يزداد عليه شئ من خارج والنتكاف عكسه
 كما يقال الما من الكركه الى الذبولان وعكسه كما يحق للعدا ورة فيكبت على الماء
 يندخلها وليس كذلك لحصول الكركه منها الاستقالة بل ان الكركه الكا من هذا الزاد
 بالمعنى وجودا كانت بطبعه عند صعود الماء وحده كركه انما عرضة للجيم كركه
 من الحيوان في القوة فاذا استحدثت الحيوان المبدأ الكيفية خلت العقول والبس
 الكيفية وانما كركه قول — كركه تقع الا في اربع مقولات دون ما هذا وكركه
 اصل كركه تقع في مقولاته اولها اصل كركه في العقل الموضوع من فوق من تلك القوة
 التي هي عرض على التدرج والمقولات التي تقع فيها كركه الكركه الكيفية والوضع
 والوضع في شئ اذ لا مستطوع وقوع كركه في الوضع وقد ذكره الشيخ ابو بكر الفارابي في
 امتا وقوع كركه في الكركه في جيب الى الابد العقل والانتكاف والساني في القوة
 والذبول اما العقل والانتكاف وولد هما الحقيقتهما وهو خلق المادة مقدرا
 ولما عند ذلك لا يولد العقل على التدرج من فوق من خارج وعكس
 من جيب الى الابد العقل والانتكاف والذبول فانتكافه والذبول هو العقل
 من كركه ان لا يولد كركه مقدرا فاذا اذ كان عند ذاد عند ذاد ما كركه عند كركه

فان حركة المحيط في الزمن تسمى حركة الجسم في الملكة متحركة بالذات للمحيط والساعة
 عن كونها حركة دائمة فان الحركة في الكيفية تابعة في الحركة في الكم وهي حركة دائمة
 وان جعلناه عبارة عن نسبة التملك لم يكن فيه حركة لانه ما يحل في الزمان
 الاضافة هي ايضا من الامور التي يحل في ان فلا سم بينهما حركة وكذا الفعل والانتقال
 فان انتقال الجسم من البتة الى التفتت تنطبق عليه السكون والتمدد وتدرج
 طلب البودرة فكل حال طلبه للبودرة هي حال طلبه للسكون وهو محال فلهذا
 حركة المسئلة في وحدة الحركة قالوا الحركة اما وحدة
 بالتحقق وهي انما هي عند وحدة موضوعها استعماله في قيام الدور الواحد كالحيز
 ووحدة زمانها استعماله في افعال المعلوم بغيره ووحدة مافيه انما يكون ان
 لتقطع متحرك مسافة ومع ذلك يستحيل ان يتوحد فيكون ابتداء هذا الحركة
 وانتهاءها واحدا واما وحدة التحرك فغير معتبرة لان محركاتها
 جسام وقيل ان تقاطع تحريك واحد محمول اخر كانت الحركة واحدة ووحدة البداية
 هي كما فيه لان الجبين قد تحركا من البياض الى السواد والآخر الى البليدة
 وكذا لو حلت المنتهى الى الوصول اليه قد يكون دفعة كاسال الجسم من البنية
 الى السواد وقد يكون على التدرج كما تنقل من الحضر الى السلم الى السواد
 وكذا لو حلت من الان لا انتقال من احدهما الى الاخر قد يكون بطرق مختلفة نعم
 وحينئذ لا زعم لوحدة الامور الثلاثة اقوالا الحركة قد يكون لها الوجه
 والكمية كما هو على غيرهما والوحدة قد يكون الشيء وقد يكون التوهم وقد يكون الحيز
 وقد يكون غيره فكل على ما من في باب الواحد والحركة لما يكون واحدة بالشيء واحدة
 امور ملته الاول وحدة الموضوع فان موضوع الحركة لو كان لم يكن الحركة
 الثانية بالامر الموضوع عن الحركة (لما به بالموضوع الاخر استعماله في قيام
 حوض واحد محلي او اذا تقايرتا لم يكونا واحدة الثاني وحول الزمان
 فانه لو وجدت حركة في زمان لم وجد في زمان اخر حركة حكمه الفعل فغيرهما

بعضان
 بقدر

اذ الحركة التي في الزمان الاول قد عرفت استعماله البقاء عليها فلو كانت
 في الزمان الثاني لم يكن في الموجود في الزمان الاول لام اعلية المسمى وهو ما طرأ
 الثالث وحدة مافيه الحركة اعني المسافة التي سلكها المتحرك منتقل
 منها من نوع الى نوع اما في الايزو او الكيف او الكم او الوضع فان كل واحد من هذه
 والزمان غير كافيه التمس وحدة مافيه فان المتحرك الواحد قد يحرك مكان
 واحد حركات مختلفة كالجسم الواحد اذا ابتداء في الاستيلاء والتمدد وطرح مسافة
 معينة فلهذا قد من وحدة مافيه الحركة ولا شرط واحد الحركة فان الحركة
 الواحدة قد يحد ركنين موشو كما انه اذا حرك جسم محمول في اثنائها حركة
 بتسلي من موشو اخر موشو فان الحركة واحدة مع ان الموشو متفرد في موضع عليه
 بان الحركتين السابقتين لم يوتوا مثالا لم يكن موشو هذا خلف الزمان فاما ان يكون
 اثنان موشو الاول او غيرهما الاول محال لامتناع اعلية المسمى واستتلاك
 الاول الواحد الى موشو من معين وعلى التقدير الثاني فلهذا التحل وهو موصوف
 نحو الثاني ولا يلزم عدم الوحدة انما يزيد لوحدة الحركة لهما لهما واما الاول
 متصل باثر الثاني فلا محال فيتحقق ولا يكفي وحدة البداية في وحدة الحركة
 فان الجسم قد تحركا من مبداء واحد حركتين متغايرتين كما تحركا احدهما
 من البياض الى السواد والاخر الى البليدة وكذا لو حلت المنتهى غير كما فيه
 وحدة الحركة فانه قد يكون الاسال الى النهاية دفعة كاسال الجسم من البنية
 الى السواد لسد دفعة فان الحركة في الكيف وقد يكون على التدرج كاسال من الحضر
 الى السلم الى السواد واعلم ان اسال الجسم من البنية الى السواد
 لسد دفعة فان الحركة في الكيف كالحركة في الكم فلما ان بين الحركتين المزدوجة
 في الحركات الثلاثة حركات كد بين الحركتين في الكيف حركات ولا يلزم ان يسال
 فيها دفعة كما في الاخر ووحدة البداية والمنتهى معا غير كافية فالان يسال
 من البداية الى المنتهى قد يكون في مسافات متفردة نعم وحدة البداية والمنتهى

قال
 لا متلو حقة لا حورا لعله ويزيد كان كفة ما تقدم من وجوب واحد الموضوع على كل حركتين
 واما واحدة بالنوع ومي انما تحقق عند وحدة ما فيه الحركة وما فيه وما اية اما
 واحدة بالجنس ومي انما تحقق ما اتحاد ما فيه الحركة اقول الحركة الواحدة
 مي الكثرة بالعدد مع اتفاق افراد كل الى كسفة فكل انما يكون اذا كان حافة
 الحركة اعني المسافة واحدة بالنوع او بالشخص بان يحرك جسمان من المواد الى البعد
 على مسافة واحدة او يحرك جسمان في الزمان على مسافة واحدة بالشخص او بالنوع
 واذا كان في البعد والمنتقى واحدا بالنوع ايضا ولو لم يكن في كل الاشارة بالجنس
 لم يكن الحركة واحدة بالنوع واما الحركة الواحدة بالجنس فان كثر كثر كان
 محسنا بالنوع لهما بالجنس الحركة وتختلف مراتب الحركة بالجنس الزهر
 والبيد وذلك انما يكون حقة ما فيه الحركة بالجنس كحركة جسمين احدهما من المواد
 الى البعد والآخر من البعد الى السواد فان الحركة في واحدة بالجنس الترتيب
 ولو حرك الاخر من الحركة الى البعد كان الحركة بالجنس بعد ولو حرك احدهما من السواد الى
 السواد الاخر من السواد الى السواد كان الحركة بالجنس البعد والآخر من السواد الى
 والبعد قال ايضا الحركة اما سرية وهي التي تقع مسافة اطول الزمان
 المسافة والاقصر او مسافة مساوية في زمان قد اثاره ونعنيها من المذكور
 في بقية السرية اقول السرية والبطء كسفة واحدة قارية حركة شدة
 نسبتها الحركة وتصف وي كسفة اضافة فان السرية قد يكون في مسافة طول عند
 تقابل القتب اليه قد يكون الحركة سرية بالقياس الى اخرى وهي مسماة بطيء بالقياس
 الى ثالثة وهي كون الحركة سرية انما التي تقطع مسافة اطول من مسافة حركة اخرى
 في زمان مساو لزمانها او اقصر وال التي تقطع مسافة مساوية حركة اخرى في زمان اقصر
 والبطيء هو تلك وقد ظهر من هذا ان السرية بازاء الزمان في المسافة والبطيء
 في الزمان والبطيء بازاء الزمان في المسافة والبطيء في الزمان في المسافة والبطيء
 والبطيء ليس لعل السكيات والركبات نسبتها السكيات المحللة

السابعة

التثنية
 حركات النفس التي هي خمسة فواحدة في نوم واحد الى حركات كسفة حركات
 في هذا اليوم الى حركات النفس كسفة حركات ازيد من حركات مسكيات النفس
 ازيد من حركات مع انما لا تثنى شي من سكات اقول ذهب القائلون بالبحر
 لئلا لا يتجدي الى ان السبب في بطء حركات تحلل السكات فاذا حلت حركات
 في السكات كانت في عاء السرية وانه انحللها سكات كانت بطيء تحلل
 مرتين في البطء وسبب زيادة السكات ونقصانها وذهب القائلون الى ان البطء
 كسفة قارية بالحركة لا بسبب تحلل السكات وهو الحق فان بطء الحركة لو كان
 يحلل السكات كانت فيه السرية الى البطء كسفة السكات العليلة الى الكثرة
 والناهي ما طرأ فالمقدم مثله الشرطية طامة ومي ان يظل السواد انما اذا
 فرضا ضمرا يحرك من اول النهار الى اخره خمس من السكات فان السرية في هذه السكات
 تقع نصف السكات فكلما سرح كثر من حركة النفس يحرك ان يكون حركات النفس قد
 اشبهت على سكات بقية زيادة حركات الشمس على حركات النفس كسكات ازيد
 كثر من حركات مع اننا نأخذ حركات في عاء السرية فلاحظ ان اثار زيادة سكات
 على حركات باضفاف كسفة السكيات في فصل الحركات قال ايضا
 الحركات قد يكون متصلة وهي الداخلة تحت جنس واحدة كالسرية والبطيء متصل
 ليس فصل الحركات لان حركاتها غير متصلة واما بطيء غير متصل هو فصل الحركات
 ولا اتصال لادامته لكونها غير متصلة وتتقدم فاضافا في عاء الحركة وصادا العارضي
 لا يوجب فصل المعروض والاصل ما فيه لان القاعدة تقاد لها بطيء هو حركات
 لا يتصل في الاطراف والاصل ما فيه لان القاعدة تقاد لها بطيء هو حركات
 اليه لكونها متطابقة لان احدهما مبداء والاخر منتهى والوجه الى الاطراف
 اقول حركات ما هو متصل فان حركاتها المتعددة والجهل ان السرية بان
 مستعانة على موضوع واحد بينهما فانه التباين مما متضاد ان كذا الحركة
 في السواد في البعد من عاكس في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد

الثامنة

محمدا

وكلان لتصل انما يوض في الانواع الا في الاجزاء من حيث طاق في تلك الانواع وهو
 وهذا المكنى اجتماع حركتي الجسيم من التوارد الى لبياع من الحركة الى البرودة
 لا تهما داخلان كمن يتوسط وهو الكد المحسوس لتقود والسعي فاعلم
 ضد ان لا يدخل تحت جنس اخر هو الكيف البصر او الوقت هذا هو لفظ الحركة
 ليس من حيث انها حركات ولا لم يحتمل حركات البتة فلهذا لفظا من سبب معلوم
 الحركة به وقد عرفت ان الحركة معلقة بامور متتمة معلقة بما معلق بها معلق بالسر
 لفظا الموكرا فان الموكر قد مصادق ان الحركة واحدة فان لم يصعد بالسر
 الى فوق النار بالقطع وجميعها واحدة بالتوجه والعلقتان معلقة تان والسر
 لفظا لا منته لخالوا فلهذا لا منته في مفضلة فلهذا لفظا وانما
 فلهذا لا منته في غارضة للحركات من حيث ان الزمان مقدار الحركة والمقدار عارض
 المستند وتعلق العارض لا يسهل في الموضع الجسيم الاسود والابيض لا يسهل ما فيه
 الحركة لان المساحة قد تكون واحدة والحركة تعلق تان كحركتي التقود والبطون فان
 المسافة واحدة وما مضان ولا للمحصلي الاطراف لان ذلك قد قطع الحركة بعد ما
 فيه كحركة الحركات الموجودة معلقة قلم من لا لفظا ماعنه وما الى امر حية انما
 تقطعتان فانما لا متساويتان بل من حيث عروضا لبدائية والمنتهية لما فالوجه
 الى هذا الطرف ايضا التوجه الى هذا الطرف المسألة الثامنة في الحركة المستقيمة
 والمستند به قال — وايضا الحركة اما مستقيمة او مائلة مستند به او مائلة مستند
 بالحركة البعثة بالاشارة على حركتي صاعلة وكان طه يكون ان الميل الموصل
 الى هذا كحد موجود حالة الوصول لوجود وجود العلة بعد وجود المعلول والوصول الى
 ولا كان عند وصول الجسيم الى احد حركتي غير اصله فلهذا يكون الوصول صلا فذلك
 الميل موجود في تلك الاوقات والوصول ايضا الى الميل الموجه ايضا موجود
 في تلك الاوقات لان احد لا متساوية ان عتمة الميل الى الشيء (الميل عند
 في ان واحد استقام الى عتمة الميل الى الشيء في ان يتيقن فيهما لان تلك الحركتين

لزم تعالى الامارات اقوال — الحركة اما مستقيمة وهي الواقعة على خط مستقيم ومنها
 وهي المصدرة على خط مستقيم ولها في الاخر والوضع واقامة منها كحركة العجلة
 والكرو المدججة اذا عرفت هذا فالحركة المستقيمة المنفصلة تان هل هي مائلة مستقيمة
 ام لا فمقول مختلف الحكم ان هنا فقال الفاضل في التكون من الحركات المنفصلة سواء كانت في
 او لا كحركة او لا كحركة والوضع واشتت العلم الاول هذا التكون الحركة تان هل هي مائلة مستقيمة
 بالقاعدة والهاجزة من غير وجه سوى الاضاح واحصى الاشياء على اثارها
 هذه التكون تان الجسيم اذا وضعت المستقيمة ثم حركت عنده فاذا التماسا في المفارقة والوصول
 كوز الجسيم في الزمان واحد واصلا مفارقا وهو محال ان يقاوم وجه الزمان سمي او يكون الجسيم
 في تلك الزمان ساكنا واستغنى الشرح هذا كحركة اما ان لا فلهذا في الحركة من المنتهى
 لا يقع في الزمان بل في المكان فالحركة ان يكون بعد ذلك الزمان هو ان الوصول فانه لا يستغنى
 نقضه لا من المنتهى في حركتها في زمان والا فمخبره واقامنا ثانيا تان هذه كحركة بدوية الحركة
 المفروضة في المسافة الواحدة المستقيمة ثم استقرج دليله على ذلك قال ان الحركة
 الى المستقيمة لا بد لها من علة وتلك العلة هي الميل وهو علة الوصول الى هذا كحركة وحده الوصول
 بحسب وجوده عند وجود الوصول فان العلة توجد مع المعلول الوصول الى الامر التي
 تقع في ان فلهذا علة وانما كان الوصول آتيا لانه لو كان زاما لانته بانتهاء الزمان فالحركة
 الا ان كقول الوصول عند لم يكن للجسم الثاني مدخل في الوصول وان لم يحقق لم يكن الوصول
 وصولا والوصول ايضا في ان عدمه في الميل الموجه ايضا موجود في ذلك الزمان
 ولا يمكن اجتماع المشيئين في ان واحد فلهذا من لبياع لوجهها يوجد الوصول عليه الثاني
 لوجه الوصول وحده ولا يمكن تقسيم الى اثنين ميل لا بد منهما من زمان فاصل يكون
 الجسيم في عتمة مقدار فلكه ساكنا قال — وفيه نظر لان كونه مستقيما بالوصول
 فلهذا كحركة الجسيم الى الجسيم لان التالي انما يستلزم الجسيم ان لو كان لا يوجد في حال
 وهو مستقيم اقوال — لما قرره به ان الشرح على وجوده لسوء اعتقاده بامور جند

وارد

الاول ان نقول اننا لم نزل الوصل منفتح بالفعول بالحق انه يكون غير منقسم لان من انشأ
 الى اجزائه لانه لا يوجد له يصل اليه اليكم انشأ في سلبنا ان الوصل في والله وصول الى
 لكن منع استحالة تالي الانات قول الثاني مستلزم وجود كبريا لفعلا لفسا الاستلزام
 يلزم وجود كبريا بالفعول لو كان لان موجود في الخارج فلو كان موجودا في الخارج
 فله وهذا لا يعترضه ان ما قاطع الاول من الوصل انما يحتمل عند المنقسمين
 طرف غير منقسم وهو المواد والمسا في ذلك الامور لا يثبت مرجحة بالضرورة فاذا وجه
 في ان ثبوته عيشه افر في ان كان لثلاثه عيشه الاول من غير زمان فاصل لزم
 توكيد الزمان من الانات والكم من التثنية وهو القول بالجزء الذي لا يجوز في ذلك وجه
 قال ولا حجة للامام عليه بان القوة القسوة خالصة في قولنا القوة القسوة
 وهي لا تضاف لضعف بمطالعات الهواء المحذوف وسمى بالحق الى حجة المعادة وهذا
 يجب (تسوية) بضعف القوة وتعالى الطيبه ونحو ذلك الحق اقول حجة
 نحو الدين الزاوي على موت التسوية في كمالات المنطق فاننا اذا رتبنا الحق الى فوفرت
 فاما كذا فتد قسوة قاسمة للطبيعة النفسية للبهبوط في اول الامر في اول
 القوة القسوة بضعف معاديات الهواء المحذوف لان المساهمة مثله ليدرس الى ان
 يبلغ الضعف الى حجة المعادة يعني القوة القسوة والطبيعة وانما خرج احدهما على
 الاخرى معقلا المحرك (اذ انشأ من كيان فلا اولوية لاهو احدهما بالواقع
 واذ لا تنقسم الحركة كل من سلبتكم بضعف القوة القسوة وتستولي الطبيعة
 مدركا بالان منع وقوع المعادة في زمان لولا وقومها في ان لا يكون
 قال لا يقال لوجه التسوية بينهما يلزم وقوف الحق في ان لا يكون على قدره
 الحركة القاسمة في كماله التي يجب وقوف الحركة لا تان نقول الحركة في حيز
 بمصادمة الهواء المحرك بالجزء كبريا وجوب وقومها كبريا كماله كمالا
 وتعدو وضعا في تلك الحالة يلزم وقوف الحق وان كان كمالا لان الحيز حيزا لان
 يلزمه الحيز اقول عن حجة الاصل من التسوية بالضرورة انما هو في

لزم وقوف الحق
 خرد له قاعدة وجعلنا نزل ثم تلا في حال انهما حركة الحركة فان قففت
 انما نزل اجل سكون الحركة ومرباطا قطعا وان قلت حال انهما حركة الحركة
 بين الحركة في الجواب ان الحركة يجب سكونها قبل وصول الجبل اليها فان
 الهواء الذي قبله الجبل في رطابته للجبل ما قبله فله في الحركة القاسمة
 ومصادمة فلكها ثم نزل الجبل حال بقاء العرض من سكونه في الحركة
 من غير ان ينفك الجبل لا سلاقيان فصاحوا لما فقه سلبنا الملائمة في مكان
 الحالة لكنا نقول ان الجبل يجب وقوفه وليس الحكم باضلاع وقوفه لا يجوز
 الاستيعاب فان قلتم ان محال قلنا جاز ان مستلزم محال اخر فان الحيز
 انما استلزم الحيز المسد العاشرة في الحركة الذاتية والعرضية
 وايضا الحركة تدور بالذات وهي التي توضع للحركة غير واسطة عرضها الغيرة فان كانت
 لقوة في غير ذى الفترة ولا في الارادة ان كان لها شئ من الطبيعة
 وقد يكون بالعرض وهي التي توضع بواسطة عرضها الغيرة كحركة الجالس في القبة
 اقول الحركة تنقسم الى بالذات والى بالعرض ومعنى بالحركة بالذات ان
 كبريا الحركة من المشترك بغير اعتبار عرضها لاجل عرضها
 كحركة الجالس لاضاعدها لهابط من ان كبريا الحركة في المشترك والحركة بالعرض هي التي
 تعرض للمحرك بواسطة عرضها الغيرة وهي تغير الضعف للحركة العرضية
 بظرفاته خصصها الحركة الجبرية في الحركة بذات وليس كذلك فالله عرض
 والقوة يطلو عليها الحركة العرضية وليت اجا فان الحركة العرضية
 قد صحت عليه ان تحرك بالذات كالأجسام وقد تمتع عليه الحركة الذاتية
 كالقوة والاعراض اذ اعرفت هذا مفعول الحركة بالذات قد كبريا في
 غير المحرك وهي الحركة القسوة كالأجزاء الجبرية في وقوف كبريا
 لقوة في المشترك فانما ان يقارنها الشعور وهي الحركة الارادة كحركة الجالس
 الارادة وقد لا يقارنها وهي الحركة (ان طبيعة كحركة الجبر في الحيز

واما الحركة بالعرض فالحركة الساكنة المستقيمة فان التغير بالوقت لا يتغير
 وبالعوض للجانس السهل الحلة عشر في السكون قالوا لو كان عدم الحركة كما
 من شأنه ان يتحرك وتقابل الحركة عن المكان اليه اقول — اختلفا فاقوا
 في المقابلة بين الحركة والسكون لاجل اختلافهم في معنى السكون فبعضهم
 على ما ياتي في نفسه فكون مقابلة للحركة مقابلة للتغير وقيل ان عدم الحركة كما
 من شأنه ان يتحرك فكون مقابلة لها مقابلة لعدم والمكان والبقاء لعدم
 من شأنه ان يتحرك فخرج عنه الجواب المجتهد قال الحركة عنها معدومة وليست
 ساكنة لان عدمها ليس بعدم ملكة يمكن ان يخصصها ما فوض معدوما بل هو عدم
 مطلق لا يعرف هذا مقابلة حقيقة الى ان مقابل الحركة انما هو ان يكون
 فيها عدم الحركة الى ان يتحرك عليها وذهب اخرون الى ان مقابلها السكون
 فيما اليه الحركة الى ان يتحرك عليها والحركة السكون في المكان مقابل الحركة
 اليه معنى ان السكون ليس بعدم حركة خاصة والاول كان المتحرك يغير مكانه
 ساكنا بل هو عدم كذا حركة لكن ان جعلنا مقابلة السكون هو الحركة الطارئة
 عليه فبقي الحركة عن المكان وان جعلنا المقابلة هو الحركة التي هي على علمها
 السكون فبقي الحركة الى المكان وان جعلنا المقابلة الحركة التي هي على طوره
 على السكون فبقي طوره السكون عليها على ان يتغير فبقي موجودا لانه لا يمكن ان يتحرك
 يتحرك الى المكان عنه قال — وقد يطلق السكون على حصول الجسم في المكان
 اكثر من زمان واحد وهو من مقوله الاقوال — هذا معنى ثاب السكون وهو
 الماخوذ بالمعنى المصطلح للحركة ويؤاخذ به بعض الحكماء في مكان واحد اكثر
 من زمان واحد ورواها الزمان هنا الآن الذي لا يتغير وهو هذا الاعتبار
 من مقوله الاقوال فاما قديميت ان الاقوال هو حصول الجسم في مكانه فاذا اخذناه
 باكثر من زمان واحكاما فبعضها من الاقوال المسئلة لانه يتغير في الزمان
 قال — والزمان موجودا لنا نعلم بالضرورة ان ههنا وقاما حاضرا

وما ضاير ليس هو عدما لثبوت الزيادة والنقصان ضرورة ان زمان الحركة الى انفسها
 اقل من زمانها الى غيرها ولانه اذا تحرك جسمان في مسافة على مقدار من الزمان
 لم يتغير احدهما بعد الاخر وتو كما معا فان زمان الثانية اقل من زمان الاولى
 ولا شيء من عدم كذلك اقول — اختلفا فاقوا في الزمان فنفاها جماعة
 واثبتت اخرون واستند المصنف على وجوده بامرفي الاول انما نعلم بالضرورة
 ان ههنا وقاما حاضرا ما ضاير ليس هو عدما لانه قابل للزمنة والنقصان
 فاما نعلم ان زمان الحركة الى انفسها الماسة اقل من زمان الحركة الى غيرها
 والزيادة والنقصان ما بعان لكم فكون الزمان متغيرا او المقدار موجودا
 فالزمان موجودا لثباته انما لا يفرضا جها ابتدا بالحركة حال ابتدا اخر
 بتلك السرعة وقطعا معا وابتداء معهما ابطا منه وجد البسط
 اقل ولو ابتدا الجسم بعد الاخر وتو كما معا وحدهما قطع اقل من الاخر
 فقد ظهر ان زمان ابتدا الحركة الجسم الاول انتمها ما كان في تلك المسافة
 واما كان حاضرا اقل من الزمان الاول فكونه قابلا للزيادة والنقصان
 ولا شيء من عدم مقابل لما قال — اي قال لو كان الزمان موجودا فان
 كان مستقرا كان الزمان موجودا في زمان الخوفان موجودا في حال ان كان
 متقنيا كان بعض اجزائه قبل البعض فبقي لا يجامعه والقبليته كالمع
 التي زمانه فبقي زمان زمان اخر انما نقول — لانهم انما يلزم ذلك ان
 لو لم يكن انفسا زمانا اما اذا كان زمانا فاما قالوا ان الجسم قبل كل زمان زمان فلا
 الا في ههنا اقول — فبقي الزمان ان يقال لو كان الزمان موجودا
 لكان زمانا مستقرا لذات بان يكون اجزائه محققا في الوجود او كونه متقضا
 والزمان مطلقا لان وجوده باطل اما الاول فانه يلزم منه وجوده ثابت
 في زمان الزمان في حال الثاني باطل بالضرورة فاستقر انه باطل
 واما الثاني فانه بعض اجزائه يكون متقضا ما على الاخر بعد ما منع

والزمان متقضا

فما الزمان مقدار الحركة قال — والابدانية لها والاول كان هو قبل وجوده قبلية
 وهي الزمانية تقبل كل زمان ما لا نهاية لها العينية وفيه المنتهى الذي هو الزمان
 لما اشتد كونه مقدرا للحركة او على ان تلك الحركة الابدانية لها ولا نهاية لها لو كان لها
 بدانة لان عدم الزمان قبل وجوده قبله لا كالحال المنعته فيها الماخوذ وهذا النوع
 من التعليل من خواص الزمان كونه الزمان موجودا حال ما تفرق معدوما هذا حاله
 كان كذا لان حدوث الحركة مستدعي حدوث الزمان لانه مقدارها ولا يحق للمقدار
 دون المستقبل ولا نهاية لهذه الحركة والالتزام بعدتها عن وجودها بالزمان فيكون الزمان
 موجودا حالما فرض معدوما واشترطه المصنف توجع المنه الذي كوني قدوم الزمان
 هنا الاقوى ان يقال ان تقدمه من قبل ان يكون الزمان فان الزمان تقدمه من قبل
 من التقدم يعني اسبقه الزمان عند عدمه بالزوال الزمان تقدمه لانه ما استغنى عن الزمان
 فتدفع باحوالها اذ جازي بعض الموجودات وجود التقدم من غير زمان جازي
 الباقي لثاني الزمان متاونه في الكيفية فتمت وفي بعضه بالتقدم لانه لا ينفك
 قال — فهو لم الوجود على سبيل الانقياض والبقية والبدن من حركة جازية وهي
 ليست عنصرا لانهما منقطعان بل تلكه وهي اسرع الحركات لانهما متقدم وجميع الحركات
 ولا شيء من غير التمر كذا فافان الحركة اليوميه التي بها تتحرك جميع اجرام السماء
 اقول — لما بين ان الزمان لا بدلية له ولا نهاية لانه لا يوجد على سبيل الزمان
 والبقية لما بين ان الزمان لا بدلية له ولا نهاية لانه لا يوجد على سبيل الزمان
 حافظه لا يكون مقدارها ولا يكون تلك الحركة دائمة فلا يكون عنصرا لانهما منقطعان
 فليكن من اسرع الحركات لان تقدم جميع الحركات بما فلوله كالحركات التي لا مقدار
 بها غير ما هي اذ في الحركة اليوميه لا شيء اسرع منها وهذه الحركة اليوميه متحركة
 بما جميع اجرام السماء ولما لا ينفع من كون الحركة وضعية فان العلم لم يلد
 على انه مقدار له عند فارقها لان كونه حركة في غير الوضعية من المقادير متساوية
 منع كونها فليكن جواز ان يكونها عنصرا ومنع دواله الحركة لوسيلة دورها فيكون
 منع

منه انقطاع العينية ولو سلمنا انقطاعها بحسبها لولم لا يقال ان مقدار الحركات
 بحيث اذا انقطع حركة عنصرا ابتدأ عنصرا اخر في التمر كذا فافان لم نفع لم دال على ان
 كذا ان كونه مقدرا للحركة جسم واحد اقال — انه موقوف على الحركات التي لا تفرق
 الزمان من الحركات لان الزمان هو ما واحد كذا في جميع من حركته لما بينا من عدم التمر الزمان
 مستان انه مقدار الحركة فليكن كذا فافان كذا في الحركات فان عدمه من الحركات
 به لا تسمى كونه قايما بما هو بها فان بقيت الحركات بليل لم ادمه قيامه بها فان المقدار قد
 مقدار المتباينة وهو منها كذا قال — اما الآن فهو نهاية الماضي وبدانة المستقبل ولا
 وجوده في الخارج والا لان في الحركة جازي لا يتجوز في تقديره لان على الزمان الحاضر وهو
 هذا التقدير قابل للاقسام اقول — كذا الآن متعلق بالمباحث الزمانية فبما
 وهو حركته من غير كذا بين نهاية الماضي وبدانة المستقبل لان انقطاع حركته لا ينفك في الحركه
 ولا لا ملحقه في الخارج لان وجوده في الخارج يستلزم وجوده جازي لا يتجوز في الحركه
 فان الحركه الواقعة فيه لو انقسمت لا تقسم ولو جازي الحركه جازي لا ينفك في الحركه
 ذلك الصل في كل من الزمان والحركة والماضي الحركه مطابقة لانهما متساوية واحدهما
 انتم الباقيان قد دخل على الزمان الحاضر المنقسم في نفس الزمان لكن الزمان ينقسم
 بفرقه حاضره عن منقسم وهو هذا المعنى جازي الزمان ينقسم المسائل الى ثمانية عشر
 في المسائل اربع في الزمان المنقسم المستمرة الما فترامد رافعة طاعده وهي
 المسائل الممكن في كونه مرفوعة طاعده متعاقبة للحركة وهي المسائل اربع
 قائمة باكتسافها بالمشقة والضعف بسبب الحركه الى جهة من الجهات ولا رافعة في المسائل
 واعلم ان الجسم في الطبيعة امر ثابت فلا يهتج استتلا الحركه اليه ان يثبت من
 متوسط بينهما من الحركه وهو المسائل الثاني فليكن كلام ذكرناه في كتاب الامور
 وهو وجود المسائل ضروري فافان جازي المرافعة الطاعده والمحافظة قال في
 المنقسم اذ اسكن تحت الماء فترامد رافعة الى اسفل وهو السقوط فليكن
 وهذه المرافعة متعاقبة للحركة فافان وجوده ان حركته السكون على قراة
 في المسائل اربع في الزمان المنقسم المستمرة الما فترامد رافعة طاعده وهي
 المسائل الممكن في كونه مرفوعة طاعده متعاقبة للحركة وهي المسائل اربع
 قائمة باكتسافها بالمشقة والضعف بسبب الحركه الى جهة من الجهات ولا رافعة في المسائل
 واعلم ان الجسم في الطبيعة امر ثابت فلا يهتج استتلا الحركه اليه ان يثبت من
 متوسط بينهما من الحركه وهو المسائل الثاني فليكن كلام ذكرناه في كتاب الامور
 وهو وجود المسائل ضروري فافان جازي المرافعة الطاعده والمحافظة قال في
 المنقسم اذ اسكن تحت الماء فترامد رافعة الى اسفل وهو السقوط فليكن
 وهذه المرافعة متعاقبة للحركة فافان وجوده ان حركته السكون على قراة

في المسائل اربع في الزمان المنقسم المستمرة الما فترامد رافعة طاعده وهي
 المسائل الممكن في كونه مرفوعة طاعده متعاقبة للحركة وهي المسائل اربع
 قائمة باكتسافها بالمشقة والضعف بسبب الحركه الى جهة من الجهات ولا رافعة في المسائل

در فصل

مع حركة الميل الاضعف في شرف زمان ذي الميل الموزون في اوله اخص في ساعته احره
ففيها حركه عدم المعاوقه فكل الحركه من العاقل كمن اجمع العاقل في الزمان وهو حال قال
وفيه ضرورة ان تلك انما لم ان لو كان حقيقا للحركه الزمان السبب ما في الحركه من الميل فكل حركه
فاقا تنفق في زمان الزمان وهو محفوظ في الزمان كلما والذي يزيد وينقص في ذلك
نسخته بسبب ان الساعه الكثر في الحال انما الزمان فانه من الجرح ولا يلزم من استقامته
استقامه حركه بالحكم الذي قيل فيه (قول) الا يولد الا من قبل مستند من اني لم
ان بعد في مقصوده ان نقول ان الساعه ان لم يفسد حركه في عدم الميل وذي الميل في
لان حركه انما يلزم من جعلنا الزمان كله في مقابله لعاقل ويمكن ان نقول في كل الحركه في ساعته
تستدعي قد طمن الزمان معينه لا يطوق اليه الزيادة والنقصان وسبب المعاوقه
اخر وهو الذي فيه ومنقص (اعرفه) لا يقول الحركه الحاله من العاقل اذا وقعت
في ساعته كما وضعه او كانت تلك الساعه في القدر المستحق للحركه من الزمان واذا فرضنا
الحركه الثانيه في عشر ساعه كانت الساعه في المعينه في الحركه نفسها والثاني اجل
المعاوقه فاذا فرضنا معاوقه اول حركه يكون سببها اليها العشر وقد حركتها
في ساعه وعشر ساعه وفي هذا الموضع اي ادا في ساعه حركه في ساعه في كتاب
المقامات (اما الايراد الثاني فليس بشئ البته ونقصه ان نقول ان الساعه في الزمان
وهو قساوي زمان المعاوقه زمان يجمعها لان الزمان من الجرح الذي في وقتوه وهو
حركه عدم الميل ووجود معاوقه سببه العشر مثلا الى المعاوقه الطمه في هذا
الجمع مما لا يلزم من احواله الجرح استقامه الجرح معين فليول ان حركه استقامته
لاستقامته الجرح ولا حركه استقامته الله في جهاتيه والجرح انما قد تنا ان
البر من كليات القابل للشد والضعف ولا ينفك عنه حيث لا يوجد
انقصه واضع فاما كونه معاوقه طمله وحركه هذا الجرح يملكه في ساعه الا ان
في زمانه انضمام حركه عدم الميل لو كانت ممكنه بحيث يحتمل ان الساعه في
لان هو كمنه فاعلم ان الحال انما الزمان من هذا الجرح وسببه ميله في الجرح

قال
 إنما يصدر عن طالب الحركات والمعالجات بالقامات الخاطئة دون القامات البراهين
 المقابلة الثالثة في أحكام الاختلاف الحركي ليس قبال الحركة المستقيمة التي هي من مختلف
 القطوع ولا لا تكون متعاقبة من جهة إلى أخرى أو عود بارطة إلى أحيائها الطبيعية
 وكيف كان فالجملات مقدّرة وقابلة للتوبيط أقول في هذه المسألة مثالي المعلم الأو
 في أن الحركة للجملات ليس قبال الحركة المستقيمة بل بتوبيط ولما كانت ما كان التمام
 يلزم تقصصها على أحد جعلها مسألة واحدة ما التمام الذي هو في صورته
 حرك على الاستقامة كان منتعلا من جهة إلى أخرى مقابل الحركات في شقيها أو
 لصحة عليه الحركة فلا سدا إلى مكوّن حصولها إليه ونحو قد فرضنا جملة هذه
 خلف وأما الثانيه أنه لا يبيط غير مركب من لجام محسنة الظاهر لا كما لا بد له
 ذوات جملات سابقة عليها والأجزاء سابقة على الحدود فالجملات سابقة على مكوّن الحركات
 حاصل له إليه على ما تقدم ويان طرأ أن تلك الأجزاء لا بد وأن يكون لها الحركة مختلفة
 رطبة باطبعها الفرق وانفصلت وطلبها استدعى التبع على ما فرضناه بتوبيط
 المسألة الثانية في شكله قال وشكله كمن لا يزال في الظاهر للبيط الحركة
 أقول لما بيننا في البيط وهو متناه فلا بد من شكل وبساطة يستعمل في
 شكله مختلفا في شكل واحد أو في الحركة الواحدة لها معلول واحد والحق في ذلك
 هو أحالة الحركة فإن المثلث والمربع وغيرهما من الأشكال شتم على من التركيب
 من حيث أشماله على خط وزاوية وغيرهما أما الكره فلا المسألة الثالثة فيما
 يمكن اتصافه وما يمكن حاله ولا يقبل الحرف والالتزام والآلات
 لجزءه قابله للحرف والالتزام فمفروض ما ذكرناه أقول لما لا يكون الحد
 لا يقبل الحركة المستقيمة مستقبلا أنه أحكاما أحاطة أنه لا يقبل الحرف المستقيم
 أنه لا يبا على جزئية الفرق عنه والعدد إليه والفرق إنما يكون كونه مستقيم
 وكما يقال في الحركة المستقيمة وقد تنوعوا احتشاده والآن كان في وجهه سابقة عليه
 فلا بد من حاصلة له إليه هذا خلف قاله والآن هو السار والآن فالقواعد

الكافة انطلقت غير ذلك احيى ففهمها مستقيم وان طلبت تلك الحجة فالقاعدة
 فالحجرات متعددة اقول انكون الضلع مطلقا على حتم الجسم صورة فمقتضى
 وليس اخرى يطلعتان على الوجود والعدم للجسم وقد اوردوا اسما من الزوال على الحركة
 لانه لا جاز عليه انكون الضلع طارعا على الحركة المستقيمة والتأني باطل فالمقدم مثله
 بيان ان شريطة الله بعد خلق الصورة الفاسدة وليس كما انه اما ان يسعى في حيزه (الحرم)
 عنه الى مكان كما انه قال في حيزه فاما ان يكون كالحركة طبيعيا للمفردتين معا
 وهو محال الا ان كان الجسم واحدا كانا طبيعيا واحدا ان يكون طبيعيا واحدا مما ذكره
 خاوجا عن الظاهر بالنسبة الى الصورة الاخرى محال حصول تلك الصورة له يجب
 ان يكون طارعا للحركة الى المكان الطبيعي بالنسبة اليها مكوونا قابلا للحركة المستقيمة
 وقد مضى بطلانه واما ان يخرج عن مكانه فكون محتملا بالاعتقاده لانه يكون في مكانه
 وجهتي بطلانها حال في حيزه الى اخره مكوونا محتملا له لانه في هذا
 زفوا في الحركة لا مكان له عندئذ فخرج عن ما علم عندئذ لا يكون حتم
 القاعدة قال وقابل للحركة المستقيمة اذ ليس كماله وضع والآن انتم اوردوا
 مختلفة في الطبيعة لا تختلف في التوازن اقول لما اوردوا في
 المجرى كيطا اشتروا بقوله للحركة المستقيمة وتقرره ان وضاعه بالنسبة الى المجرى خارج
 عنه غير واجبة اذ لو جرت في بعض ارجاء المفروضة محلالة لبعض الجهات الخارجية
 دون بعض كانت تلك الاجزاء مختلفة باكتسافها ثم يطلعا في خلاف ذلك لم يكن
 واجبة امكن زواله عنها وانما يمكن ذلك بوضع الحركة كشيء يصير ما ليس له ذلك
 الجسم المفروض محلا وكسوح المحلل عن المحلل وقد صدقوا امتناع الحركة
 المستقيمة مع كون الحركة التي ورتة بجو كونه قابلا لها وهو المثلث
 وقد تمسك بالاستدانة والآن ان كان كصحة لوضع في خلافه كما ان
 اقول انهم من القبول لوجوده فلهذا اوردوا الاستدانة في القول
 بالانطلاق على ثبوت الحركة القدرية والآن ليس على ثبوتها ان وضع الجسم

على ما بيناه فلو لم يحرك على الاستدانة لكان ثبوتها على كماله وضع دون غيره كخصيصا
 من غير نقص له لان كونه عدم القصور لجواز استناده الى كماله كاستدانة
 حركته على هيئة معينة وجهه محصورة دون غير هاتين الحركات التي ذكر حركتها
 ايضا بقوله للحركة المستقيمة لا سلم ثبوتها وكذا الوضع غير واجبة لتلزم
 جوب الفعل عنه الاتساع خارج ولم يثبت ذلك بهر كان قال وليس بوط
 ولا يابس لا يتقبل انه شكل سهولة اربيع وهو قابل للحرق والالتصاق وقد
 فيما تقدم اقول ان طبعه هو القابل للكل شكل سهولة واليا من قبلها
 بعينه وقول الاشكال المختلفة تتلزم قبول الحرق والالتصاق وقد بينا تقدم
 امتناعهما على الحد فلا يكون طبيا ولا يابا وفيه فطري في القبول الاتزان
 ووجوده فلم لا يجوز ان يكون طبيا وان كونه قابلا للكل شكل سهولة او يكون يابا
 ويكون قابلا لها مع كونها مستعدة بصورة فمقتضى امتناعها قضاة بالاشكال
 المختلفة كالاتي من حيث انه قابل للفصل والوصل لكنه لما انصف الصورة التو
 المتقابلة لمك زمة الصورة المخصوصة لم تقع هذا القبول لثباته زوالا لاطال
 لكن مع قبول الحرق والالتصاق لا في الاشكال تابعة للتسامي وحيثية و
 للمقدرة ولا يلزم من زوال هيئة التسامي لامن في ذلك المقادير انما لا يجرى
 والآن سوف فرغ من العاطل بالقليل وان كانا كسعين في القول بالحركة الاخرى
 قال ولا حار ولا بارد والآن ان كان خفيفا او ثقلا فمقابل صاعدا او هابطا
 مكوونا للحركة المستقيمة اقول ان كسرة كثرة الميل المصعد والبرودة
 كثرة ثقله الميل الهابط والميل القاعد والهابط انما محال في حتم قابل
 للحركة المستقيمة فلو كان الحد حار او باردا لجازت الحركة المستقيمة عليه
 فان الحركة كدش ثقله وهي توجب الميل القاعد والبرودة توجب
 الثقل وهي توجب الميل الهابط وما اوردناه او لا على الزطوة واليبوسة
 ان هذا هو المسألة الا انه في مقام القول قال

ثم انما الى خلاصتنا فتوان احد عشر جزءا وكل الخامسة فندرجها كلها
لا خلاصا كسرى سوى حركة مركز الشمس وحق وضعه الا قول عليه عرجوا كسرى
ومركز الشمس وحق مواقاة الشمس اوج الحاصل فاذا تحرك الفلكان في موضع المواقاة
حركتهما المذكورتين صاد الاوج مما يلي احدهما في الشمس على بعد احدهما جزوا
كسرى تلك المواضع ومركز الشمس وما قبلها الجانبا الاخر على بعد ثلثه عشر جزءا وكسرى
الشمس بحركتهما الخاصة بها فربما من جزوا الى الجهة التي على الموكاة منه فكانت الشمس
متوسطة بين الاوج ومركز الشمس وما قبلها الجانبا الاخر على بعد ثلثه عشر
جزوا وكسرى مجموعهما ما بعد مركز الشمس وما قبل الاوج وكسرى ذلك بعد نصف الموكاة
عن الشمس على ما بعد المضافه سمح حركة الحاصلين ذلك الشمس كحركة المضافه
ثم انما انما ذلك يوم ثاب بعد يوم الى ان بعد بعد الموكاة عن الشمس ربع دور وبعد الاوج
عنها من الجانب الاخر ربع دور ومصارى الاوج والموكاة نصف دور متوال في الموكاة
مقابل الاوج اعني كخلف واذا اصاب بعد الموكاة عن الشمس نصف دور واستقبل
الاوج من الجانب الاخر فوافاه في استقبال الشمس وكذا في الربع الاخر فوافاه
الموكاة مواقاة الاوج في الاجتماع ولا مستقالا في كسرى البعد
والملك المحرك للاوج فقال له الملك المار والمنطقة البعد في موضع تلك الاوج
لميدان القمر عن تلك البروج مارة نحو الشمال الاخر نحو الجنوب لانه لو كان على
منطقة تلك البروج انخفض في كل استقبال او قعود في مقابل الشمس وتوسط
الارض منه انما كان في هذه المنطقة عن منطقة البروج معاطها على انظر
لشيء احدهما الى امر في التي اذا جازها القمر حصل في الشمال الاخر في
وما نحو كان اعني الزاوية والذب الى المغرب لانه اذا حصل كذا فان قلبان
في منطقة الزاوية احدهما بعد الاخر وجه موضع الثاني متافرا على الاصل الملك
المحرك لها في ان الله طين فقال له ذلك الجوز اهر قال في القمر يوم
نوره مستقلة في الشمس والاما خلف هيات النور منه فكسرى وقوده

فَلَا تَتَوَلَّوْا

منها فاذ كانت الشمس كأن وجه المضي مضيا بها مثله لها والاضواء اليها
واذا بقدر بعضها فقد مساهل اليوم في منى من لا نور زاد نور كذا يوم الى ان
حصل في المعالجة فاذ تامة النور واذ النور في المعالجة انقضى نور عن تلك النسبة
الى ان شفي عنه الاجتماع واذ كان في احدى نقطتي الاول والذين قريباً
منها توت سط الارض بينه وبين الشمس وجرم الارض قل من جرم الشمس الا ان الخف
القمري في كل استقبال نفع ظلها على شكل مخروطي لكونها مقذوبة فان لم يكن
للمشمس عرض رق في مخروط ظلها وخط الخوض ولا يخفى شيء من البنية كان
اقل من هذا الخف بعضه وعند الاجتماع ان لم يكن له عرض كسب الشمس عند
صفحته والآن ان كان قل من مجموع نصفي قطري الشمس والشمس كسبها وان
كان اكثر لم يسبقوا وزعم ان الهيثم ان القمر في نصفيها مضي ونصفيها مظلم
ويحرك على نصفيها فبها فاذ مال النصف المضي اليها فراه هلا او يحرك كيث
يقيم النصف المضي كله اليها عند المقابلة وعلى هذا ما هو موصوف والاما
الخف في شيء من الاستقبالات اصله اقوال ^{الهيثم} القمر كونه اسودر النور
الذي فيه تتلا من الشمس والليل على شكل احده والنور فيه كبحرته وله بعد
من الشمس فانه اذا مساهل الشموع قايها كان وجه المقابل لها ايضا مضيا
وكان الوجه المقابل له ظلاما لا تشاهد له ذو محيط وكذا واحد من احوال المضي
والمظلم داس فاذ الحرف القمر عن موارره الشمس صار البعد بينهما بقدر
اليوم في منى من لا امان في النصف المضي يسير الى الجبابر لا سفلا وبحرف ان الظلم
الى الجبابر الا على فظهر من حرمه قطعه من سيطر بين الداتين الجبابر
بالمضي والظلم وسيرهما الى مسقطي تقاطع الداتين على سيطر افكره
ان في ما بين الموضعين هلا قايته كما ان زاد بعد من الشمس اذ زاد ضوءه
الى الان بوجه الشمس الى ان نصف صفحة المواجهة اليها مسدود نصف دائره

كجانبه خط مستقيم وينفذ محيط الدائرة التي محيطها هو
 مواجزة لنا ولا كما في خط مستقيم ثم لا يؤثر البعد بقدرها في استقبال
 الشمس فيكون نصفه المضي مولجاً لنا في كل مضاً من ذلك وانه يتم بغيره في الشمس
 فينتقص ضياءه ثم يزداد تلك النقلة الى ان يصير الى قوسه الشمسي المضي كصف
 داوود ثم كلما ازداد قوسه انتقص ضياءه الى ان يمتد مع الشمس فيبقى اقل من نصفه
 ولهذا يسمى عند اكمالها مواجزة واما بعد انحسار النور ما علم ان نوره لما كان
 مستقيماً من الشمس جاز ان يضيء حصول الحجاب فاذا كان النور على اقل من اربع
 او الذنب لوزيما منهما عند الاستقبال فوسعت الارض من الشمس فيبقى النور
 في ظل الارض يبقى على ظله الاصل في شمسكنا وظل الارض انما يقع في اقل من نقط
 لشمس الشمس فان المضي اذا اشرق ظل على الكيفية في ظلها في اقل من نقط
 وجرم الارض اصغر من جرم الشمس بكثير والاصل الخوف في كل استقبال اذا كان
 اصغر وقع ظلها على هيئة مخروط لا سند لها فاعلم ان يبعث من الارض اسم
 على مسامتة نقطه مقابل موضع الشمس فان لم يكن للمخروط موضع من الارض
 ثم ينطبق تلك البودج ونقطه في الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز النور
 الى سطح النقلة الاعلى فيكون طول هذا الخط ويبنى تلك البودج وقطع النور في
 مخروط الظل والنقلة وان كان له موضع قبل كونه نصف قطري الظل
 والتمتاته ما في المخروط ولا ينفذ عنه شيء وان كان اقل من ذلك عند نصفه
 واما بعد كسوف الشمس فهو توسط القمر بيننا وبينها لا في مركز الارض بل في
 مظهره فلكه دون ذلك الشمس فاذا اجتمع الشمس والقمر في جهة واحدة وكان على مسامتة
 احدهما نقطتي الارض والذنب او ما بينهما ثم كسوف الشمس فيكون في جهتها
 ابعار لان الخطوط الشعاعية الخارجة من الارض الى الشمس البصر متوازية على هيئة
 مخروط لقطر البصر فاعلم ان البودج فاذا اجتمع الشمس والقمر في جهة
 ومن الشمس اقل من مخروط الشعاع او لا بالنور ثم ينفذ من الشمس الى النور فيكون

ازداد

المضي

فيما

الشعاع

عرض كسوف الشمس اجمعا لوقوع جرمها في وسط المخروط وان كان عرض النور مخروط
 عرض الشمس بقدر ما يوجب العرض فنكسب بعرض كسوفه وذلك ان يكون العرض المضي
 اقل من نصف مجموع عرضي الشمس والقمر وان كان اكثر من مجموعهما ولو صادف عرض النور
 الى ان نصف مجموع العرضين جرم الشمس مخروط الشعاع من فوقه ولا يلزم ان
 انصبت الى القمر كونه نصفها مضي نصفها ظلي ويحرك على نفسها حركة مساوية
 لحركة فلكها الذي حركه حول الارض فيكون عند الاحتجاب جرمها المضي الى الجانب
 الاعلى فاذا انحرك فلكها وبعد عن الشمس حركته على نفسها مثل الحركة فظهر
 الاحتجاب المضي او لا فاولا الى النور في مقابل الشمس فيكون في قدر اقل من نصفه
 جرمها المضي اليها وح يظهر متدرا وهو ضعيف الا انما الخوف في الاستقبال
 قال ويجوز كل واحد من الكواكب الحسنة ابقاء بعضها الزجور والبطور
 والسويدي مع اوجها فلك البروج واذا كان فلكها من التولبت حارة
 المستقامة ثم فادق فانه يميل الى المشرق فدل على ان فلك صغير يمر
 الارض فحالة فلك شاملا يمر الى المشرق كل واحد من اوجها وقطرها
 بعد عن الشمس المشرق فبقوله سيرة مديسة الى ان يسمي الى جهته ثم اخذ
 في ان تقاسم الى ان وجه ويقارن الشمس في وسط الزجور وسدحها
 خواصها ويؤايد بعد الى جهته ثم ياخذ في هذا التقاسم الى ان يستقيم
 ثم يقارنها الى سطح المستقامة ومعدتها نحو المشرق فدل على ان كونه
 الله يولد في صامت مود الشمس كذا في النقلة ابقاء فان جرمها في مقابلته
 الشمس وحفظه بعد ما في الشمس حارة وساء حارة الفدر في الزجور
 فلك البروج فعمل ان فلك الله يوقر من الارض تارة ومعد اخرى
 وان مر به على محيط فلك خادج المروقة وبعد بعد عطاره عن الشمس
 فيا كوزا واخذ في اعظمهما كان في فلكها فعمل ان مر به الله يوقر في هذا المصعب
 الخرب الى ان يشرق ويلزم ان كسر الاوج مذكورا الى المشرق في شمس

مركز التدوير من اول الكواكب الى اول الجدي حصل في كنفه مكان التوج في اخر الجوز
 بعد المركز من اول الحمل الى اول الجدي الى التوج الى اكثر من بعد اول الحمل الى التوج
 وصق سار مركز التدوير الى اخر الجوز حصل في كنفه مكان التوج في اول الجدي
 فبعد المركز من اول الحمل الى التوج الى اكثر من بعد اول الحمل الى التوج الى اكثر من
 فلو كانت حركة التوج الى التوج الى اسرع من حركة المركز تارة وار طار اخر وان
 محال واذ كان كذلك فالحق ما دار المركز من اول الحمل الى اخر الجوز لا انتقل التوج
 من اول الحمل الى الجدي على خات التوج واذ لا انتقل مركز التدوير الى اول
 الجدي انتقل التوج الى اخر الجوز على خلاف التوج الى اخر الجوز
 في الحمل واليونان ومثاله في اول الجدي الى اخر الجوز والفاصل بينهما الى خط
 التوج الى مائة لمدى يوم وجه البعد الصباح والمساء في كل ايام من

نحو

ما كان في اليونان يعلم ان مركز التدوير خارج عن مركز العالم اقول
 لتوكد من كونك العلوة ان في زحل والشمس والمريخ والزهرة مائة لمدى
 اثنان مائة لمدى الارض والسالك فلك التدوير الى التوج الى اكثر من بعد اول الحمل الى التوج
 سطحان متوازيان احدهما في زحل ما من قطر فلك الثوابت وادناهما ما من قطر
 فلك الشمس على ما من قطر فلك التوج والسطح الاخر في مركز التوج على ما من قطر
 فلك الشمس السطح الاعلى من فلك التوج ما من قطر فلك الشمس والارض في كل ايام من
 الاس في جميع كوي من فصل عوالت في يومه في سطح سطح متوازيان مركزها خارج
 عن مركز العالم السطح الاعلى منها ما من قطر السطح الاعلى من فلك التوج الى اكثر من
 مشترك بينهما واذناهما ما من قطر السطح الاخر في مركز التوج الى اكثر من بعد اول الحمل الى التوج
 بينهما ولتفي هذا الفلك كما مر اتم عطار دونه فلك العالم منها شامل
 للارض والسموات تدور فلك الاول المتشاكل مركز مركز العالم ما من قطر السطح الاعلى
 مقترن في يومه فلك التوج والارض في فلك التدوير مركزه خارج عن مركز
 العالم

العالم ما من قطر السطح الاعلى السطح الاعلى من التوج الى اكثر من بعد اول الحمل الى التوج
 حاق التوج من التوج الى اكثر من بعد اول الحمل الى التوج الى اكثر من بعد اول الحمل الى التوج
 مركز العالم وعن مركز التدوير نصف ما بين مركزيه العالم والمدى في الكمة التي فيها
 مركز التدوير ما من قطر السطح الاعلى من التوج الى اكثر من بعد اول الحمل الى التوج
 السطح الاخر في مركز التدوير على نقطة مشتركة بينهما فلك التدوير وكذا في كمة
 ريدل على ثبوت فلك التدوير وادنا وجدا هذه الكمة تتحرك في الممر الى الشرق
 ثم تترك فلك الكمة ووجه التدوير لا تترك في الممر مع على فلك مال ثم
 تستقيم ثانيا الى المشرق لانه اذا قارنت كما من الثوابت حطة الاستقامة
 ثم تارة مال الى المشرق على النظام الاول وهذا لا يتصور الا على خط فلك
 التدوير غير شامل الارض كله فلك شامل مشترك في المشرق في واحد من الزمر
 وعطار واذ بعد عن الشمس نحو المشرق في سائر سائر الاسوار الى ان يهي
 الى فاته ثم ما خلف الا متداخا الى المشرق ويقتار الشمس حتى يوصل تدويرهم
 على ثبوتها وحركة الى خلاف التوج الى ان بعد عنها بمقدار نصف قطر فلك
 تدويرهم سيعم في مبداه ويحسب كمن التوج الى ان يقتار الشمس في دورة تدويرهم
 فليعلم ان مركز تدويرهم في احد منها مقارن لمركز الشمس حتى لم يكن سديا
 عنهما اكثر من نصف فلك التدوير واذنا يقتار الشمس في الدورة وكما
 واما التدوير الباقية اعني في حلق المسلك والمريخ فان الشمس من انتمت
 الى مقابل مركز التدوير انتهى كواكبها الى حلق التدوير وسكونها مقابل الشمس
 من مركز التوج تدور معاً ثم بعد ذلك بعد عطار وعن
 الشمس في الضاحي والمساءل في نصف قطر تدويرهم مختلف في التدوير في جزاء
 فلك التدوير فليعلم ان مركز التدوير في الارض مارة وسعد في الارض
 على خط ملك خارج التوج مختلف بمقدار نصف قطر ملك تدويرهم في التوج
 سبب وجود الفلك كما سئل وقد وجد بعد عطار في السطح الاعلى

راعى اعظم ما كان في هذه ما يكون مركز التدوير في هذين الموضعين في الارض
 ويلزم ان يكون الراجح منقولاً الى خلاف التوالى لا متقي سائر مركز التدوير اول نقل الى
 اول الجدي حصل في الكسوف كان الراجح في اخر الجوزاء فكون بعد المركز من اول الحمل
 الى التوالى اكثر من بعد ولا يحل الى الراجح ومتى ساد مركز التدوير الى اخر الجوزاء
 حصل في الكسوف يكون الراجح في اول الجدي فبعد المركز من اول الحمل الى التوالى اقل
 مما ينقل الى الحمل والراجح الى التوالى فلو كانت حركة الراجح الى التوالى كانت
 اسرع من حركة المركز فادارة واربطة اخرى وانه حال هذه كان كذلك فادارة المركز
 من اول الحمل الى اخر الجوزاء وانتقل الراجح من اول الحمل الى الجدي على خلاف
 التوالى واذلا انتقل مركز التدوير الى اول الجدي متقبلاً الراجح الى اخر الجوزاء
 على خلاف التوالى فحصل اجتماعهما في الحمل والميزان متباعدت تماماً في اول الجدي
 واخر الجوزاء والعلل المحركة الى خلاف التوالى في حال الميزان بعد الجدي
 الضاحي والمساوي في الحمل اعظم مما كان في الميزان فعلم ان مركز التدوير خارج عن
 مركز العالم قال ولما كان القمر يكسف عطارد ويحطارد الزهرة في الراجح
 المتأخر والمستند حل وحل الثوابت علم ان تلك كانت في الكسوف تحت
 تلك المنكسفة ولما وجدت الزهرة في بعض جنباتها بالشمس كل ثمانية على
 وجهها ووالمتو علم ان تلك الشمس فوق تلك الزهرة وتحت تلك الشمس كهلدا
 قاله الشيخ ورايت بعض الهندسيين شككوا في عقولهم ان تلك الزهرة فوق
 تلك الشمس ولما وجد الشمس بعد كسوف عن بعض الثوابت حين كانت في الاستدلال
 التي يبعث بعد ان دورها طولها وجدت على بعد اكثر من تلك فدل على ان
 الثوابت تنحرف الى المشرق وقد وجد ايضا مولد هذه الازواج مائلة الى المشرق
 بمقدار حركة الثوابت علم انها تنحرف حركة تلك الثوابت اما لان المركز
 في حركة الراجح حركة مساوية لحركة الثوابت لان كوة واحدة ما من
 سطح الارض على مقعر تلك الازواج وادناها حديد فلك الجوزاء

وان ذلك الكوكب في ثقبها وتكون جعلها الثوابت الى المشرق كحركة تلك الكواكب
 الى المشرق اقل استدلالاً على صدر الافلاك ككسوف كوكبها بعضها بعضاً فالكسوف
 استدلالاً للثبة الى المنكسفة ولما وجد الشمس بعد كسوف عن بعض الثوابت حين كانت
 في الاستدلال التي يبعث بعد ان دورها طولها وجدت على بعد اكثر من تلك فدل على ان
 الثوابت تنحرف الى المشرق وقد وجد ايضا مولد هذه الازواج مائلة الى المشرق
 بمقدار حركة الثوابت علم انها تنحرف حركة تلك الثوابت اما لان المركز
 في حركة الراجح حركة مساوية لحركة الثوابت لان كوة واحدة ما من
 سطح الارض على مقعر تلك الازواج وادناها حديد فلك الجوزاء

في ثقبها وعمل جمع الى التوالى وينحرف حركة تلك الكواكب اعظم الى خلاف التوالى قال
 المتكلم الى ان بعض ما حاشه الاصل في انصار الارض ليست تتغير طولها
 والمغرب والاول كان طلوع الشمس على جميع المساكن في وقت واحد عند طلوعها في كل
 انما لا يمتدتها خوفاً فيعلم بحد في البلاد الشرقية والغربية في وقت واحد في الليل
 ولا مقصود وان كان طلوعها على اهل المغرب قبل طلوعها على اهل المشرق
 بل عديم وزمان في الشمال والجنوب فدل انها لو كانت مسطحة لما ازداد المسالك الى
 الشمال لانها في القطب الشمالي ولا في طاء الجنوبي لو كان كذلك لما ظهرت له
 كوكب كانت خفية عن في الشمال لا حفيت عنه كوكب كانت ظاهرة في الجنوب
 ولو كانت مقعرة لكان التوغل في الشمال واجب خفاً والقطب الشمالي والكوكب
 الزمر منه بل عديم ولما فيها اسمها لمحصل كل واحد فاذكرناه للسما في تلك الجهة
 وفي طاهر طقاروس اسم ايجال والوجه من كوكب خشونات يكون في طاهر بقول الكوكب
 الصفاد اقوال في هذا البعث مسيل المسالك الا في في احكام الارض في
 علماء الهية ان الارض مستدرة الاشكال وكذا ذكر الطبعون في المسالك
 المشرقة يزيل الجبلين اما في طبيعتهم فدلهم طاهر لا تناسيطه وشكل البيضا
 الكرة واما البريا فيكون قد استدلوا على استدلالها في طول المشرق والمغرب
 فدلها لو كانت مستقيمة كان طلوع الشمس في جميع التواريخ وفي واحدة

مقالة
 البرية

والسابق أيضا فاما مقدم مثله والاسفل من طاعة وبيان طلاق الدالي لانا اذا اعتدنا
 قريبا في المشرق في اول الليل مثله فانا نجده في المغرب في اخر الليل قد اقبل على الخلف
 طلوع الشمس ونحوها بالقياس الى المسكن وانما تم كنه استدرة الارض لو كانت
 مسوية لكل طلوعها على احوال الغروب قبل طلوعها على احوال المشرق والى كاد
 فالقديم مثله بل على محذبة وانما يان استدراها في ناحية الشمال الجيوب فانا نجد
 الساكنة الى احوال الشمال وتقع له القطب الشمالي ونحوه عن الجيوب وظهور
 ناحية الشمال ما كان حضايا للكل لو كانت مستوية لما حصل هذا الاختلاف
 وكذا الساكنة في احوال الجيوب كني عندها ما كان حضايا في احوال الشمال لو كان
 متعقبة لكان المتعقب في احوال الشمال كني عندها القطب الشمالي والكل في الزمنية
 وليس كذلك في محذبه وكذا في محذبة فيما بين محذبي والتضاريس التي في الارض
 بسبب ايمان الارض ولا يجوز صانع الاستدرة اذ لا فيه محذور لها النسبة الى
 الجبل فانا ارضا جبالا ارتفاعه نصف فرسخ مكره على الجبل من جهة طهره من عرض
 سبع عند كره قد اذله نورا ما مكره كونه التي في طاهر الاكر ارتفاعا قال
 ووضعها في وسط الفلك الاوسط لوجدها انما الكواكب في حصة النواحي على قدر
 واحد والمس طاعده الفلك قد اعتد به انما نجد سنة تروبع طاهر وشمس
 اقول كني الارض في وسط الفلك وهي كروية العالم يحيط بها الماء ويحيط بالها
 الهواء ويحيط بالهواء النار ويحيط بالنار كوني في القربا كما قد يكون كني في
 البقاع فلهذا لو كانت اقرب الى الفلك من الوسط لروي الكواكب على
 كونه مسامتا للارض في حال الغروب اذ لم يكن من حال البعد شيئا وقت
 اذ تداره دل على قساي ابعاده وليس للارض عند الفلك المسكن وما حكة الى
 الفلك الشمس قد اعتد به فانا يان سنة وروح طاهر دالما وسنة حقية ابد
 ذلك يد في صفها جرة ابا النسبة الى الفلك كما هي اعني ذلك المخرج
 من قوتها بل على كني انقطه اذ لا وقت بين السطح والارض كوني الكواكب بين

السطح لما لا يوجه الارض لفاصل بين الظاهر والخفي من كني الاقل كني الى
 لذلك السطح قال ومنهم من يزعم انها تتحرك الى المشرق وظهور الكواكب
 في المشرق خفاء طاني المغرب لذلك الحركة الفلك التي عظمت فوسا كني هو باطل ان
 لها ذلك لما كان انقطاع التي حركه الى جهة حركتها لمقتها لكون حركه الارض
 ارجح من حركه لعودها الى الموضع الاول في اليوم طلعة لان الملامح ممتدة طولها
 ان لعودها المتصل بالارض متاوعا في حركتها بل كونها ذات ميل مستقيم
 ان يحرك على الاستدرة اقول ذهب قوم عن تحقيق الى الارض
 متحركة على الاستدرة من المغرب الى المشرق وان الفلك ساكن في مكان
 الكوكب فظهر الكواكب في المشرق كني في المغرب لا باعتبار حركه الفلك وقدره
 جماعه من اربابا صيبيين وحيث الاول ان قد يتحقق ان حركه الارض الى
 جهة حركتها ابطا من حركتها الى الارض ارجح من حركه لعودها الى الموضع الاول
 في اليوم طلعة والى خلاف جهتها ارجح الشا في ان تلك هي ان لا يكون
 في الهواء على موضع الاول بل يجب ان يقع في الجانب الغربي وقدرة عليهم
 افضل المحققين فيقولون ان طوى قدس الله روحه بان تلك غير لازم لان الهواء
 المتصل بالارض متاوعا بها متصل بها في حركتها كما صاحب الفلك لهذا
 من كدول الارض انما يتحركه واحقة بعد ذلك بان الارض ذات ميل منتقم
 فيمتنع وجود ميل متدبر فيها فيمتنع ان يحرك على الاستدرة ولها ريل
 ان يحرك امتناع حركتها بالاستدرة لكونها في كوني في اوقا لم يتغير
 على خلاف الظن فانتقالا لطبيعي ستدعي انتقالا الفلكي فيمتنع
 فان الفلك جاز ان لا تتحرك حركه كني العالم متحرك على الاستدرة وان
 لم يكن انقطع لكونه متدبر على خلاف تلك كنه وانما مبعوث كني المتدبر
 بحركه الفلك فانهما يحرك بالفتحة للفلك لا على كوني في كني
 زكوات الكائنه بها قال ومن يابدة بالحق باسنة لان

هو الكمية التي ما يصير الجسم قابلاً للثقل وتوكلها بعسر والارض كذلك اقوال
 للارض كتمان احدهما فعلته والى البرودة والى الحس يد عليها والى النفاذ فيغالبية
 وعلى ايبوتة وهو ايضا حكم مستقل عن الحس الا ان ايبوتة هي الكيفية التي ما يصير
 الجسم قابلاً للثقل كالنفاذ فيغالبية والارض كذلك هي ما سته ولتأمل ان تفرق
 الاحساس الكمية تقتضي ثبوتهما التاكيد بها طبيعة فلا معمل كحداثا في الارض بل يتبين
 الكيفية على سبيل انظر لا القطع والذواله ايضا لا يثبت على الا مستقل الى
 الطبيعة واعلم ان جماعة ذهبوا الى ان الماء البرد بالتحاسن ويؤيد
 ذلك على ان كس فيبذل الضيف اقوى كافي السبوت من الرصاص والدار الفضة
 المسئلة النافذة في حكمه الماء قالوا وانما الماء ثقيل كروي والارض
ما ظم لولك البرود لوزن من جبال اعلاه قبل اسفله ولا تاذل زمينا الماء الى فوق
 قرا لوزن الماء من فو لوزن جميع اقوال استدلوا على كونه الماء وجميع
الارض الى ان كس في البحر وظهوره عند الزم من الجبال اعلاه قبل اسفله ولو كانت
 سطح الماء مستويا لادركناه دفعة انشا في تاذل زمينا الماء الى فوق فالتفرق
 كم نزل طبعة الى مكانه وجنانه كذا ونزل على حدة القطرات المستديرة ليس
 ذلك بالقراتما فضاء خالما عن انقاس فهو طبيعي قالوا وهو باردة
بالحس ويطرب ان الرطوبة كعنه ما يصير الجسم قابلاً للثقل كانه ثقيل انتم قوله
 والماء كذلك مقتضى طبيعة الجود لا تقصاها البرد المقتضى الجود كس في الشمس
 اذ اوزيت من تحت الارض من تحت ملك الارض والحواء الجا وطها مع جها
 الميعان لذلك اذا بعدت عن التمت على الى طبعة اقوال لما كتمان
احدهما ضليعة وهي البرودة والحس يد عليها والى النفاذ فيغالبية
 لان الرطوبة كيفية من ثابها اعددا واحملا شكال ونفها سهوله والماء كذلك
 فهو رطب طبعة الماء تقصا الجود لا يثبتا تقصا البرد والبرد مقتضى الجود
 والمعان الموجوده سبب سخنة العارضه فان الشمس اذ اوزيت من

تحت الارض تحت الارض بسبب سخنة الشفاح وتسخن الهواء الجا وطها فيحصل له
 من السخنة ما تقصا الميعان فاذا بعدت الشمس عن تحت الارض على الرطوبة عملات
 العائق وتوكلها الارض من الهواء معدوم المسئلة النافذة في حكمه الماء
وقا النار فالتدليل على وجودها حرق الارض القاعدة التي في النار
بسيطه لان حالتهما ما جاورها الى طبيعتهما فكلما كرى اقوال حس في
على وجود النار دبا حرق الارض القاعدة التي في النار المواد التي تحتها
جسم رقيق من الارض الهواء الكس حرارة متضادة بسببها فان كان المراد منه
الذلاله على وجود كوة النار فغير ثابتا جوارا مستند الى الحرق الى الاستعداد
للاشتعال سبب الكس والمعاد وان كان المراد وجود النار مطلقا فهو خطأ
لانه استدلال على ما هو معلوم بالثبوت ولما استدل على وجودها لوزن ثابها
بسيطه لانها تقوى على احاطة ما جاورها فكلما كس لانه انما يحصل بما جاورها
عنصر اخرها لكن متى تحققت الجاودة كسفت الاحاطة ولتأمل ان من
ذلك فان كس النار لا يحل الفلك الجا وطها بل ولا عنصر الهواء اما لا تاذل زمينا
فيكونه انما النافي فليقتضاه اياها وكل واحد من هذين الاحتمالين من هنا
فاذا لان محتمل على محذور انطق في تلكه مثاله واذا ثبت انها سطحية ثبت ان سطحها
كروي لان مقتضى الطبيعة الواحدة لا تتكامل قالوا وحارة بار كس
وياسة لا قابها الرطوبة عن الملاء ولا تتوتم كونهما رطبة لثقلها الاشكال
وتوكلها بهولها ان فلكا في النار التي عند نال في البيعة اقوال المنا في
فعلية هي الحرارة والنفائية هي ايبوتة وحرارة النار التي عند مملو
بالحس اما ان جود النار محقة فقد ناذر في جماعة واستدل المسبون
بان الرطوبة المسخنة وجدت خالصة عن العائق يكون ثقلها في غاية الذم
ولان البسيط اقوى من المركب مع ان النار التي عند مملو كس وهي محورة بالية الى
واللهيب والاحتجاج الماء في تلكه تقصا احاطة العناصر على من الرطوبة

٣

لان المعاملة موجودة وانما يانسة لانها مسفي فانا الزطوة عن الذي هو
 لها ولا يتم كون النار عليه لان الرطب هو الذي ينزل الاشكال وبقاها
 سهولة لان تلك في النار التي عندنا في الكرة البسيطة وهذا الكلام
 غير جيد والقسم ان نقول الزطوة يطلق على البلة وليس النار عليه
 هذا التقدير ويطلق على سهولة الاشتقاق بالغير ولست رطبة عند الذي
 ايضا ويطلق على قبول التشكل بالشكل الغريب وتكون سهولة وهي رطبة
 بهذا المعنى ولا ريب ان الكرة البسيطة اشد قولا من الموقدة ومنع الممتد
 تلك في البسيطة فالوجه له السهولة ان ابعث في الحكم الحجة
 قال انا اطوار سطح المحرر صحيح الاستدلال لكونها مائة مقتر
 النار دون مقتر لما في ظاهرها من الارض من الجبال والوهاد وموحا زرقاء
 الحركة عن الوسط ورطبة لا تصاف وسم الزطوة اقول اطوار جيم
 كوي يحيط به سطحان متوازيان الا على منما هما متقربا النار والارض
 ما هو بعرضه من الارض وكرة الماء اذ على صحيح الاستدلال ولانه مما
 لمقتر النار وهي مستدرة اما مقتر للسطح صحيح الاستدلال لان الارض فيها
 بحال دور كل منع من ذلك به كصفه والماء كفتان احدهما فعليه
 وهي ككرة والارض لفعالية وهي ان طوله اما حارره الهواء فله ثمة
 طاب للصفود عن الوسط واما رطوبته فله ان رطبه هو الذي يعل
 قبوله للاشكال وتوكلها وهو محقق الهواء ارجح من غيره من جوار الهواء
 بان الهواء لو كان حارا لوجب بدمعة الغاية في التسخين والبالى بالسطح
 والاذكان ما اذا فالفقمة مثل وبيان للشرط ان الطبيعة المتففة للشيء
 موجودة وخالفها في الطبيعة والالا فصل الطسعة لروى من هذا
 هذا حارر ولا ان الهواء الذي في ظلال الجبال ابرد من الذي على الارض
 فعلى ان حاررته مكتبة من سخونة الارض بسبب الشفاعة والحواجز

عن الاول ان الحركة الضعيفة من النار بالفرج للثدي فبان ان السطح الطسعة
 انما هو عين دور الارض لكه معقوب من الارض وعملها في الجوار ان كثر
 البرودة تستعمل بالاشعة السطحية الخاصة في باقي الاحكام الفلكية
 قال النار محركة الحركة الفكرية والما تحرك الاشياء وذرات الارض
 لا مغرب اقول ذهبوا الى ان النار تتحرك حركة فلكية فيكونوا قد اخطوا
 بان الشبه المنقص وذرات الارض ما يشاهد حركتها في المروية في نظر
 لان حركتها الشبه قد يكون الى غير تلك الجهة بل هي بسبب حركتها في النار قال السارط
 ان حركتها تتحرك في اربعة لان البسيط ان يحرك في الوسط فهو كحجمه اطلق ان
 حركتها في الوسط حركتها في الارض كحجمه المضاف وان حركتها في الوسط فهو الشبه المطلق
 من حركتها في الارض والارض في حركتها في الوسط المضاف اقول البساط
 من حركتها في الارض النار والهواء والماء والارض لان الحركتها انما ان حركتها في الوسط
 او عند وعلى كلا التقديرين فانما ان وطول الغاية لولا فالاتمام اربعة اقول
 ما في الصفود الى العامة وهو كحجمه المطلق في النار والارض في ما طوله الصفود
 لا الى العامة اعني المماسه للسطح وهو كحجمه المضاف كالنور والبالى بالسطح
 انزول الى العامة اعني المماسه للسطح المطلق كالارض والارض ما يطلب
 انزول الى العامة كالماء وهو السطح المضاف وهذا التقسيم لا يفي في انما
 في الاربعه قال وان كفتان الاربع اعني الحركة والبرودة والارضية
 واليسوسة في الارض على اقوال الطسعية لقولها الاشياء والاشياء في الشفاعة
 ان حركتها في الارض كحجمه المضاف الاربع اعني التي بها يقع التفاعل
 والارضية واما حركتها في الارض كحجمه المضاف والبرودة والارضية
 واليسوسة في الارض كحجمه المضاف والاشياء في الشفاعة والاشياء في الشفاعة
 ان حركتها في الارض كحجمه المضاف الاربع اعني التي بها يقع التفاعل
 والارضية واما حركتها في الارض كحجمه المضاف والبرودة والارضية
 واليسوسة في الارض كحجمه المضاف والاشياء في الشفاعة والاشياء في الشفاعة

الهوائية

٥

بعدى المراتب الفوق دون الشك و هو ان النسبة اذ كانت واحدة بين الزاوي
 والزاوية ويخرج المرد والمركب من الزاوية الى الزاوية على الخط المستقيم
 فخرجها من البصر الى المدة وانما هما الى المدة مستدرا لشرح اذ لو كانت
 هناك مقولاً لكانت في المدة والقيم الزاوية الى الزاوية فالتى تقابل
 القمم لا يودى خيال القمم الى الشئ التاميرى على الاستقامة فلهذا
 والزاوية التى لا تقابل القمم اذ كانت لطيفة تشبه دقيقة (الزاوية) كما لو كانت
 دون الشك في ظاهر القمم فى كذا واحد منها على الزاوية المستقيمة وبى الحالة
 قال — اذ حصلت فى حلاجة الشمس حتى كانت فزعة من القمم (الزاوية)
 شفاقة صافه وصنعها على هيئة الاستدارة وكان زواياها جميعاً كذا (الزاوية)
 مظلم وظلها الى تلك الاجزاء الرشيصة صارت الشمس على حدة انظر انك
 شعاع البصر منها الى الشمس كونها صغيلة فاذن ضوء الشمس في الشكل
 لكونها صغيرة فبى قوس قزح و هو مكلفه الا ان كانت كذا (الزاوية)
 مع لون السحاب لقول — اذ كانت الشمس ترمى من القمم الى الشروق
 المغرب وكان فى حلاجة حتمها اجزاء شفاقة صافه رشيصة وضعا على هيئة الاستدارة
 وقع عليها الضوء وسماها لاجل البصر عن شفاقة ما ولا يحاطا ما
 فانما اذ كان زواياها جميعاً كذا (الزاوية) وظلها الى تلك الاجزاء الشفاقة
 (الزاوية) انعكس شعاع الشمس منها الى الصفا لونها كالمدة وودى الضوء
 دون الشك على ما من البصر فبى قوس قزح (الزاوية) اما اختلاف اللون فبى قوس قزح
 لون تلك الاجزاء مع لون السحاب وقال الشيخ لهو على (الزاوية) احصاه
 قال — وانما التى كذا تحت الارض لكانت كثيرة وانما تلك المياح
 اذ تحت الارض منها جعلت حرة العيون كان لها مدة تولد تحت الارض
 منها رطوبة خافتة كذا المدة وكان وجه الارض متكاثا السماء لا حتم (الزاوية)
 منقولة الارض لكانت تحت الارض لكانت تحت الارض لكانت تحت الارض

نار لثمة الحكة والموضع التي فيما طبعه كبرته وثق منها في الدنيا الى اخر على تلك الطبيعة
منها على الهواء الذي صار له طباعته بدو اللبيل في الهواء وعلى طبعه
المر بعد الاشتغال مشعل من انوار الكواكب في مضايق المضايق الباردة
اذا لموت تحت الارض وكانت كبره قوية على تغيير الارض كسبح كل جرم منها جرم
اخر اشتقت الارض عنها وحرثت العيون اليها وان لم يكون لها مد حيث لا يحل
متابعة جرم منها لك فخر حثت العيون ان لم تكن قوة على تغيير الارض حثت العيون
والسبب في كون الارض تحت الارض انقذت الهواء المحقق في باطن الارض تاويل
اجتماع الاجزاء المادية المتكونة تحت الارض في موضع متفرقة واما الزلزلة فمما
ان الجدار القاني اذا لموت تحت الارض وكان كبر المد فان كان جرم الارض على
خروج منها على انداك وان كان متكاثا لمسام له وقت الخروج كان الارض
متزلا لانه طال المد والخروج ووجد الارض بعد مدعه عن فكر يحصل من تلك الحركة
الارض واما بلغة في النوع الى ان السحق الارض بعد ثمنه العيون واما حصل السحق الحكة
والحكة سموة بالغة فاستند لك اشتغال فخرج ما دار وما الانوار المشاهدة في الدنيا
في كبرها سبب فيها ان بعض الاراضي فيها طبعته كبرته وثق منها في الدنيا الى اخر على تلك الطبيعة
انكره على طبعها ومنزج بالاجزاء الهوائية الرطبة بسبب بدو اللبيل منها
الهواء حثا سبب الاشتغال باد في تقين فاذا وقع عليه هوا الكواكب سبب
مدوى نار تاتالى الماك في الماكين ما معلق منها اذا حصل في جانب
بعض جوانب الارض جبال وتلال بسبب الارض والملك والانتقال الكوكبية وفي
بعضها وصل وانوار سال الماء بالاطبع الى الموضع الحقيقة واكتشف الحقيقة
اقول يربط بين سبب انكشاف القدر المعهود من الارض وارتقائه وتزويده ان
بعض المواضع من الارض حصل فيه جبال او تلال بسبب قدرة الله وعناية ومهي
ازادته كما يذهب اليه واصبب الحركات الفلكية والانتقالات الكوكبية كما في المواضع
وحصل في بعضها انوار ومهاط سبب احراق الامم اليها من النار الى المواضع الحقيقة

طلب المهابط والافتقار فادفع ما سالا لا يمتنع من الارض والحفرة صادرة
 والساكن المرازقة لمعدل النهار اذ لم يتحول السيار الوصل كجاءة البهار الكمال
 فواحدة المواضع اعدت لاول الشمس لاسمها في الاعداد التي كانت عندها السعة
 لتوايه الميول بين داي في تلك البروج ومعدل النهار هناك كثر السخونة
 وزمان مكثا فوق الارض ما وزمان مكثا تحتها فتعد لحرارة النهار بمرور
 ولما كانت الشمس امتها في كل دورة دفعتين كان هناك صفان من الارض غلفت
 وشتا وربيع اقول ذلك الشرح هو على منبها الى ان المواضع للموازاة لمعدل النهار
 وهو اقدم خط الاستواء اعدت المواضع لداي على السيار الخارجة المقننة
 للبرودة والحرارة كجاءة البهار والجمادى استدل عليه ان الشمس في ايامها
 الا بعد وصولها الى نقطتي الاعداد التي تم منقل عنها وبعد لتوايل الميول
 بين داي في تلك البروج ودائرة معدل النهار وح لا يحدث سخونة بعد الشمس
 عن ربيع وسمم وايضا فان الليالي والنهار متساويان في معدل لحرارة النهار
 بين داي في تلك المواضع لان مكثا فوق الارض من زمان مكثا تحت الارض من
 خولق هذا الموضع ان له صيفين وشتاين ربيع و خريفين لتوايل البعد
 الوقت الذي يكون الشرف الى سمتان او اقرب وبدا الشتاء الوقت الذي
 يكون البعد والشمس صاعدة كونهما في نقطتي الاعداد التي بعد في تلك صيفان
 احدهما عند وصول الشمس الى نقطتي الاعتدال الربيعي والاخرى عند وصولها الى
 نقطتي الاعتدال الخريفي في وقت كونهما في نقطتي الاعتدال بعد رشتا في كل
 انقلاب بالعلم شتاء ويكون صادي انقلب الى الخريف ما (الارباب) مكره في
 كل سنة ثمانية ضوول قال ايصال شمس الشمس في البلدة التي بعد طاعت
 خط الاستواء اعدت معاية الميل كتمتها في خط الاستواء اذ كانت في
 غاية الميل كتمتها في البلدة المفروضة في تلك الحالة شديدة جدا ان
 خط الاستواء في غير هذه الحالة اشد لشمسها في خط الاستواء وتحتها

المفروضة
 في خط الاستواء جمع الة شديدة جدا انما نقول السلام ان تحتها في البلدة
 كتمتها في خط الاستواء في هذه الحالة قال ان خط القطبين فيها يرتفع عن الافاق القرب
 النظام من مدار الشمس اعظم من النظام من مدارها في خط الاستواء لان دور
 فيها ليس مستقيما فكثا فوق الارض اذ كان في البروج الاراق في الجانب المرتفع فيه
 القطب اكثر من مكثا فوقها في خط الاستواء فتسحبها في خط الاستواء في هذه الحالة
 اقل والمواضع التي قامت السطح القضي كوني في غاية السخونة لقله توايل السيار
 هناك مكر الشمس كالورقة على مستواي و نهارهم القصفة طولها في افراط السخونة
 اقول اعترض نحو الزاوي على الشرح الى على ان خط الاستواء
 اشد المواضع سخونة لان البلدة التي برصها ضعف الميل اذ وصلته الشمس الى غاية
 القرب من سمت رؤسهم كان بعد طاعت ربيع سمم كجده طاعت سمم من سمت كان
 خط الاستواء فتسحبها في تلك الحالة كتمتها في خط الاستواء اذ كانت
 في غاية الميل كتمتها في البلدة المفروضة ح يكون شديدة جدا ان
 خط الاستواء مكره من صوره البلدة حادة قرب الشمس من سمت رؤسهم كتمتها
 خط الاستواء حادة البعد من سمت رؤسهم مكره من الشمس في خط الاستواء
 عند القرب من سمت رؤسهم اشد كثيرا من شمس في البلدة المفروضة من ان خط الاستواء
 لا يمتد عن الساحة والقرب منها واجواب المنع من تساوي الشمس في المواضع
 لان البلدة المفروضة يرتفع فيها احد قطبي تلك البروج عن الارض مكره من
 النظام من منطقتي البروج اعظم من النظام في خط الاستواء مكره من الشمس
 فوق الارض اذ كانت في البروج الواقعة في الجانب المرتفع فيه القطب اكثر من مكثا
 فوقها في خط الاستواء شدة تحتها هناك اعظم من تحت خط الاستواء والمواضع
 الساحة للمنطقتي القضي في غاية السخونة لقله توايل السيار هناك مكره من
 كالواقعة على سمت رؤسهم ونهارهم القصفة طولها في افراط السخونة قال في
 الزاوي في المواضع الغاصر اذ امتدحت لشد صورها لا تملك في القرب

في
 في

ولا ينبغي لها ولا مع كل واحد منها على صرافة كقيمتها لئلا يكون في المقياس كقيمتها
 كافي البساط بل يحوي منها فعل وانفعال لا يحل ذلك الا عند تقدير الاجزاء وليس
 الكاسر لكيفية واحدة فاعلا لقوة منفصلة مادة وحق ككل كقيمتها
 في اجزاء المقياس متوسطه بين الاضداد المتوسط كقيمتها
 كقيمتها متصلة متفاعلة بعضها في بعض وانما تحقق متفاعلا الاضداد بعضها
 في بعض فاذ لا جفت العناصر وامتزجت لم يند صودها التوفيق كاذبه
 من لا يحتمل ان تلك يكونا وفضلا لا امتزاجا ولا تا اذ وضعا المركب في المقياس
 والابن في المقياس الماء وارض مولا وناو لو كانت هذه قد ضدت لم تقاطر
 فاذ في الصورة التوفيقية موجودة حالة الامتزاج ولا يقع التفاعل فيها
 مع انه لا بد من التفاعل فوجه وقوع التفاعل على الكيفيات الصلة عن
 تلك الصور مسكن صرافة كل واحد منها وكما كقيمتها متوسطه على النسبة
 لا اذ امتزج الحار والبارد فانه ككل الصورة فان تباين الكيفيات الصلة
 الكاملة متوسطة وان غلب احد ما كانت الصورة خارجة عن الاعتدال
 وهذا التفاعل انما يحصل عند تفاخر الاجزاء اذ تباين الكيفيات الصلة الى
 الاجزاء الباطنة من ذى كبح الكثرة فلا كمال التفاعل النام اذا
 مررت هذا مقول ليس الكاسر لكيفية كل واحد منها كقيمتها لئلا يكون في التفاعل
 ان وقع فعد لازم وجود كقيمتها في حال عدمها معا هذا خلف ان
 وقع على التوفيق على المخلو ب فاعلا على غايه مع هذا خلف فاذ
 الكاسر لكيفية كل واحد منها متوسطة ان اخر فاذ ان كل واحد منها فاعلا
 بصورة مفعلة بمادة ومع حصول التفاعل ككل الكيفية المتوسطة بين
 الاضداد وهي المتوسطة في الصورة هي الفاعلة في المقياس كقيمتها الحار
 والبارد كقيمتها الكاسر صرافة كل واحد منها كقيمتها لئلا يكون في التفاعل
 كاسر لئلا يكون في الصورة الماخاز بل كقيمتها قاسر

لما

حاق الوسط
 ومقالات الكيفيات اربعا كانت المراتب مركبة منها والمزاج ان كان على خلاف
 من الاعتدال الحقيقي ولو جرد في الخارج لان المركب من البساط المتعادلة كقيمتها
 لا يبرأ من حيز من حيزها فكون ذلك توجيها بل مزج فصيل كل واحد منها الى حيزه
 الطامس في ان كان الطامس الطامس منه كالباطن من غير قاسم ولا حيز يوصفه
 هناك عنه وان لم يكن فهو الخارج عن الاعتدال كقيمتها ان يكون عليه الباطن
 كقيمتها وكقيمتها الباطن الذي مع له فهو المقعد ان يكون الخارج عن الاعتدال
 اقول كل عنصر من العناصر الاربعة له كقيمتها في احد ما فاعلا ولا اخرى
 انفعالية على ما سبق فكانت الكيفيات معالي كقيمتها الى المحال من الاربعة
 في سائر الحرارة والبرودة ومما فعلت ان لا طريقة ولا يبرسه مما انفعاليان
 والتفاعل هذه الاربعة فالمزاج مركبة منها ومولاه مقيد حقيقي لولا
 والمعدل بقا ان الخارج لا حاطه احد العناصر به فمعدل كقيمتها ككل
 المقياس فعد عن ذلك عدل لا يتبدل وجوده لانه ان كان الى مكان في
 المقياس من غير مزج كقاسم البساط في تقصا لا يمكنه والاحمال كقيمتها
 الى مكانه الطامس فاعلا لئلا يتناقض عنه وفيه نظير لاجاز توجيها ما اتفق
 وجوده فيه فاقدم هذا ان كان المزاج على حاق الوسط وان لم يكن كذلك
 فهو الخارج عن الاعتدال كقيمتها او اقام مقيد على جميعه وسواء حصل له
 ان العناصر ما ينبغي لمن الكم والكيفية لئلا يتبدل مقيد وسواء لم يكن كذلك
 والاعتدال بهذا المعنى الى الثاني على ما بينه اقام لان الاعتدال لا يتوحد لئلا يبقا
 الى غيره كقيمتها الانسان بالقياس الى الاضداد الاخر وانما بالقياس الى
 الداخل وهو الذي حصل له عدل اشخاص فكلما تنوع كالمزاج الذي حصل
 له عدل اشخاص الانسان وعلى هذا القياس لا عدل القياس بالقياس الى الخارج
 والداخل والشخص العضوي وكذا حيز من الاعتدال لا يخرج من لونه طرعا
 افراط ونقصا اذ اخرج عنهما بطل ذلك المزاج والخارج عن كل ثمة
 اعتدال

من الاخطا

فبهيما اختلاط الاثني والادوية المختصة في الارض المحلقة في الكيم والكم على
رعيها مطرقة كالأجسام السبعة التي هي الذهب والفضة والبرص والبرص
والحديد والامريت والحار جيتي اما غير مطرقة اما الغاية لينها كالزئبق والغاية
صلايتها كاليافوت وهي قد عملت بالزطوبات كالأجسام الملمية مثل الزرنيخ والنو
وقد لا عمل كالزئبق والكبريت اقول العاد من المرات من العناصر
توكيا بعيدا من الاعداد لهذا لم يفتقر في تدبيرها الى ان يستند لبقول نفس تدره
وسبها اختلاط الاثني والادوية المختصة في الارض المحلقة في الكيم
والاجزاليابسة الممتزجة بالاجزاد الهوائية المختصة في الارض المحلقة في الكيم
والكيف على ضرب من متعددة من الاختلاطات وهذه العاد من اما ان يكون
قوة التركيب او صينية التركيب والاول اما ان يكون مطرقة كالاختلاط السبعة
او غير مطرقة اما الغاية لينها كالزئبق والغاية صلايتها كاليافوت وان كانت
ضعيفة فاما ان عمل بالزطوبات كالأجسام الملمية مثل الزرنيخ والنو
وقد لا عمل وهو الاجسام السبعة كالكبريت قال وهو لا عمل
السبعة من الزئبق والكبريت فان كانا صافين وان طبع الزئبق بالكبريت ان يخالط
تاما وكان الكبريت مع تلك صافا لم يغير فقلت الفضة وان كان احمر فيبقى صافا
لطينه غير محرقه تولد الزئبق من الزئبق قبل ان يستكمل الاثني بردها قد تولد
الحار جيتي ان كان الزئبق صافا والكبريت دوما وان كان في الكبريت في تولد النحاس
وان كان الكبريت غير جيتي الحار طنة من الزئبق تولد الزئبق وان كان ناردين
فان كان الزئبق متقلبا وكبريت محملا دوما تولد الحديد وان كان كبريت دوما
ضعيفي التوكس تولد الامر اقول اصل الاجسام السبعة من الكبريت
وبذلك الزئبق من ما خالطت ارضية لطيفة بدمية محالطة شديدة واما جعل
الزئبق صلايتها لها لا تها عند الزئبق مثلا الزئبق فان الزئبق صلايتها لها لا تها
صان الزئبق وكذا غيره الا انه بولي حر وادوا جتمع الزئبق والكبريت يكونت
عند

تاما واحدا
هذه السبعة واختلافها اما باختلاف الارض واختلاف الكيم واختلاف
من فرق في الصفات جيتي التي هي الاختلاف وكما انواع المحلقة
اختلاف الكيم والصحن هذه الاختلاف في تقدمهم الزئبق والكبريت على صلات
محملة فمختلفة على طينهم ان الاحوال الطبيعية مقارنة للاجسام الصاعقة قلا
المفصلة الحامسة في النفس النباتية والحيوانية ومنها ثمان في الاثني
في النفس النباتية وهي كل الجسم طبيعي الى من جهة ما يغزو وينمو ويكمل ويتولد فاكال
مولد في كماله التوجه واحترافا بالمولد على كماله في شافية كالعالم سار
الانفازة بالطبيعي عن الثمالات الصاعقة كالثلاث التي للزئبق وبالتي عن
كالات الباطن الصاعقة اقول مباحث هذا المقالة من العلم الطبيعي
لان المنقول النباتية والحيوانية متعلق بالمواد والمراد النفس النباتية الفقة
المركوزة في الجسم النباتي الحقيقية للاختلاف المحلقة من التغذية والتمية و
الاستيلاك ومن غير شعور وادارة وحدها بانها كالاول الجسم طبيعي
الى من جهة ما يغزو وينمو ويكمل ويتولد فاكال هو الحاصل للمشي المتعدد وهو
قمان مشوق كالنصول والقود التوقية وهو مشوق كالنواضير والحيات
والحققة الملبت بعد تقويمها بذاتها ولسي الصف الاول كالاول والاول ثانيا
التميز في الانواع والباقي كالاخايا ولما كان التفرع في النصول المتوقية للنبات
كانت كالاول لها وانما تيد الجسم بالطبيعي لفرج صفة الكمال الصاعقة
كالنقل في النفس لشيروفاة كالاول الجسم كمن الجسم طبيعي لشيروفاة كالاول
والاخر يصدر عنه بواسطتها اثاره كالنغمة والتمية والتوليد فان
هذه الانما يصدر عنها بواسطه آلة التغذية وآلة التمش والالتواء كالات
الباطن الصاعقة فان ان طسعة التارة تفعل الحرارة انما هي التوقية
منها وبين اثارها قال والقوى النباتية فاعلم ان اصل الشخص
اراجل التوج والاول في الفلانية وهي التي تحيل الغذاء الى المشاة في
المعدني

المقالة
الخامسة
في
الاجزاليابسة

ليتخلف بدل ما يتخلل والناسية التي تقي في اقطار الكيمياء التي لا تطيب
 لتبلغ الغاية الشو وانما قلنا في يد في اقطار الكيمياء عن الزيادة
 الضابطة فان انقلب اذ لا يخفى ان من المصلحة ان لا يزداد في حوله الا في بعض
 من عطفه بالعكس وقلنا على انساب الطبع اخر لانه في الزيادة في الحارة
 المحرقة الطبيعية كالورم وقلنا الى ان يبلغ الغاية الشو اخر لانه في التمسك
 اقول لما كان المركب في انقسامه على اجزائه اجزاء الى اجزائه التي
 فيه الحرارة الغريزية الواردة عليه احتاج في قلبه على اجزائه الى بدل ما يتخلل
 بعد عليه ونصير حركته كاللقليل حركته وهذا التماثل يأم من الغاية التي
 تحمل الغذاء الذي هو بدل المقلل والناسية التي تفرق في اجزائه الكيمياء
 الشاسب الطبيعي وهذا غريب ما احتاج المركب اليه باعتبار الشفوف اما
 كعب ما كساح المركب اليه باعتبار الشفوف فهو ان المركب في اجزائه
 ولا في القوى الغلية ما يولد بدل المقلل في المزارج فلا لا يطول في
 وعنايته باجلاء شفو من النوع الاول بطول النوع الاول وعدم بالكلية
 ولما كان بعض المركب اخرج عن الاعتدال في بعض كنه وجوده على سبيل
 التوليف من اجزائه وبعضها اقرب الى الاعتدال كنه وجوده على السبيل
 سبيل التوليف من اجزائه احتاج نقص الثاني الى نوع مستفادها
 من الغذاء ما يصلح مادة لشفو في القوى النامية واذ احصل صورتها في القوى
 المصونة عنهم او خلق الله الصورة التي استعملها المركب اذ امر وقت
 هذا فتولد العلة التي تقي في اقطار الكيمياء على انساب الطبع لسلو
 على الناسية التي تقي في اقطار الكيمياء على انساب الطبع لسلو
 الى عات الشو وخرج بقوله ويد في اقطار الكيمياء الزيادة في انقسامه
 فانها وان حصلت في بعض اقطار الكيمياء فاعتبار نقص البصر وهو قول
 في الناسية الطبيعية في شيء اذا كان الطول زائدا عنها والقوة من

الان يبلغ
 نصف واحد في القوة النامية في الطول ضعف ما فيه في البصر وقلنا
 الى غاية الشو لخرج عند التمسك فانه كما هو وقت الشو في الغذاء وقت الذبول
 قال والثانية المودة وهي التي تفصل جوار من الغذاء بعد الحضم انما يصير
 مبداء لشفو اخر والمصونة وهي التي تقي بعد استمالتي الزخم الصور والقوى
 والاعراض كما هو للشو اقول فلو النامية بعد فعل العلة فان
 الفاذة كحل الفناء وحده وسفر فيه النامية بتدبير في الاقطار على انساب
 المذورة والوثة فعلها بعد فعل النامية فانها تفصل جوار من الغذاء كقضاء
 الشفو منه وبعد لقبول الصورة البدنية والمصونة فعلها بعد ذلك فانها
 تقيت القليل والتكبير والقوى كما هو في الاعراض الخاصة بالشو وعند ان
 استند التصوير الى الله ابتداء من غير توسط هذه القوى من السبق استند
 هذه الامور البحيبة المختلفة الذاته على حكمه موثوق الى وقت فعل من غير توسط
 ارادة وشعور قال وفعل الفاذة لا تتم الا بالجلية والمملكة الحامية
 والذاتية اما بالجلية فهي في المعدة والجمع في اولا الاعضاء الى المعدة
 فلا تترك الغذاء من الفم اليها لولت ارادة اذا الغذاء لا ارادة له ولا طبعه
 لان الانسان لو قبله حتى اراده على الارض ورجاه على الحق امكنه ان يزداد
 اذ اراد انما هي قسرة وليس كذلك فعلم ان الاعلى ان المرء والمعدة وقول الحاجة
 الى الغذاء كخذه بان الطعام من النعم عند المضغ من زيادة الكيوان المعدة كخذه
 الطعام المواقف سرعة فانه اذا احصل فيها طعام وبعد حلق استعمل القوى
 مخرج الحكم في اخر فكذلك في المعدة اياه الى القعر طما واما في الزخم فانه اذا
 كانت قسرة العهد بانق طاع الطم وخاله عن الفضول كخذه الانسان قلا كما
 ان احليله يحرق الى داخل واما في ما يول الاعضاء فلا تله لولا وجودها فيه
 لما اختفى كعضو فغدا تخذه اقول الفاذة لها خلد اربع الجلية
 والمملكة والذاتية لان احالة الغذاء الى الشبه انما يتم بعد كسبه

المتوقفت على جذبها فلا بد من الجاذبية ثم بعد الجذب ان لم على طبعه لم يقدر
ولا بد من ثاقبه الى اكمال التشبيه بحجر المتقدي وهو متوقفت على زمان يحصل فيه
الساير فلا بد من قوة ماسكة تمسكه وتمنعه عن النزول والتمسك الى ان الحظوظ
ثم انه تفصل منه شيء ثم تتعد لفعل الهاضمة اما لا كحقا بعد ذلك والتمسك للفعل
اما الطسعة فلا بد من قوة تدفعه عن البقاء في العافية وما في الكبار ظلم
قالوا اما الماسكة ففعلها في المعدة لتفصل عن المعدة على الغذاء احتواء
تاما حيث ماسكة من جميع الجوانب ولا يكون منها وبينه فجوة وليس كذلك المعدة
فاز الغذاء اذا كان قديما والماسكة قوة ولا قوة للمعدة جلا الحضم حتى يكون كذلك
حصل في البطن في الزود وبطلوا استمراره ويد على وجود طاق المعدة احتواء على
الغذاء في كل جانب بحيث لا يمكن ان يسيل منه شيء اذا شرب خا وطمن في الوقت في الزخم
كونها منقطة انضماما شديدا بعد انجذاب المقي إليها بحيث لا يمكن ان يدخل فيها
طرف الميزر لانه لو لم يكن فيها ماسكة لنزل المقي لا ماسكة نقله فكذا في ما لا يتضا
لهذا السبب بعينه اقول قد بينا ثبوت الحاجة الى الماسكة وذلك في المعدة
ان يحتمل على الغذاء احتواء تاما حتى ماسكة من جميع الجوانب انما هي الهاضمة
وليس هذا الاحتواء لان المعدة با الغذاء واما لوزضا الغذاء فقله وكانت
الماسكة قوة بجلا حضمه ولو لم يكن كذلك بل كان الغذاء اكثر حصلت الافرازة
في البطن على الحضم وارتضا واستمر او يد على وجود طاق المعدة انما يجد
معدة الكيوان اذا تناول غذا او طبيا كالا مثره ثم شرعنا في ذلك الوقت سطرته
مقوتة عليه من كل جانب لا زمله ويد على وجود صافي الرحم انها تنضم انضماما شديدا
بعد انجذاب المقي إليها حتى لا يمكن ان يدخل فيها طرف الميزر ان المقي
يقبل هو مضي التزويط بطبعه فلو لا حصول قوة في الرحم ماسكة عن النزول لنزل
وهذا ثبت هذه القوة في باقي الاعضاء قالوا اما الهاضمة
انما هي تغذي الغذاء الى حيث يحكم ان يصير جزءا من المتقدي بالفعل ومرتقب

الذامصل
اربع الاولى الى الزخم فان سطحه متصلا بطح المعدة فاذا كخطه المصغرة تقفل في انضاج
حالا لا تفعله المطبوخة وما ما عند ما يورد على المعدة ويور ان يصير الغذاء شيئا بالاشك
الخشيق ويخدد الى الكبد والشاينه في الكبد ويور ان يصير كيت كصلا لانه لا يخطا الزخم
والشاينه في العروق ويور ان يصير كيت تقبل لان يصير جزءا من المتقدي بالفعل واللاصة
في الاعضاء انه في الاحاط اذا تودعت على الاعضاء انضمت انضماما اخر اقول
فعل الهاضمة تغذي الغذاء الى حيث يصل ان يصير جزءا بالفعل من المتقدي
وله اربع مرات كيت كمال فعله ونقصا لا يور في الزخم على الحضم لا تقال سطح المعدة
ولهذا تفعل الحطة الموضوعة في انضاج الذامصل ما لا ينفصل المطبوخة في الماء
ويتم هذا النفع عند وصوله الى المعدة ويصير ما بذاته كاني حوارج القيد والمحل
المشروب كاني كيت من كيتونات تشبهها بالاشك الكيتا ليس هو الكيلون الثاني
في الكبد فان الكيلون اذا انجذب الى الكبد ان طج فيها ويور انه خلط اليه الشاينه
في العروق بان منقذ الدم فيها ويصير كيت يصل لان يصير جزءا من المتقدي بالفعل
اللاصة ان تنوزع على الاعضاء فاذا حصلت الخلط فيها انضمت انضماما تاما
اخر قالوا الهاضمة فعله في حالة ما جذبه الجاذبية وامسكه الماسكة
الى قولهم مهيا ان جعله الغاذية جزءا من المتقدي بالفعل التام ومهية الفعل للبول
فعل الدافعة بتلطيفها فيلطف وتقليط الزخم رات الدافعة فلا بد له لا
وجودها ما وجدنا لا ماعدا البتة وكما نراها من موضعها دفع ما فيها الى
اسفل وكما لا احتواء اقول الهاضمة فعله في حدها في الكبد الذي يصير جزءا من المتقدي
والشاينه في الكبد الذي فضل اما الاول فله الهاضمة كيت كمال الماسكة
من الغذاء الى قولهم مهيا ان جعله الغاذية جزءا من المتقدي بالفعل التام ومنه
اختلنا الناس ايضا فذهبوا لينسبوا جاعا من الاطباء الى ان علة كل عضو
هي حاضمة وذهبوا على ان تغايرها وكسوقه الى الخطا اذا استبعد
للمتقبة بالعضو لا بغير صورة فلك الخطا ليس الصنع العضوة وهذا الاستبعاد

استدعي امسا عن القول بصورة الخلق واستداده نغرة العظم ثم ادرك
 انهم الاستعداد فتبين صورة العضو من جهة وفقد صورة الخلق فانه يرد
 في الاستعداد ولا يتقاصر فيه مستند الى الحاضر وليس الصورة الى العلل وقد
 بينا ان الحق استدل ذلك كله الى واجبه الوجودية الشا في فعل الحاضر في الفضا
 فان كانت غلبة حصل فيها الرق لسهلا اندفاعها وان كانت رقيقة غلبتها
 لك شهورها مع الاعمال في تدفق وزاد اقل طقت لا تشي بها العضو وان كانت
 لوجه قطنها ليسهل الاندفاع واما الدافع مدرك على وجودها التام في النفا
 عند التبريد اذا كان لبراز معتقلا كانها متدق من موضعها الوقع النفا الى
 اسفل قال — واما المولدة لحملها في المني وموضع الفضل الحظ لا يجزئ
 الفذرا في العضو وصيرورته مستعدا استعدادا تاما لان صدره من العضو
 لا في الضعف الحاصل من استنزاله المني القوي من الحامل من استنزاله امثاله من الدم
 لا بحاجه الى التعدي في جهر العضو الاصلية دون الدم والقوى التي بها استعداد
 لا العضو لتبول الحصى والحركة الارادية يتي العضو كيو انيق معاه عدة الشهور
 واحسبوا عليها بان يتاخر في العضو المفروق من العناصر المتفصلة المتمايزة
 الى ان ذلك على الاجتماع فقا صوره تنع على الامتنان والحس وليس مع المني ان
 ثوابه لتأخر عنه وليس قوه اكتم وكذا لا تتماها عن العضو المفروق ولا قوه
 التقديره وان كان النبات مستعدا لتبول الحصى والحركة فتوق اخرى وجواب
 ان يقول المسلم انه لو كان قوه السعدة لان النبات مستعدا لان كفاية كذا لا يكون
 على ية النبات مخالفة بالتدريج لخلقية الانسان اقول — العوا المولدة
 حالي في المني والمني هو فضل الفضل الاجزئ اذا الاستعداد استعدادا تاما لان
 يصيد من المن المستند لان الضعف يمتد بانه المني اكثر من الضعف
 باستنزاله الدم لان استنزاله المني يقتصر في جهر العضو الاصلية
 بخلاف الدم فانه بعد لم يشبه بالمختل فلا يور استنزاله موجبا لذلك الضعف
 اكثر

المستعد

لتبول الحصى الحركه

هذه القوة النباتية وخوارها واستا القوى كيو انية قى التي تستعد العضو
 الارادية واستعد الشرح على اثباتها بان العضو المفروق فيه قوه نباتية لا مركبة
 من العناصر المتفصلة المتمايزة الى الانف تلك فلهجة لبقائه على تركه من قاصر بقدر
 العناصر على البقاء على التركيب ومعنى على الامتنان والحس ولا يجوز ان يكون ذلك القاصر هو
 النزاح وقوابه لما في حيز من القاصر مستعد ولا قوه الحصى والحركة لان العضو المفروق ليست
 هذه القوة ماسه له ولا هي التقدير لوجودها في النبات وليس مستعدا لتبول الحصى
 والحركة فلهذا من قوه اخرى هي القوى كيو انية واجواب — لا يكون هو قوه الحصى
 والحركة وانفقاء مما لا يوجب انتفاء القوى الموق من ان لا توافد التي قد تفر
 لحصول المانع وقد يكون لعدم المتفق فلهذا يبدل عنه على احد الامر من خصوصية سلتها
 لكن كذا ان يكون هو قوه التقدير ويكون غلبة النبات بحال هذه بالتى فلا يبر
 من كون هذه الغلبة حله الحصى والحركة كون غلبة النبات حله لما قال المش
 الثاني في النفس كيو انية وهي كالاول لجم طبيعي التي تروى ما يدرك كجزيات
 وحرك بلا دادة والنقل كيو انية اما ظاهري او باطني والظاهر كيو انية كيو انية
 وهي النفس الذوق والشعر والسبع والبصر اما النفس فقو مشه في جميع حيل البدن
 مدركها الحراة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغير ذلك من المرات وهرق الاصال
 ومعلوم اقول — لما فرغ من البحث عن النفس النباتية التي هي اقرب الى المعيشة
 من النفس كيو انية شرح في البحث عن النفس كيو انية التي هي ارب من النفس النباتية
 وحسبها بانها كالاول لجم طبيعي التي تروى ما يدرك كجزيات وعقول الارادة ومخي
 تفسير اكثر هذا الحجة وانفصل النفس كيو انية هي النباتية با درك كيو انية
 وبالحركة الارادية والحرية في كاف في الممد لكن اردا معا لعدم اولوة تقديم
 احدهما بالذو لصدرهما مع التفصيل ولا سويهم كون كل منهما فضلا تاما
 وقد ملنا ان النفس كيو انية لا تفعل الا بسلطة الاولات اعني العقل والباطن
 او باطنه والعقل الظاهر هي النفس ومعلوم ان كيو انية كيو انية

مركبة من العناصر المتصلة وهي ضافة له معنى انه اذا اورد عليه احد ما ما شئ
 يخرج من العقل الجب من اوجه فلابد وان يكون له قوة مساوية في كل جهة يدرك
 بها الامور المتناهية لهذة ذوق قوة سجليه بالملك لم يسعفه فيكون
 التمس الى التقدّم منه لان جليله يتبع بعد دفع الضرر بالذات والتمس قوة مادية
 في جميع جلد البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرها
 من الملموسات ويدرك ايضا تقوى الافعال كما في النفس وعود الافعال كما في
 الذكاء كما في سبله ان الرطوبة الذرية الحارة على العضو تشبه بالحم البرد
 فانه متفرقة فينبغي ايضا لا وحدها لاختلافها في ان التمس قوة واحدة وقوى
 متعددة يحكم بين المتصلات وليس هذا موضع الاطالة بدرك قالوا فان الذوق
 فهو قوت منبهة في العصب المفروق على جرم اللسان وادراكها مشروط بالتميز الرطوبة
 الغريبة التي في النعم لها طما يرد على اللسان فيحصل الاحتياض كقوته واما
 التمس قوت مودعه في ذائق مقدم الدماح شبهة من كلفني التذوق يدرك ما
 يله فيها من الزواجر وليس ادراك الا كما بان محلا من اكم ذي الزايف شيئا كما
 الهواء ويصل الحاسة والتمسح لان محلا من السك البلاء ما يحل منه اكم
 منتشع انشأوا كما ان منتشع من اضع كثره داعمه مثل الاول الى الهواء
 كيفية بتلك الكيفية وودها الى الجبس اقول الذوق بالتمسح جليله
 هو ارفع من باقي الحواس موقوف منبهة في العصبلة وروى على جرم اللسان وادراك
 هذه القوة مشروط بالتمسح اذ ما لم يحصل الملك فاه بين اللسان والمطعم لا يحصل
 الاحتياض ولا يمكن التمسح لارادة من الرطوبة اللغائية الغريبة التي في النعم المسعفة
 عن اللعنة شرط حلوط عن الطعم لها طما يرد على اللسان من المطعومات
 روية الى الكيفية الى اللسان فيحصل الاحتياض تلك الكيفية ما بان محلا لها اجزاء
 ذي الطعم ثم يوصل الى اللسان حتى يحاط به او بان كيفية نفس الرطوبة كيفية
 الطعم اتم التمسح فهو مودعه في ذائق مقدم الدماح شبهة من كلفني التذوق

مدرك

يدرك ما يله منها من الزواجر ولا تخلفوا في ادراك التمسح تقبيل انه بواسطه عجز الذا
 وتخلل اجزائه وملاقاة الفوه الشامة بواسطه التمسح لها ذوقه فاما
 فرضا قلنا من السك من طمته فاه يحصل لكل منهم راحة وحصول لكل اجزاء السك
 بحيث متفرقة في تلك الموضع ليصل الى خيشوم كل واحد منهم شيئا منه ولا لقليل الكيفية غريبا
 وبما يخص مع كثره الشامتين فيقول ان الهواء المتوسط بين الخيشوم وفن الركة
 يتكيف كقوته ذي الركة ويصل الى الحالة التي يخيشوم فيها الاحتياض منها
 ارض بعيد وموران التمسح متعلق ادراكه بالتمسح حيث موزن في راحة الاسما للهو
 المتسطح قالوا اما التمسح فتقوت مودعه في العصب المفروق في مقرة الصماخ
 يدرك ما يرد الى الهواء المنضغط بين قارح ومفروق والصوت التام بالهواء
 الواصل الى الصماخ متفرق فهو طام وكذا التام في الخارج والواحد
 جهته اقول التمسح مودعه في العصب المفروق في مقرة الصماخ ويحصل
 الادراك به لا فله تادى الهواء المنضغط بين قارح ومفروق الى الصماخ على
 ما من في باب الصوت ولا شك في ان الصوت التام بالهواء القارح الواصل الى الصماخ
 مسموع وكذا الصوت التام بالهواء الخارج مسموع ايضا على خطى الاحتياج
 القامون بانه مدرك باتا لو لم تسمع حيث هو بل تسمع موله الى الصماخ كما ادركها
 جهته قالوا وقال لهم فربما اصحاب الشغل ان البصار كزوم جسم شمس
 من البصر وملاقاة المبصر وبما طرأ الى موجب ان يرى بعض العين متاخر
 عند حبوب الرياح لسبب الشفاخ ولا نقاله الى الكهات الحسنة والحروف
 الا فله كقوته الكواكب ولقد اختلفت الاجسام بعدد روه ماني باطن الاحتياج
 والنوازل باطله ولان حكمة ح اما طبعية او قرة او رادة او توت
 اطرا والاراة كانت الى جهة واحدة وكذا الثاني لان النفس في الرطوبة
 ولا طبع فله قرة كذا الثالث والاول كان الخارج جيواما ماني كان في راحة
 حاصله لا لنا اقول انه كزوم من الركة ما يخصه

والله

مجرة تتألف من طمان قبل وصولها الى العين ثم يفترقان فسمى كل واحد من العين
 يقع عند ملتقى العنقين واختلفت التسمية في كنفه الابصار فذهب جماعة من القدماء
 كما قد طعن من تابعه الى ان العين يخرج منها شعاع على هيئة مخروط ودراسة عند
 وقاعدة هذا المخروط وليتقيا عند المخروط يقع الاحاسيس وذو حيز في المخروط
 منهم الشرح ليعلم على ان الابصار انما يكون بان طباع صورة المراتى في العين
 الرطوبة الجليدة المودة الى كس المراتى والنقلا في عدى اطلاق انما يطلق المراتى
 بالشعاع في وجهه الا قوله ان كان كمال المراتى المقابل وان يرى ما هو في خلاف
 جهة العاكسة لان الشعاع الخارج لطيف فاذا وصل الى حيزه في الزاوية
 ان يحرف وضعه وان لا يغير المقابل وتقع قاعدته عليه والى ما طرأ في المقدمة
 الشا في لانه لو كان الابصار يخرج شعاع ملاقى البصر لوجد ان اق الاضداد
 انما تشاهد الكواكب الثابتة في تلك الساعات فيخرج شعاع من العين متصل
 بهما مصفوق الا فلا حقيقصل الهما والى ما طرأ قطعا المالك لانه لو كان الابصار
 يخرج شعاع لمتداخلة الاجسام عند مشاهدته ما في وسط الزاوية والى
 باطل فلما تقدم الزاوية ان الشعاع الخارج انما ان يكون حيزا وضا والى
 ستمل عليه لا تتقال والكفر في بذاته والاول بان حركه اما طسعة ارادية
 او قسرية والاقام كلها باطل اما الاول فسدل ان طبيعيته انما هي الى جهة واحدة
 والشعاع ليس كذلك اما الثاني فلهذا لم يرد ان يكون الشعاع الخارج من العين
 حيوانا ذا ارادة وهو باطل قطعا والى ذلك ان النفس على خلقها والى
 وجه لا طبع له فلو احاس انما تعلم بالضرورة امتناع ان يخرج من العين
 على صفرها جسم له في نصف الكرة قال وهذا شعاع الى ان الابصار انما
 كما بعد ان طباع صورة البصر في الرطوبة الجليدة التي في العين في مادة بها
 الى كس المراتى التي هي مقدمة المانع لان الاقرب الى العين والى
 اصفر وما خلفه الاقرب ونتم في حيزه اعظم من الجليدة والى بعد
 اصفر

فلو

كان
 اصفر والى انما اختلف مقدار في الزاوية عند اقرب والبعد كيفية ذلك ان المراتى اذا
 على بعد مغزو في فائق الخطين الخارجين من البصر الملتقيين على طرف المراتى في طمان
 بزاوية بعد البصر ونتم صورة المراتى فيها ثم اذا بعد عن ذلك الموضع كان الخط
 اكاد جان من البصر الملتقيين على طرف المراتى كطمان فيا واصفر فيرسم المراتى
 فيها فيرى اصفر اقرب هذا هو المذهب الثاني وهو القول بالاطمئنان وقد
 احق ابو علي عليه بان المراتى في حالة الاقرب من العين اعظم مما يرى
 حال البعد فاما تشاهد العظم يصير صغيرا والبعد وانما يقع ذلك في اطمئنان
 البعد في جسم اصغر من ان طوية الجليدة والى نفس جسم اعظم الصورة المطبوعة
 في الاقرب اعظم فذلك في الزاوية اعظم وكنته هكذا يخرج من العين خطان
 متوسمان كما في صلتها واما عند العين فاعدهما عند المراتى فاذا كان
 المراتى قربا احاطا الخطان بزاوية عظيمة واذا كان بعيدا احاطا بزاوية
 صغيرة ويكون الصورة المنطبقة حالة الاقرب مطبوعة في زاوية اعظم من
 الصورة اعظم وانما كان هذا القول باطلا لاستقالة اطمئنان العظم في
 الصغير فان الاعتقاد ما من متناع اطمئنان صورة التما في الرطوبة الجليدة
 مع كون ملك في غمته العظم وهذه في غاية الصغر وما اعدت من هذا اطمئنان
 في كنفنا العقلية وبيننا وجه الحق في الزاوية قال واما القول
فاما مدركه واما محركه والمحرك اما مدركه فقط واما مدركه ومنصرفه
 والمحرك فقط اما مدركه للصود ومي كس المراتى واحاطة لها ومي كس
 ومي التي تتقبل صور المحوسات بعد غيبتها عن كس اما مدركه للمراتى
 الجونية كصداقة زيد وعلو ديم ومي القوق الوضعة واحاطة لها ومي التي
 كس المعاني الجونية والمحرك المتصرف ومي التي تصرف في المدركات الجونية
 في كمالها في اتصال والتكيب بان وكس صورة الانسان في السيل وبعيد اراه
 من يده حتى يحصل لها صورة انسان فذلك المراتى هذه التي هي
 محركة

ان استعمالها التقى لنا طقة ومثله ان استعمالها التقى الوصية اقوال
 محركة والمدركة فمثل الحكي المشرك ويتبع سطاسيا وعنده تحقق صور الحكي
 واذا وصلت الصورة المدركة محركة ولا تقع الاحكام الا عند طفال البصار
 حصل عند حصول الصورة في العيون كذا ما يتكوا اقول ان الشايد انما هو على حاشية
 الحكي المشرك فان الصورة اذا غلبت الحواس الحكي مشرك الى انما لا يوجد حواس الحكي
 المشرك الصورة الحكيته المالك الوهم هي قوة مدرك الماد في كونه كذا في زيد
 عداده غير الذات الحكي (كافطة للوهم) وهي التي تحيط بالماد في كونه بعد التيقن
 ونسبتها الى الوهم كهيئة الحال الى الحكي المشرك الحكيته التيقن هي قوة مدرك بعض الصور
 مع بعض بعض الماد في بعض الصور بعضها بعض فان استعمالها التقى
 سميت محركة وان استعمالها الوهم سميت محركة وهذه القوة مدركة ومنصورته
 قال مدرك على وجود الحكي المشرك وهو احد اقسام الحكي على هذا الكيفية
 هذا ان يقول الحكي على الشايد ان كونه وليس هو الحكي للشيء الناطقة لان
 مدركها كونه فهو لغيره اخرى لا يقال لو كان الحكي على الشيء مدركا
 لكان لها قوة تدرك كل الجوزي معاصرة انا الحكي على هذا الانسان فانه
 انسان ودنا في كذا جلا ما نقول انفسه كذا فان التقى كذا الحكي فتدرك
 تدرك الجوزي على وجه كلي ان يدرك مثلا ما حية الانسان موضوعه بواحد
 كحل من مجموعها صورة مطابقه لاضداد الشئ لفتا بان نقول لوجه
 الجواب بطر اصل الدليل وثابتها انا في القطع الماذن خطا متقنا
 وليس ذلك في الكارحة بالضرورة ولا في الفن الباصرة لان البصر لا يدرك ما يتقالبه
 فحق في اخرى تسمى الحكي المشرك والثبات ان لا شام ما هو صورته
 وليت موجودة في الكادج ولا نشا حدها كل قولا كان سلم الحكي لاني الحكي
 الى طالع الخطه بالنوم بل في قى اخرى شاهد على سبل البصر على
 سبل المشاهدة اقول استدلالا على وجود الحكي المشرك لوجه
 الاول

الاول انا الحكي باحد الجوزين على الاخر فالحكي على صاحب هذا اللون فانه صاحب هذا الطعم
 على ان يبين البصر وان يحضره المفعي عليه ما لا يتصور الحكي بالجهول او عليه سبيل ان
 يكون الحكي احدي القوتين اعني البصر والذوق لان كل واحد منهما انما تدرك
 ما نسب اليه فالبصر لا يدرك الطعم بل اللون والذوق لا يدرك اللون بل الطعم
 وسبيل ان يكون الحكي هو التقى لنا طقة لانها لا تدرك الجوزيات هي الوهم
 فبقي الحكي المشرك واعتقدوا عليهم بانه لو وجد ان يكون الحكي على الشيء كونه التقى
 عليها لوجه ان كونه هناك قوة واحدة تدرك كل الحكي والجوزي لانا سلم
 على الجوزي بانه الحكي كما نقول هذا الانسان ليس هناك قوة تدركها الا بمدرك الحكي
 هو التقى مدرك الجوزي هو البصر فانه واجاب عنه بقوله ان التقى تدرك الحكي
 والجوزي معا لكن تدرك الجوزي على وجه كلي فان التقى تدرك ما حية كذا
 والاضداد العارضة له المتخصص بها وذلك المجموع اعني الانسان والحواس وكل
 بعض على كونه مع ذلك كان تلك الصورة تطبق على الشيء فتدرك الجوزيات
 المعين واعتراضه المصنف بانه لو صح هذا الجواب لبطر اصل الدليل ان يقال
 ان نقول ان التقى تدرك هذا اللون وهذا الطعم على وجه كلي فكيف يمكن ان
 وهذا كله خطأ فاش من عدم التيقن وقصر النعم الحكي والوهم التقى
 تدرك الكميات فكيف تدرك الكميات والاول جازان كونه الانسان الواحدة سلم على
 ذاس من ما حية ما تدرك الحكي بالذوق فاني مدرك الجوزي لبطر انساب
 بين الجوزي والشيء لكن ادراكها للحكي بذاتها من غير توسط الة وادراكها للجوزي
 متوسط الة كحل فيها الجوزي الى الحكي على صاحب هذا اللون بان له هذا
 الطعم هو التقى لا الحكي المشرك فان الحكي لا يصح منه الحكم فبني احد الشايد الى
 الاخر واجابا اوليا فان ذلك من خواص التقى للحكي التقى بمدرك
 حصولها بالضرورة واحدة ولا يمكن حصولها لهما لانها جازان لا لا يحصلان
 فيها وهي الحكي المشرك واذا حكمنا على زيد بانه انسان فان الحكي هو التقى

ومضى مدكه لهما كفى لا حرجهما بالية ولا حرج في الاله كما قلنا وقوله انهما متساويان
 على وجه كفى وتفكره فكم بان النفس بذلك ماهية كلمة معقولة بعبارة خطا
 ايضا فان ذلك ليس كفى ولا حرج بالقياس على الحقيقة اقصا في الابدانية
 صادره حتى لما اذ صار جوتا فلا يعم على قول الا والى كلام ذكرناه في كتابنا في الامور
 الشا في انما نرى القسوة النازلة تحت مستقيم والشعلة الجوانية كاللذان
 وليس في الخارج مخطا ولا في البصر لانه لا يدرى انما يتاخر فوجد ان مسوقه
 اخرى هي كفى المتكدر وسبب ذلك ان النقطة حال كونها في مكان في الوجود
 البصريه او تمت تلك الصورة في كفى المتكدر ثم ان النقطة تزول عن
 مكانها الى مكان اخر فذلك البصر في المكان الثاني وتتم في كفى المتكدر
 ايضا قبل ان يمارا الصورة الاولى عنه فكون في ذلك كالحق السالك
 ان انما والمبهم مشاهد ان صورته ليست تلك الصورة في الخارج ولا
 لا دركها كذا من كان سليم كفى ولا في القوي البصرية لانهما انما متساويان في المقام
 وان هذه القوة تحصل حاله النوم عند تظلم الكواكب وكل المبرم في الارض
 ومن اختار صورته في وجودها في قوة اخرى وليست هي كمال الان الصورة
 متساوية وما في كفاي المتكدر قال وما كفاي في قوة تحمل الانما
 وتذكرها بعد الغيبوبة ومضى مغاوة لكفى المتكدر لان الصورة المطبوعة في
 كفى المتكدر متساوية دون المطبوعة في كمال واما القوة المتكدر
 فمغايرة لهما لان فعلها التزيك والتفصيل ولا كذا في مغاوة بين القويتين
 واما القوة الوهمية فهي تذكر كفاي كبرية عند المحسوس ومضى مغاوة
 لما ذكرنا القوة وكفها ومصرفها واما كفاي في التي تذكر
 المعاني كبرية وتكفها ولا كذا في البصر في ومضى مغاوة لها القول
 كفاي في قوة تحت الصورة كبرية بعد عيبها عنها كفى المتكدر المتكدر
 على مغايرة لها كفى المتكدر بان الصورة كبرية اذ كانت في كفى
 المتكدر

كانت مشاهدة واذا كانت في كمال كانت مغاوة فوجدت في كفى كفاي
 وان كفى قابلا وكفاي حافظا والقابل غير الحافظ فان الماهية قوة القوي
 دون قوة الحفظ ولا يماوان فلا يصدر ان يكون شيئا واحدا من القوي
 فهي مغاوة لكفى المتكدر وكفاي لان هذه وكفاي ونفلا ومصرف في الصور المطبوعة في كفاي
 وكفاي وظله من القوي لا يصدر عنه هذا الا انما يماوان في ان القوي لا يماوان
 لا يصدر عنه انما وانما القوة الوهمية فانما تذكر كفاي كبرية فهي مغاوة
 لكفى المتكدر لان القوة المحسوسة وكفاي لان كفاي ما ذكره كفى المتكدر
 والمتكدر لان المتكدر لان المتكدر وكفاي ومضى مغاوة والقوي العقلية
 لانما لا تذكر كفاي بديتها وارشاد المصنف لقوله ومضى مغاوة لما يذكر
 القوة لان المتكدر مغايرة لكفى المتكدر لانه يدرى في الصور لا المعاني
 ونقوله كفايها الى مغاوتها لكفاي الذي من شأنه كفاي للقوي دون
 ادراك المعاني ونقوله مصرف فيها الى مغاوتها للمتكدر التي من شأنها
 التصرف في كفايها القوة واما كفاي فهي كفاي المعاني كبرية
 بعد الغيبوبة معناها ولا شيء من القوي المقدمة صدر عنه ذلك في مغاوة
 لها قال ومضى كفى المتكدر مقدم البصر الاول في الوجود وكفاي
 موهوم ومضى الهم والمختلة البصر الاوسط والحافظ البصر الموهوم وانما
 علم اختصاص هذه القوي بهذه المواضع لان الاذ لو تطوقت الى الحد
 هذه المواضع اختل فيها القوة التي ينبغي ان يكون فيها كفاي المتكدر
 على هذه القوي ما ذكره المصنف فان في بعضها خلافا فافهم الموهوم
 لكونه طلعة جمل في مقدمة البصر الاول من الوجود وكفاي الحافظ
 له جعل في موهوم البصر الاول المستفاد القوة من كفى المتكدر واما
 الوهم والمتكدر فكلها البصر الاوسط لان المتكدر يتكدر من الصور الى المعاني
 ومضى المعاني الى الصور فجعلت من موهوم كفاي كفاي الحافظ

اللتان مما عملنا لخطورة المعاني في تركها صورة من شملها او من بعض المعاني
 كما رطل في البطلان الموقر من الدماخ وانما خوف الاختصاص هذه الفتوى هي العاقل
 الموضع ان لا اذ اذ اقتضت الى احد هذه الموضع اختلاص الفقه التي جعلت
 حاله فيه قال ولما الحركة فباعته او فاعله والباعته من الشقة وتسمى
 ان كانت حاملة على جيب النافع والضايف وعنده ان كانت حاملة على دفع الضرر
 والفعليه والفاعله هي التي يصد عنها تحريك الاضطرار بواسطة تماريد الاعضاء
 وارواحها وهي المبدء القرينة للتحريك اقول قد شئت ان التفتي بحرج وان
 لها تعلقات بالبدن فلما اعتبرا رافعا لها باعتبار الاول اعني الذي كسبه لها
 ذاتها سواء لا دورك المتعلق اعتبارا لما في العقولة او بالأمور والحرية لنقل
 منها الى الامور الكلية وان كان هذا الثاني نافعا في الاثر الثاني وهو التفتاها
 الى البدن لتدفع فان يتدبره متعلق احواك كجويات كثيرة او بهذا الاعتبار تسمى حركة
 فله بد لها من قوة باعتبارها يصدد القرينة كما ثبت لها قوة باعتبارها يصد
 لا دورك وتلك القوة اما بامته على الفعل او فاعله والباعته هي القوة
 الشوقية وهي الشهوة والغضب لانها ان كانت باعته على جيب التفتع فهو التفتاها
 وان كانت باعته على دفع الضرر فهي الفضيحة والفاعله هي التي يصد عنها تحريك
 العضلات وتتميد الاعضاء وارواحها لتحريك الاعضاء سواء البسط والقبض
 وهي المبدء القرينة للحركة البدنية والقوة البهيمية هي المبدء للطاق والفا
 اعني الوهم او الكيال وهو متوسل طما الشوق والادارة قال ولما التفتي
 الافاضة هي كالاول يسمي طبيعي الى من جهة ما يفعل للافاعيل ان كانت بالاختيار
 التكرير والاستنباط بالارزاق في وتسمى قوة رطوبة باعتبار ادراكها
 للأمور الكلية وحكمها بنسبة بعضها الى بعض من علمته باعتبار تحريكها
 لا بد من استنباطها الصاعغات المحصورة بالانسان كالفكر والقدرة والقدرة
 منها في القوة الشوقية هيئات انفعالية كالفكر والادراك والحمل والكيان

وهي

الكثرة نهاية
 ومعرفة مجردة عن اللزوم لثبوتها ولكن هذا افرا اذ ما ابراه في هذه الامور انما هو العقل
 والاعمال لله على محبة الله في هذه ومفاته اقول التفتي الى قايمة
 هي كالاول التفتي في السداد لثبوتها وقد سمعنا بها كالاول في طبعي الى
 من جهة ما يفعل الا فاعله ان كانت بالاختيار التكرير فقولنا كالاول لم
 طبيعي الى قد عرف معنا فيما تقدم وقولنا من جهة ما يفعل الا فاعله ان كانت
 بالاختيار التكرير الاستنباط بالارزاق في وتسمى قوة رطوبة باعتبار ادراكها
 فان التفتي لثباته لا يصد عنها شيء براسطة الفكر وكذا التفتي كبريائه فان
 الصادر عنها انما هو براسطة الوهم وانما المدرك للمفهوم ان الكلمة التي يسمي
 فيها فهو الانسان لا يعينه للتفتي لثباته فوتمان علمية وهي التي يسميها ذلك التفتي
 الكلية وتسمى بعضها الى بعض بالاجابة السلب وعلمية وهي التي يسميها ذلك
 تحريك البدن تستنبط الصاعغات المحصورة بالانسان هي قوة مدركه الصمد
 العقول المتقلة بافعالنا وتكون هذه التفتي هيئات انفعالية هي الضمير
 والادراك والحمل ويعتبر كذلك من الامور المحصورة بالانسان في هذا التفتي بحركة العقل
 بمعنى انها ليست جسيما ولا خالية في جميع ما تقدم والله اعلم بالقواب
 والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه
 فرغ من هذا الكتاب مولود سنة ١٢٧٠ في شهر ربيع الاول في يوم الاثنين
 افضل المتفكرين المأثورين ان الكمال والانتظام في حال اللولود والاصحاح في الطاهر
 ورسول الله ورحمته في ثامن ثوال من ربيع الاول وسبعون سنة
 المجد يطر من ذلك الوجه واحت
 والوجه عند جوط كحي مقصود
 في كل طريق وجد في نفسي
 من رتبة الوجه من في الوجه موجود

والمناد
 ودور من اسفاه الله
 بعد الملك الوهاب مولود الى احي
 على محمد واولاده في شهر ربيع
 المبارك رمضان سنة ١٢٧٠
 على يد المصنف في شهر ربيع
 سنة ١٢٧٠ في شهر ربيع
 على يد محمد بن محمد بن محمد بن محمد

